تجديد الخطاب الديني
بين التأصيل والتحريف

تأليف

محمد بن شاكر الشريف

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

ح مجلة البيان ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشريف، محمد شاكر

تجديد الخطاب الديني - بين التأصيل والتحريف / محمد شاكر الشريف - الرياض، ١٢٤٥هـ

١٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم.

ردمك: ٢-٧-٩٤٤٩-٩٩٦٠

١ - الإسلام - مقالات ومحاضرات أ - العنوان

ديوي ٨٫٢١٠ ١٤٢٥/٧٣٠٦

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٧٣٠٦

ردمك: ٢-٧-٩٤٤٩-٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد النبي الأمين ﷺ، الذي أرسله الله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون؛ أما بعد.

فإن هذه الحياة التي نحياها بما فيها ومن فيها، تجري وفق السُّنّة التي خلقها الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ: ﴿**وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً**﴾ [**الأحزاب**: ٦٢]، ﴿**وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً**﴾ [**فاطر**: ٤٣]، وإن من السُّنّة التي أجراها الله تعالىٰ عداوة أهل الباطل لأهل الحق، والسعي في إطفاء النور الذي معهم ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾ [**الصف**: ٨]، ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [**الفرقان**: ٣١]، وهم في سعيهم هذا يستخدمون كل ما يمكن استخدامه لتحقيق المراد، حتىٰ لو كان من ذلك إظهار الإيمان فترة من الزمن ﴿**وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [**آل عمران**: ٧٢]، لكن نهاية هذه العداوة وتلك المحاربة مكتوب الغلبة فيها والتأييد للمؤمنين، والعز والنصر والتمكين ﴿**كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي**﴾ [**المجادلة**: ٢١]، ﴿**يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾ [**التوبة**: ٣٢].

فالمسلم علىٰ ثقة ويقين أن نصر الله آت، وإنْ عَظُم البلاء واشتدت المحنة، كما أن الصبح ينبلج وإن طال الليل، وأن كل غش وخداع في أمر الدين فـ ﴿**إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [**يونس**: ٨١].

تعالت في الفترة الأخيرة من هذه الأيام التي نعيشها صيحات عالية موتورة صادرة عن ملأ من القوم، تتنادىٰ فيما بينها بـ (تجديد الخطاب الديني)، لقد كان هدير الصياح عالياً يصم الآذان، ويغلق العقل عن التروي والتفكير، فلا تكاد

تجد أحداً منهم إلا وهو يردد ما يسمع، وإن كان لم يفهم ولم يعقل.

إنها صورة مؤلمة أن تجد مجموعة يتصايحون، ويعلو صوتهم حتىٰ لا يكاد يفهم منه شيء، فيراهم آخرون فيجتمعون عليهم ويصيحون كما يصيح الأولون. صورة مؤلمة لا يتصور حدوثها إلا في مستويات متدنية من العلم والمعرفة، ولكنها بكل أسف تحدث في واقعنا المعاصر مع فئة يزعمون لأنفسهم ـ أو يزعم آخرون لهم ـ أنهم قادة الفكر والمعرفة والاستنارة، ولئن كان هؤلاء ـ حقاً ـ قادة الفكر والمعرفة والاستنارة، لبطن الأرض يومئذ خير من ظهرها، ولكنهم والحمد لله ليسوا كذلك، وإنما هم غثاء كغثاء السيل.

فما معنىٰ «تجديد الخطاب الديني»؟ وما مراد المتكلمين به الآن؟ ومتىٰ كانت البدايات الحقيقية له؟ وما أهدافهم من وراء ذلك؟ وما وسائلهم في تحقيق أهدافهم، وما أثر ذلك علىٰ المسلمين في دينهم ودنياهم؟ وما مستقبل هذه الدعوة؟ وما دورنا نحن أو واجبنا إزاء ذلك؟

تلك مجموعة من التساؤلات المهمة في هذا الموضوع، تحتاج إلىٰ بيان وإيضاح، وهذه الأوراق التي بين أيدينا أُعدت لذلك الغرض، وقد سميتها: «تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف».

قدمت لها بمقدمة موجزة، وهي التي بين أيدينا، ثم تحدثت عن التجديد في فصلين:

ـ الفصل الأول: التجديد من الناحية التأصيلية، وفيه بينّا معنىٰ التجديد لغة، والمراد به في النص الشرعي، والحاجة إليه، وضوابط صحته، ولمحة عن جهود الأمة في التجديد.

ـ الفصل الثاني: التجديد من الناحية التحريفية، وقد استغرق هذا الفصل جُلَّ الرسالة؛ إذ هو المقصود بالتأليف، وما قبله كالتوطئة له؛ حيث تعرضنا فيه لبيان المراد بالتجديد عند المعاصرين، وبيان خطورة ذلك علىٰ الدين والأمة، وبينّا

أن المجددين المعاصرين ليسوا مجددين، بل مقلدين، ثم ذكرنا بدايات الدعوة لتجديد الخطاب الديني بالمعنى التحريفي، والأطوار التي مرت بها تلك الدعوة، وخصائص كل طور، والأساليب المتبعة لتمرير الخطاب المجدد (المحرف)، والعوامل التي أدت إلى تباين هذه الأطوار، كما ذكرنا الدوافع التي تدفع الغرب الصليبي ليفرض بقوته عملية تجديد (تحريف) الخطاب الديني على المسلمين، وذكرنا أيضاً الأهداف التي تقف خلف تلك الحملة، ثم قدمنا نماذج من الفكر التجديدي المعاصر الذي حقيقته تحريف الدين ومسخه وتغييره، وذكرنا جملة من الملاحظات على هذه الدعوة؛ مما يكشف زيفها وأغراض الداعين إليها، وفي الخاتمة تحدثنا عن مستقبل هذه الدعوة، ودور المسلمين في مواجهتها، راجياً من الله ـ العلي القدير ـ أن تكون هذه الدراسة الموجزة، قد أسهمت بنصيب وافر في بيان خبث هذه الدعوة المعاصرة، وكشف حقيقتها للناس؛ مما يستنهض هممهم لمدافعتها وعدم الوقوع في براثنها، أسأل الله ـ العظيم رب العرش العظيم ـ أن يجعل إدراك الحق هو مبتغى هذه الدراسة، وأن يعمر بالصدق والصواب معناها ومبناها، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن ينصر المسلمين على عدوهم، ويقيم لهم خلافتهم التي فيها عزهم وفلاحهم.

محمد بن شاكر الشريف

الرياض

الجمعة ٢٢ من ذي الحجة ١٤٢٤ هـ



الفصل الأول

التجديد من الناحية التأصيلية

التجديد من الناحية التأصيلية

الجديد لغة: نقيض الخَلَق، والخَلَق: القديم البالي، فالجديد خلاف القديم[١].

وجدَّد الشيء يجدده: صيرَّه جديداً[٢]؛ أي: جعله جديداً، أي: حوَّل القديم فجعله جديداً.

فالتجديد على ذلك: هو جعل القديم جديداً، أي إعادة القديم ورده إلى ما كان عليه أول أمره؛ فالتجديد «يبعث في الذهن تصوراً تجتمع فيه ثلاثة معان متصلة:

أ- أن الشيء المجدد قد كان في أول الأمر موجوداً وقائماً وللناس به عهد.

ب- أن هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصابه البلى، وصار قديماً.

ج- أن ذلك الشيء قد أعيد إلى مثل الحالة التي كان عليها قبل أن يَبْلَى ويخلق»[٣].

وقد استخدم القرآن الكريم لفظ «الجديد» في الحديث عن البعث بعد الموت، وإعادة الناس أحياءً، وردهم إلى ما كانوا عليه قبل الموت، وقد أنكر الكفار بعثهم بعد موتهم، فيما حكاه القرآن عنهم من قولهم: ﴿ **أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيد** ﴾ [**السجدة**: ١٠] أي: قالوا مكذبين مستنكرين: أبعد ما صرنا تراباً وعظاماً نرجع مرة أخرى كما كنا! قال الطبري- رحمه الله- في تفسير قولهم السابق الذي حكاه عنهم القرآن «منكرين قدرة الله على إعادتهم خلقاً جديداً بعد فنائهم وبلائهم»[٤]، وقال ابن كثير: «أي إننا لنعود بعد تلك الحال! يستبعدون ذلك»[٥]، والمقصود أن تجديد الشيء هو إعادته وإرجاعه إلى ما كان عليه، ومن

(١) انظر مختار الصحاح مادة جدد.

(٢) انظر لسان العرب مادة جدد.

(٣) د/ سيف الدين عبد الفتاح أستاذ النظرية السياسية جامعة القاهرة [موقع إسلام أون لاين (مفاهيم ومصطلحات)].

(٤) تفسير ابن جرير ١٣/ ٩٠١.

(٥) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٥٨.

هنا يتبين أن تجديد الدين لا يعني تغييره أو تبديله، وإنما يعني المحافظة عليه ليكون غضاً طرياً كما أنزله الله ـ تعالىٰ ـ علىٰ رسوله محمد ﷺ.

والشيء إذا مرت عليه أحوال حتىٰ صار قديماً فإنما يأتيه التغير والاختلاف عما كان عليه أول أمره من أحد ثلاثة أوجه:

١ ـ إما أن تُطمس بعض معالمه، حتىٰ لا تتضح لمن ينظر فيها.

٢ ـ وإما أن يُقتطع منه شيء؛ فتنقص بذلك مكوناته.

٣ ـ وإما أن يُضاف إليه ويزاد فيه، حتىٰ تختلف صورته.

والتجديد في تلك الأحوال يكون بإظهار ما طُمس، وإعادة ما نُزع ونقص، وإزالة ما أُضيف وأُلحق.

فالتجديد علىٰ ذلك عودة للمنابع والأصول عودة كاملة صافية، ودعوة للثبات علىٰ الحق، وترك التقليد الفاسد القائم علىٰ الاتباع والمحاكاة علىٰ غير بصيرة، ومن هنا يتبين أن التجديد عملية إصلاحية محافظة، وليس عملية تخريبية متفلتة.

وقد بين النبي ﷺ أن الدين محفوظ من التغيير والتبديل؛ حيث قال: «إن الله يبعث إلىٰ هذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[1] وقد ذكر أهل العلم في بيان المراد بالتجديد عدة أقوال متقاربة المعاني؛ فمن ذلك: تعليم الناس دينهم، ومنه: تعليم الناس السنن، ونفي الكذب عن النبي ﷺ أي: تمييز

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦٧) وأبو داود في السنن (٤/ ١٠٩) وغيرهما وصححه الألباني (السلسلة الصحيحة رقم ٥٩٩) وقال السيوطي: «اتفق الحفاظ علىٰ تصحيحه منهم الحاكم والبيهقي وابن حجر» كما صححه أيضاً العراقي انظر: (عون المعبود ١١/ ٢٦٧).

الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومنه: إظهار كل سنة وإماتة كل بدعة، ومنه: إظهار السنة وإخفاء البدعة، ومنه: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع المحدثات، ومنه: تبيين السنة من البدعة، وتكثير العلم وإعزاز أهله، وقمع البدعة وكسر أهلها، ومنه: إحياء السنن ونشرها ونصرها، وإماتة البدع ومحدثات الأمور ومحوها وكسر أهلها باللسان، أو تصنيف الكتب والتدريس[١]، وكل هذه الأقوال تدور على معنى حفظ الدين على النحو الذي بلغه رسول الله ﷺ، سواء كان من حيث حفظ اللفظ أو حفظ المعنى أو حفظ العمل.

وعلى ذلك فالتجديد المشروع هو إعادة الدين إلى النحو الذي كان عليه زمن النبي ﷺ، وإعادة الناس إليه على النحو الذي مضى عليه أهل القرون الثلاثة المفضلة؛ فيُنفى عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وغلو المتنطعين وتفلت الفاسقين، ويعود الناس إليه بالقبول والتلقي، والانقياد والتسليم، والتصديق والاتباع، والتوقير والتقديم والفهم والالتزام والتطبيق.

ويتبين من حديث التجديد فضل الله ـ تعالى ـ على هذه الأمة المرحومة التي هي خير أمة أخرجت للناس؛ حيث لا تمر عليها مائة سنة من عمرها إلا وقد قيض الله ـ تعالى ـ لها من يجدد الدين، فيعيده إلى ما كان عليه، وهذا لا يعني أن الدين يظل غريباً مجهولاً، أو متروكاً العمل به طوال القرن؛ فيظل خاملاً أو في حالة موات، حتى إذا كان آخر القرن ظهر المجدد؛ فليس في الحديث ما يدل لذلك، ولم يزل العلماء والناصحون متواجدين في القرن كله يقومون بما يقوم به المجدد من مهام وأعمال، وإنما هذه بشرى أن التجديد لا ينقطع في هذه الأمة، وأن أية غربة تلحق بالأمة فإنه يعقبها تجديد، وأوضح ما يكون التجديد على رأس كل

---

(١) انظر: عون المعبود ١١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٤.

مائة عام؛ وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده الذين يقومون بذلك في تلك الفترة؛ فالقرن لا يخلو من المجدد، ولا يمكن أن يمضي قرن ولا مجدد فيه، ولا يلزم من لفظ الحديث أن يكون المجدد شخصاً واحداً، كما أن جلال المهمة وخطرها تحتاج إلىٰ وجود عدد يقومون بهذه المهمة، ولفظ (من) الوارد في الحديث صالح لذلك؛ إذ إنه يتناول الفرد كما يتناول الجماعة من الناس، والتجديد لا يقتصر علىٰ جانب من الجوانب، ولكنه يشمل الدين كله كما دل علىٰ ذلك العموم المستفاد من قوله(دينها)؛ فلا يمكن أن يكون جانب من الدين سواء في الاعتقادات، أو العبادات، أو الشرعيات، أو السلوكيات، ونحو ذلك أصابه شيء من الغربة ثم يمضي قرن كامل بدون تجديد ذلك الجانب، وبذلك يحافظ الدين علىٰ نقائه وينتقل من جيل إلىٰ جيل وهو موفور كامل غير منقوص، ومصداق حديث التجديد كائن في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [**الحجر**: ٩] وفي قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق لا يضرهم من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك»[١] وكذلك في النصوص الكثيرة التي تبين أن الله لم يكن ليجمع أمة رسوله المجتبىٰ محمد ﷺ علىٰ ضلالة.

الحاجة إلى التجديد المشروع:

التجديد مطلوب شرعاً وواقع قدراً، أما وقوعه القدري ففيما أخبر عنه الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ من حفظه الدين من التغيير إلىٰ قيام الساعة؛ فقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [**الحجر**: ٩]، وفي هذه الآية ـ إضافة إلىٰ ذلك ـ البشرىٰ العظيمة ببقاء هذه الأمة ظاهرة علىٰ الحق وعدم هلاكها، حتىٰ مع

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة رقم ٣٥٤٤، وللحديث روايات أخرىٰ أخرجها البخاري ومسلم أيضاً.

تغلب أعدائها عليها؛ إذ لا بد من بقاء طائفة حتى يظل القرآن عن طريقها محفوظاً، وهو ما دل عليه حديث الرسول ﷺ المتقدم: «لا تزال طائفة. . .» الحديث، وأما طلبه الشرعي ففيما جاء من التكليف بالعمل بما فيه وتبليغه للناس ونشره بينهم، كما دلت على ذلك الأدلة الكثيرة الآمرة بالتمسك بالدين، والعمل به قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [**الزخرف**: ٤٣] وقال ـ تعالى ـ: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم**﴾ [**الأعراف**: ٣]، والآيات في ذلك كثيرة؛ فكان الأمر بذلك متضمناً للأمر بحفظه؛ إذ لا يتمكن المسلم من اتباع ما أنزل الله والاستمساك بوحي الله ـ تعالى ـ إلا مع المحافظة عليه وحفظه، وقد دل على الحاجة إلى التجديد أدلة كثيرة فمن ذلك:

١ ـ حديث التجديد السابق: «إن الله يبعث لهذه الأمة. .» الحديث؛ فهذا الحديث وإن كان فيه البشرى بعدم خلو قرون أمة المسلمين من المجددين إلا أنه تضمن في ثناياه الإشارة إلى ما يطرأ على حياة الناس بمرور الزمن في العصور المتعاقبة؛ مما يستدعي الحاجة إلى التجديد، فمن ذلك مثلاً:

أ ـ جهل أكثر الناس بلغة العرب الفصيحة وبأساليبها في البيان ـ وإن كانوا يتكلمون العربية ـ مما أوجد حاجزاً بين الناس وبين الفهم الصحيح لكثير من الأمور الواردة في النصوص.

ب ـ ظهور كثير من المعاملات والتصرفات التي لم تكن موجودة زمن نزول الوحي أو زمن الأئمة الأعلام؛ مما تحتاج معه إلى بيان الوجه الشرعي الصحيح بإزائها، غير أن بعض هذه المستجدات قد تكون جديدة من حيث الصورة الظاهرة فقط التي تظهر عند النظرة غير المتفحصة، بينما حقيقتها أنها ليست بجديدة، فيحتاج الناس إلى من يبين لهم ذلك ويدلهم عليه.

ت ـ التقدم التقني الهائل الذي قرب البعيد حتىٰ صار مثل الجار؛ مما أوجد احتكاكات وتعاملات مع العالم الكافر لم تكن موجودة من قبل، فيحتاج الناس فيها إلىٰ معرفة حدود تلك التعاملات، وتمييز ما يدخل من ذلك ضمن الولاء أو البراء وضبطه، حتىٰ لا يكون في ذلك غلو أو جفاء.

ث ـ ظهور التكتلات والتحالفات بين القوىٰ المختلفة، مما يحتم علىٰ الدول تحديد موقف من ذلك فيحتاج الناس يومئذ إلىٰ الفهم الصحيح الذي يضبط تلك الأمور.

ج ـ ظهور المنظمات والتنظيمات الإقليمية والدولية والتي يحكمها قانون أو دستور من وضع تلك الدول نفسها، فيحتاج الناس إلىٰ معرفة حقيقة العلاقات الدولية وضوابط ذلك من الناحية الشرعية.

وغير ذلك كثير من الأمور التي تبين الحاجة إلىٰ التجديد.

٢ ـ **حديث اختلاس العلم**: عن أبي الدرداء قال: كنا مع رسول الله ﷺ فشخص ببصره إلىٰ السماء، ثم قال: «هذا أوان يختلس العلم من الناس، حتىٰ لا يقدروا منه علىٰ شيء، قال: فقال زياد بن لبيد الأنصاري: يا رسول الله! وكيف يختلس منا، وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنه، ولنقرئنه نساءنا وأبناءنا! فقال: ثكلتك أمك يا زياد! إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ فماذا تغني عنهم؟»[1]؛ مما يبين الحاجة إلىٰ الفهم والعمل، وأن حفظ النص من غير فهم له أو عمل به مما يضيع به العلم؛ لذا فالمسلمون في حاجة دائمة لنشر علوم الدين والعمل به.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٧٩)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، والترمذي كتاب العلم رقم ٢٥٧٧ وقال حسن غريب.

٣ ـ **حديث قبض العلماء**: إن نقصان العلم يتسبب في اندراس كثير من معالم الدين، ويؤدي إلىٰ اختلاط غيره به، والعلم إنما ينقص بموت العلماء، كما قال ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتىٰ إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً؛ فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»(١)، فكلما مات عالم قبض جزء من العلم، حتىٰ إن المرء ليقطع المفاوز فلا يكاد يجد إلا أشباه العلماء، ولا يشك أحد أن نقص العلم موقع في الضلالات والجهالات ومؤد إلىٰ الهلكات؛ مما يستوجب التجديد الذي يحافظ علىٰ العلم في الأمة، وقد بين ذلك عبد الله بن مسعود رضي الله ـ تعالىٰ ـ عنه؛ حيث يقول: «لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي كان قبله، أما إني لست أعني عاماً أخصب من عام ولا أميراً خيراً من أمير، ولكن علماءكم وخياركم وفقهاءكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفاً، ويجيء قوم يقيسون الأمر برأيهم»(٢).

٤ ـ **حديث الفِرَق**: حيث قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارىٰ علىٰ ثنتين وسبعين فرقة، فإحدىٰ وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده! لتفترقن أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله! من هم؟ قال: الجماعة»(٣)؛ فوجود هذه الفرق المتعددة يدل علىٰ التباين الكبير في القدرة علىٰ الفهم الصحيح؛ مما أخرج هذه الفرق المتعددة من نطاق الفرقة الناجية، وهذا يدل علىٰ الحاجة للتجديد من ناحيتين: من ناحية الفرقة الناجية، حتىٰ تظل علىٰ التمسك والمحافظة علىٰ الحق

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم رقم ٩٨ ومسلم: كتاب العلم رقم ٤٨٢٨.
(٢) أخرجه الدارمي ١/ ٧٦.
(٣) أخرجه ابن ماجه كتاب الفتن رقم ٣٩٨٢ وصححه الألباني وللحديث روايات أخر (انظر السلسلة الصحيحة ٢٠٣).

الذي هديت إليه، ومن ناحية الفرق الضالة؛ بقصد إخراجهم مما هم فيه وقيادتهم إلىٰ طريق النجاة.

ضوابط التجديد المشروع:

كل بناء يؤسس علىٰ غير أصول صحيحة، أو من غير ضوابط واضحة فهو بناء منهار في نهاية أمره، وإن تطاول إلىٰ عنان السماء، والتجديد من الأمور التي لا يمكن أن تتم بغير ضوابط صحيحة وواضحة، وإلا كان تخريباً ولم يكن تجديداً، وبالنظر إلىٰ أن الهدف من التجديد: هو نقل الدين من قرن إلىٰ قرن ومن جيل إلىٰ جيل، وهو محاط بالحفظ والصيانة؛ بحيث لا يزاد فيه ولا ينقص منه، ولا يحال بينه وبين قيادة الحياة الدنيا وتوجيهها والتي جاء لإصلاحها لتكون معبراً آمناً للحياة الآخرة؛ فإنه يمكننا أن نذكر عدة ضوابط لتحقيق هذا الهدف؛ فمن ذلك:

١ ـ صفات المجدد: من أهم الأمور التي ينبغي مراعاتها في ذلك أن نحدد من المجدد، وما دام التجديد مضافاً إلىٰ الدين فإن من العبث أن يقوم بالتجديد أو يدعيه من لا تربطه بالدين إلا علاقة التضاد أو النقد له أو التهجم عليه، كما أن من العبث وإضاعة الوقت والجهد أن يقوم بالتجديد من لا يتجاوز علمه بالدين بعض الواجبات أو بعض المحرمات علىٰ سبيل التقليد، وعلىٰ ذلك فإنه يمكننا أن نحدد بعض المواصفات الهامة التي يجب وجودها في المجدد؛ فمن ذلك:

أ ـ أن يكون من أهل هذا الدين المؤمنين به علىٰ النحو الذي جاء به رسول الله ﷺ.

ب ـ أن يكون من المتفقهين فيه المتمسكين به في أقوالهم وأفعالهم، لا يظهر منه تهاون فيه أو خروج عليه، أو تساهل وتفريط فيما دل عليه.

ت - أن يكون خبيراً بواقع الأمة عارفاً بعللها، وأن يكون محيطاً بالأحوال العالمية من حوله والتي لها علاقة بأمته فإنه لا يتحرك في فضاء.

ثم هو بعد ذلك ساعٍ بكل همته باذل جهده في نفع الأنام، فله تأثير واضح على الأمة، قال شمس الحق - شارح سنن أبي داوود -: «المجدد لا يكون إلا من كان عالماً بالعلوم الدينية، ومع ذلك من كان عزمه وهمته آناء الليل والنهار إحياء السنن ونشرها ونصر صاحبها، وإماتة البدع ومحدثات الأمور ومحوها وكسر أهلها باللسان، أو تصنيف الكتب والتدريس، ومن لا يكون كذلك لا يكون مجدداً البتة، وإن كان عالماً بالعلوم مشهوراً بين الناس مرجعاً لهم»(١)، وهذه الأوصاف لا شك أنها تخرج العلمانيين والزنادقة والملاحدة والمبتدعة، والأدعياء الذين يريدون تسلق هذه القمة العالية (التي لا يرقاها إلا أفاضل المؤمنين) بغير عدة ولا استعداد؛ فيخرج من ذلك أهل البدع؛ إذ كيف يجددون الدين وهم ساعون في خرابه؟ وكيف يحيون السنَة وهم عاملون على إماتتها؟ وكيف يمحون البدع وهم جادون في نشرها وترويجها؟ ويخرج من باب أولى المرتدون عن هذا الدين، حتى ولو لم تكن رِدتهم إلا عن بعض شرائعه لا عنها كلها؛ فمن تلفظ بالشهادتين فقط ثم هو بعد ذلك يحادد الله ورسوله، أو من أضاف إلى الشهادتين الشعائر التعبدية فقط بينما هو يعترض على الجانب الاقتصادي أو السياسي أو القضائي أو الاجتماعي ونحوه فلا يكون له في التجديد نصيب، وكيف يكون مجدداً وهو قد هدم أجزاء عظيمة منه؟ ولما سئل ابن تيمية - رحمه الله - عن قتال التتار الذين تكلموا بالشهادتين، لكنهم مع ذلك يقاتلون المسلمين، قال: «كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم فإنه يجب قتالهم، حتى يلتزموا شرائعه وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة - رضي الله عنهم - مانعي الزكاة.

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داوود ١١/ ٢٦٣ - , ٢٦٤

وعلىٰ ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما؛ فاتفق الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ علىٰ القتال علىٰ حقوق الإسلام عملاً بالكتاب والسنة. وكذلك ثبت عن النبي ﷺ من عشرة أوجه الحديث عن الخوارج، وأخبر أنهم شر الخلق والخليقة مع قوله: «تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم»، فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال. فالقتال واجب حتىٰ يكون الدين كله لله، وحتىٰ لا تكون فتنة؛ فمتىٰ كان الدين لغير الله فالقتال واجب. فأيما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية علىٰ أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ـ التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها ـ التي يكفر الجاحد لوجوبها. فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها. وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء)[١]. فإذا كانت الطوائف الممتنعة عن بعض شرائع الإسلام تقاتل عليها، وإن كانت مقرة بها؛ فكيف تعد هذه الطوائف فيمن يجدد الدين.

٢ ـ بيان الكتاب والسنة: الكتاب والسنة فيهما بيان كل شيء، فإذا انطلق التجديد من هذه القاعدة أو هذا الضابط كان التجديد من داخل الشريعة محكوماً بها، أما إذا انطلق التجديد من أن الكتاب والسنة لم يحويا بيان كل شيء كان التجديد من خارج الشريعة، وكان تغييراً لها أو استدراكاً عليها، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء: ٥٩]؛ فإذا حدث اختلاف أو تنازع وجب الرد إلىٰ الكتاب والسنة، ولو لم يكن فيهما جواب وبيان لكل شيء لم يكن في الرد إليهما حسم للنزاع، وقال الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (إن الله ـ تعالىٰ ـ أنزل الشريعة علىٰ رسوله ﷺ

(١) مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٥٠٢.

فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم التي أمروا بها، وتعبداتهم التي طوقوها في أعناقهم، ولم يمت رسول الله ﷺ حتى كمل الدين بشهادة الله ـ تعالى ـ بذلك؛ حيث قال ـ تعالى ـ: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾ [**المائدة**: ٣]؛ فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ [**المائدة**: ٣][1]، وقال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (إن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم؛ فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى؛ فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد)[2]، وكل من ظن أن الشريعة ليس فيها بيان كل شيء، وإنما فيها بيان ناقص غير كامل فإنما أتي من سوء ظنه بهذه الشريعة الكاملة، ومن جهله بطرق الفهم والاستنباط منها، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [**العنكبوت**: ٥١] فأنكر ـ تعالى ـ على من لم يكتف بما أنزل على رسوله من شرعه، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [**النحل**: ٨٩] والآيات في ذلك كثيرة.

٣ ـ عموم الرسالة: رسالة الرسول ﷺ وإن اتفقت مع الرسالات السابقة في الدعوة إلى عبادة الله الواحد القهار إلا إنها انفردت بشيء مهم، وهو أن النبي كان يبعث إلى قومه خاصة، وأما رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين فقد أرسل إلى الناس عامة قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾ [**سبأ**: ٢٨]، وقال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي... وفيه: كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»[3] وعموم رسالته ﷺ شامل للزمان كله؛ منذ بعث إلى قيام الساعة وشامل للمكان كله وهو الأرض جميعها؛ فقد خاطب

(١) الاعتصام ٢/ ٣٠٥.
(٢) مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٨٠.
(٣) البخاري كتاب التيمم رقم ٣٢٣.

الله ـ تعالىٰ ـ المسلمين جميعهم في كل زمان ومكان بقوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر : ٧] ، فكل أحد مخاطب بذلك لا يخرج عنه إنسان ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] ، والآيات في ذلك كثيرة ؛ فلا يخرج إنسان عن الدخول في عموم الرسالة سواء كان يعيش في عصر الدواب التي تمشي على أربع ، أو كان يعيش في عصر الصواريخ وحاملات الطائرات ، والإنترنت ، وغزو الفضاء ، وقد بيّن ابن القيم ـ رحمه الله ـ أن : «عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلىٰ كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلىٰ أحد بعده ، وإنما حاجتهم إلىٰ من يبلغهم عنه ما جاء به ؛ فلرسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص : عموم بالنسبة إلىٰ المرسل إليهم ، وعموم بالنسبة إلىٰ كل ما يحتاج إليه من بعث إليه في أصول الدين وفروعه ؛ فرسالته كافية شافية عامة لا تحوج إلىٰ سواها ، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته في هذا وهذا ؛ فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته ، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به»(١) وعقيدة ختم النبوة التي لا يصح الإيمان بدونها تستلزم عموم الرسالة وشمولها لكل ما تحتاج إليه البشرية ، وأن ما اشتملت عليه كافٍ في صلاح الدنيا ؛ بحيث لا تحتاج إلىٰ مزاحمة من غيرها ، كما تستلزم أنها محفوظة ، وأنه لا يمكن تغييرها أو تبديلها ، وأنه كلما حاول أهل التغيير والتبديل تخريب هذه الشريعة وإفسادها قيض الله ـ تعالىٰ ـ من يقوم بالتجديد .

٤ ـ عصمة الأمة : عصم الله ـ تعالىٰ ـ هذه الأمة أن تجتمع علىٰ خطأ ؛ فما أجمعت عليه لا يكون إلا صواباً ؛ لأنه لو أمكن اجتماعها علىٰ الخطأ لأدىٰ ذلك إلىٰ تغيير الدين وتبديله ؛ إذ لا رسول بعده يبين ما وقعت فيه من الخطأ ، كما كان

(١) إعلام الموقعين (٤/ ٣٧٥) .

يحدث في الأمم السابقة؛ فلما كان الرسول هو خاتم الأنبياء والمرسلين لزم ألا تجتمع أمته على خطأ حتى يظل الدين محفوظاً؛ وقد دل على عصمة الأمة قول الله - تعالى -: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾ [**النساء**: ١١٥]؛ فمتبع غير سبيل المؤمنين داخل في هذا الوعيد معرَّض للذم والعقوبة؛ مما يدل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين وهو وجوب الإجماع، وقد استدل بهذه الآية على عصمة الأمة جمع من أهل العلم منهم الشافعي - رحمه الله - تعالى - ودل على ذلك أيضاً قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق. .» الحديث؛ مما يعني أن الأمة لا تجتمع كلها على الباطل ،فاتباع الإجماع يعصم من الوقوع في الخطأ في الفهم والاستدلال، ومن هنا فالتجديد المشروع كما هو مرتبط بموافقة النصوص الشرعية فهو كذلك محدود بإجماع الأمة، وأي تجديد يدّعيه مدّع مخالف لإجماع الأمة فهو تخريب وليس تجديداً، وإفساد وليس إصلاحاً.

٥ - **اتفاق الشرع الصريح مع العقل الصحيح**: الشريعة أنزلها الله - تعالى - رب السموات والأرض ورب الناس أجمعين، وأمرهم أن يعملوا بها، والعقل خلقه الله - تعالى - خالق كل شيء، وجعله شرطاً من شروط التكليف بالشريعة وشرطاً من شروط صحة العمل بها، ومن هنا فلا يمكن تصور الاختلاف أو التعارض بينهما؛ فالاثنان من عند الله تعالى، والله - تعالى - حكيم في خلقه وفي أمره؛ فالنص الصريح لا يعارض العقل الصحيح، وإذا وجد تعارض بين النص والعقل فإما أن يكون النص غير صريح، وإما أن يكون العقل غير صحيح؛ بأن يكون تصوراً غير يقيني، فأما أن يكون النص صريحاً والعقل صحيحاً فلا يمكن تعارضهما البتة، وليس في هذا مشكلة ،و إنما تكمن المشكلة في أن أناساً كثيرين لديهم ثقة زائدة عن الحد في قدرات عقولهم، فيجعلون كل ما خالف عقولهم مخالفاً للعقل بإطلاق؛ فيرد لأجله الحديث الصحيح الصريح، ولو أنه تواضع

وعلم أن عقله ليس عياراً أو حكماً على عقول الناس جميعهم لسلِم من ذلك، والعجيب أن من يقدّمون العقل على النقل يختلفون كثيراً فيما بينهم؛ إذ ليست عقولهم، سواء فما يقبله عقل أحدهم لا يقبله عقل الثاني، وما يجوزه عقل الأول يحيله عقل الثاني، وعلى ذلك فإن التجديد المشروع لا يمكن حدوثه إلا في ظل تقديم النص الصحيح الصريح على ما يعدونه عقلاً، وتقديم العقل في هذه الحالة ليس تجديداً بل تخريفاً، وما دام المسلم يُقرُّ أن الشرع من عند الله تعالى، وأن الإنسان مهما أوتي من علم فإن علمه لا يخرج عن علم الله الذي لا يحيط به أحد؛ فعليه أن يقدم النص الصريح على ما تصوره هو عقلاً صحيحاً، وأصحاب العقول الصحيحة في الواقع هم من يقدمون النص الصريح على ما تصوروه عقلاً صحيحاً.

٦ ـ **اتفاق الشرع والمصلحة**: الله ـ تعالى ـ غني عن عباده لا تضره معصية العاصين ولا تنفعه طاعة الطائعين، وإنما شرع الشرائع لمصلحة عباده؛ فما أمر الله عباده بشيء إلا لما في فعله من المصلحة الراجعة إليهم، سواء كانت في الدنيا أو في الآخرة أو في كليهما، وكذلك ما نهى عن شيء إلا لما في تركه من المصلحة الراجعة إليهم، سواء كانت في الدنيا أو في الآخرة أو في كليهما، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾ [**البقرة**: ٢٩]؛ فالشريعة كلها في مصادرها ومواردها مصلحة، وليس فيها ما يخالف المصلحة الحقيقية، وعلى ذلك فإن النظر إلى ما يستجد من المصالح فإنما ينظر إليه بمنظار الشريعة، وليس بمجرد ما تستصلحه النفوس؛ فقد تستصلح النفوس شيئاً وهو مفسدة فما تقره الشريعة وتقبله منها فهو مصلحة حقيقية، وما لا تقبله وترفضه فلا مصلحة فيه، وإن ظهر للناظر غير ذلك، وكم من عامل يظن أنه مصلح وهو مفسد؟ ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾ [**البقرة**: ١١]، والفساد في الأرض إنما يكون بمخالفة الشريعة، ولا يتمكن المسلمون من المحافظة على دينهم

إذا عارضوه بما يظهر لهم مصلحته فقدموه عليه؛ ولذلك فإن من ضوابط التجديد تقديم الشرع على ما يتصور أنه مصلحة.

٧ ـ **لا اختلاف في الشريعة**: الشريعة لا اختلاف فيها ولا تناقض؛ لأنها دين، والدين من عند الله وليس من وضع البشر ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**﴾ [**النساء**: ٨٢]؛ فما كان من عند الله لا يختلف ولا يناقض بعضه بعضاً، فلا ينبغي أن تضرب الأدلة بعضها ببعض، ولا أن ينصب الخلاف بين الآية والحديث؛ فالآية هي من كلام رب الرسول والحديث هو من كلام الرسول الذي أرسله ربه ليبين الآيات ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [**النحل**: ٤٤]، والتجديد المشروع هو الذي يتعامل مع الشريعة على أنها وحدة واحدة لا تعارض بين أجزائها؛ وبذلك فإنه يأخذ بها كلها، أما من يقوم تجديده على إيجاد التعارض والاختلاف بين الأدلة، فإنه لاشك سيأخذ البعض ويترك البعض الآخر، وليس في هذا تجديد بل تضييع.

٨ ـ **الشريعة تفهم بلغتها**: نزلت الشريعة بلغة العرب، وقد أنزل الله ـ تعالى ـ القرآن للناس كي يقرؤوه ويفهموه ويصدقوه ويؤمنوا به ويعملوا، ومن شرط ذلك أن تكون الشريعة بينة واضحة لا غموض فيها ولا إبهام، وقد وصفها الله بذلك في آيات كثيرة، وعلى ذلك فإن الشريعة تفهم بمعهود لغة العرب في خطابها، ومن ثم فإنه يمتنع تفسير ما ورد في هذه الشريعة بما لا عهد للعرب به في لغتهم، فلا يمكن تفسير لفظ الجن مثلاً الوارد في النصوص بأنه جراثيم أو بكتريا أو نحو ذلك؛ فإن هذا ليس من لغة العرب، والتجديد القائم على فهم الشريعة وتفسيرها بغير ما تعهده العرب من لغتها وأساليبها يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، ويجعل الدين الواحد أدياناً متعددة.

٩ ـ **تحقيق المقاصد الشرعية**: شرع الله ـ تعالى ـ الشريعة، وأمر الناس بها،

وقد دلت النصوص الشرعية على أمور مطلوب تحقيقها وإيجادها، وعلى أخرى مطلوب نفيها وإبعادها؛ كل ذلك لحكم وغايات؛ فالحكم والغايات التي يطلب تحقيقها بتلك النصوص هي المراد بمقاصد التشريع، ومن البيّن أن المقاصد هنا مقاصد شرعية؛ لأنها مأخوذة من نصوص الشريعة، كما أن المقاصد لا يمكن أن تتعارض مع النصوص، كيف وهي مستنبطة منها؟ فلو قدر أن هناك تعارضاً بين مقصد من المقاصد وبين الشريعة دل ذلك على أن هذا ليس مقصداً من مقاصدها، والمقاصد أنواع: فمنها المقاصد العامة التي تخص الشريعة كلها، ومنها المقاصد الجزئية التي تتعلق بنص أو عدة نصوص في موضوع محدد، لكن المقاصد الجزئية داخلة في المقاصد العامة ولا يمكن أن تعارضها.

ولما كانت تلك المقاصد ليست في كل الأحوال ثابتة بالنص المصرح بها، وإنما في كثير من الأحوال يستنبطها أهل العلم من نصوص الشريعة؛ لذا فإن هذه المقاصد منها ما هو متفق عليه بالغ مبلغ القطع، ومنها ما هو مختلف فيه بين أهل العلم، ومعرفة المقاصد الحقيقية يكون نافعاً عندما تتعدد دلالة النص، فما يكون من هذه الدلالات أقرب إلى تحقيق مقصود الشريعة يكون أرجح من غيره، كما إذا تعارضت بعض ظواهر النصوص فإن ما وافق مقصود الشريعة من هذه النصوص يكون من أدلة الترجيح، ومعرفة المقاصد وفهمها تمثل لوناً من ألوان ضبط الفقه والفهم في الدين، واستنباط أحكام الأمور المستجدة التي لا يدل عيها نص بلفظه من خلال علاقة هذا الجديد بمقاصد الشريعة، سواء من حيث تحقيقها أو تعطيلها، وإذا كان إيجاد الأحكام الشرعية لما استجد من أمور داخل في تجديد الدين فإن معرفة المقاصد وفقهها ومعرفة ضوابطها وشروطها وكيفية استنباطها تُعدّ من الضوابط المهمة في تحصيل التجديد المشروع، ولا يخفى أن تغليب المقاصد على النصوص مسلك خاطئ؛ لأن فيه أهداراً للنصوص والمقاصد معاً؛ إذ كانت النصوص هي أصل المقاصد؛ لذا فلا يجوز إهدار النصوص في مقابل المقاصد.

١٠ ـ قبول الشريعة كلها: إن الله ـ تعالىٰ ـ أنزل القرآن علىٰ رسوله ﷺ، وائتمنه علىٰ تبليغ الرسالة إلىٰ خلقه أجمعين؛ فبلغهم كلام الله إليهم، وبلغهم شرعه امتثالاً لقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾ [**المائدة**: ٦٧]، وبيّن لهم معاني ما جاء في القرآن، كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [**النحل**: ٤٤]، وقد زكىٰ الله رسوله إلىٰ الناس، وأمرهم بأخذ كل ما جاءهم به؛ فقال ـ تعالىٰ ـ: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [**الحشر**: ٧]، وبيّن لهم أن كل ما جاءهم به فإنه حق ليس فيه باطل ولا هوىٰ؛ فقال: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى**﴾ [**النجم**: ٣]، ولا يمكن للمرء أن يقوم بعملية التجديد إذا ترك جزءاً من الشريعة، وكيف يكون مجدداً وهو مضيع لبعض منها؟ وعلىٰ ذلك فليس من التجديد في شيء التمسك بالقرآن وحده، وترك سنة الرسول ﷺ، وليس من التجديد أيضاً قبول جزء من السنة، وترك جزء آخر منها.

كانت تلك مجموعة من القواعد والضوابط ينبغي مراعاتها في عملية التجديد؛ فإذا قام بالتجديد من هو مؤهل لذلك مستجمع في نفسه شرائطه، وهو يتعامل مع الكتاب والسنة علىٰ أنهما قد حويا بيان كل شيء؛ مما يحتاج إليه المسلمون، وأن الشريعة عامة تشمل الزمان والمكان فلا تخرج بقعة زمانية أو مكانية عن ذلك، وأن طرق الاستنباط في الفقه كفيلة بالدلالة علىٰ معرفة أحكام المستجدات، وأن ما اجتمعت عليه الأمة حق لا يحل النظر فيما خالفه أو التعويل عليه، وأن العقل الصحيح لا يعارض الشرع الصريح، وأن الشرع جاء لمصالح الناس، فكل ما فيه من مأمور فهو مصلحة خالصة أو راجحة، وكل ما نهىٰ عنه فهو مفسدة خالصة أو راجحة، وأن ما خالف الشرع مما يتصور أنه مصلحة فليس بمصلحة علىٰ الحقيقة، وأن الشريعة لها مقاصد تحقق من وراء الأوامر والنواهي، وأن مقاصد الشريعة لا تخالف النصوص التي ينبغي أن يفهم خطابها بما يفهم به الخطاب في معهود لغة العرب، ولا تفسر أو تفهم وفق التصورات أو التأويلات

المخالفة للغة العرب؛ فإن ذلك التجديد يوشك أن يؤتي أكله من قريب.

بين تجديد الدين وتجديد الخطاب الديني:

الخطاب والمخاطبة لغة: مراجعة الكلام، والخطبة: الكلام المنثور المسجوع[١]؛ فالخطاب قد يراد به الكلام نفسه؛ أي: المضمون والمحتوى، وعلى ذلك فإن تعبير تجديد الخطاب الديني المشروع يكون مساوياً لتعبير تجديد الدين، وفي هذه الحالة يمتنع التغيير والتبديل والحذف والإضافة في الخطاب، وقد يراد بالخطاب الطريقة التي يؤدى بها الكلام؛ فالتجديد على ذلك: يعني تيسير لغة الخطاب وأسلوبه وتقريبه لذهن وفهم الطائفة المستهدفة به؛ بحيث يخاطب الناس باللغة التي يفهمون بها الكلام - مع المحافظة على المضمون - ولا تقتصر المخاطبة وطريقة العرض على الطريقة المتبعة في بيئات زمانية أو مكانية مغايرة؛ إذ ليس لبيئة في هذا الجانب تميز على بيئة أخرى، حتى يلزم الناس بطريقة خطابها، قال الله - تعالى -: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: (ما أنت بمحدِّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)[٢] وقال علي - رضي الله تعالى - عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟»[٣]؛ ولذا فلا ينبغي أن يقتصر العرض والمخاطبة على اللغة الفقهية الرصينة التي صيغت بها المتون العلمية والتي لا يقدر على فهمها إلا طلبة العلم، بينما يصعب فهمها على كثير من الناس، وهذا الخطاب يراعى فيه التغيرات التي تطرأ على الحياة كما يراعى فيه العرف؛ فإن أعراف الناس تتغير من زمن إلى زمن ومن مكان إلى مكان، ولا يمكن اعتبار عرف مكان أو زمان ما على أنه عرف عام له العموم الذي يستفاد

(١) انظر لسان العرب مادة خطب ١/ ٣٦١.
(٢) أخرجه مسلم في المقدمة.
(٣) أخرجه البخاري كتاب العلم رقم ١٢٤.

من عموم النصوص الشرعية؛ ومن هنا يتبين أنه لا حرج شرعاً في التجديد في هذا الجانب من الإتيان بأساليب جديدة، أو طرائق مستحدثة لم تكن معروفة من قبْل؛ إما لعدم وجودها أصلاً، وإما لعدم معرفتها والاهتداء إليها، إذا كانت محققة للمطلوب ولا قيد عليها إلا قيد المحافظة على الشريعة وعدم مخالفتها.

حدود التجديد المشروع:

هناك ثلاث دوائر كبرى تمثل حدود التجديد المشروع، وهي:

١ ـ نشر العلم بين الناس، وإظهار الشرائع التي خفيت في المجالات الشرعية المختلفة بفعل الجهل الذي خيّم على كثير من مجتمعات المسلمين، أو بفعل التأويل الفاسد الذي أضاع كثيراً من دلالات النصوص، ويكون التجديد في هذه الحالة: هو إظهار ما طمس وإحياء ما اندرس.

٢ ـ إزالة كل ما علق بالدين مما ليس منه من أخطاء، أو بدع، أو تصورات وقعت في سلوك بعض الناس، أو أقوالهم، أو عقائدهم، ورُدّ الأمر إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فيكون التجديد في هذه الحالة: هو إزالة ما زيد في الشريعة أو أضيف إليها.

٣ ـ التمسك بما ورد في الشرع كله، والتقيد به والعمل على وفْقِه، وعدم ترك جزء منه أو إهماله فيكون التجديد في هذه الحالة: هو إعادة ما نزع أو نقص، ومن أهم تلك الأمور في عصرنا الحاضر إعادة التحاكم إلى الدين (الذي نُحيّ وأبعد عن الغالبية العظمى من ديار المسلمين)؛ ليكون الحكم في شؤوننا كلها بما أنزل الله، ويدخل في هذه الدائرة أيضاً البحث في النصوص الشرعية وأدلة الشريعة الإجمالية والقواعد الفقهية للتوصل إلى الأحكام الشرعية للنوازل

والمستجدات لإدخالها تحت حكم الشريعة وإعطائها ما تستحق من الأحكام، وضمن هذه الحدود يغطي التجديد الدين في جوانبه كلها، سواء في العقيدة أو التفسير أو الحديث أو الفقه أو السيرة، فيكون عاملاً أساسياً في حفظ النصوص من غير أن يفقد منها شيء، أو أن يختلط بها ما ليس منها، وفي حفظ المعنىٰ والمضمون الذي دلت عليه النصوص، وفي حفظ العمل الذي هو تطبيق النصوص ومعانيها علىٰ الواقع؛ فإذا نظرت إلىٰ الدين من خلال التجديد المشروع وجدته محاطاً بسياج عظيم من الحفظ والصيانة، فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذا بخلاف الرسالات السابقة التي لم يتمكن أتباعها من حفظها؛ فدخَلها التغيير والتبديل، وهذا يفسر كيف استعصىٰ الإسلام ـ وحده ـ علىٰ كل المحاولات التي قام بها خصوم الوحي لتغييره أو تغيير بعض شرائعه.

جهود الأمة في التجديد:

قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبىٰ للغرباء، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس»[1] قال النووي: (قال القاضي: وظاهر الحديث العموم، وأن الإسلام بدأ في آحاد من الناس وقلة، ثم انتشر وظهر، ثم سيلحقه النقص والإخلال، حتىٰ لا يبقىٰ إلا في آحاد وقلة أيضاً كما بدأ)[2] فعندما بدأ الإسلام بدأ غريباً لم يكن معروفاً بين الناس، وآمن به في أول الأمر نفر قليل جداً، ثم بدأ ينتشر حتىٰ انتشر في الآفاق، وهو بعد هذا الانتشار سيعود غريباً كما بدأ، غير أن هذه العودة ليست عودة فجائية؛ بمعنىٰ أن يكون الإسلام ظاهراً منتشراً في الأرض، ثم يصير فجأة غريباً بدون مقدمات، وإنما يعني أن يحدث ذلك عبر مقدمات تؤدي إلىٰ نتائجها عبر مراحل زمنية متتالية

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان رقم ٢٠٨ دون قوله: قيل من هم إلىٰ آخره، وقال الألباني: إسناده صحيح رجاله ثقات (السلسلة الصحيحة ٢٧٣).
(٢) شرح النووي ٢ / ١٧٧.

قد تطول، وقد تقصر بحسب مدافعة المؤمنين لها، والغربة تعني اندراس معالم الدين وخفاء التشريعات وانتشار الجهالات، ووظيفة التجديد أن تقوم بمقاومة تلك الغربة؛ فطوبى للغرباء الذين يجددون الدين عند الناس، ويزيلون آثار الغربة فيصلحون أنفسهم بفقههم الصحيح للدين وعملهم به، ويقومون بذلك بين الناس فـ «إذا فسد الناس» أصلحوا أنفسهم وأصلحوا غيرهم؛ وذلك لا ينقطع حتى يقبض الله - تعالى - كل نفس مؤمنة؛ وذلك بعد نزول المسيح عيسى بن مريم وقتل المسيح الدجال؛ فلا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، وحتى لا يقال في الأرض الله الله، وعلى ذلك، فتجديد الدين يعمل في الاتجاه المضاد لغربة الدين يقول ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: (والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذاك هو غربة الإسلام)[1]، وللأمة على طول تاريخها جهود عظيمة في مقاومة الغربة التي كانت توجد بين كل فينة وأخرى، والتي كانت تشتد في أماكن دون أماكن؛ فحيث قوي العلماء والعلم كان تأثير الغربة ضعيفاً؛ لأن العلماء يجددون ويبينون الحق؛ وحيث ضعف العلماء وقلّ العلم كان تأثير الغربة شديداً وقوياً، حتى يصل الأمر إلى الجهل التام بفرائض الإسلام في الأزمان المتأخرة؛ فعن حذيفة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدري ما صيام ولا صدقة ولا نسك، ويسرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله، فنحن نقولها. قال صلة بن زفر لحذيفة: فما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صيام ولا صدقة ولا نسك؟ فأعرض عنه حذيفة، فرددها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة! تنجيهم من النار»[2] والمقصود أن الغربة لا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٩٧.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٢٠)، وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

تستحكم إلا في آخر الزمان، وأما قبل ذلك فلا يزال الله يغرس غرساً يستخدمهم في طاعته، فيزيلون الغربة، ويجددون الدين كما قال رسول الله ﷺ: (لا يزال الله يغرس في هذا الدين بغرس يستعملهم في طاعته)[1].

وأول ما ظهر من محاولات الغربة كان في زمن علي رضي الله ـ تعالىٰ ـ عنه؛ حيث ظهرت بدعة الخوارج وبدعة الشيعة، لكن الله دفعها بأصحاب رسوله الذين هم أمان لهذه الأمة، كما قال ﷺ: «أصحابي أمنة لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتىٰ أمتي ما يوعدون»[2] قال النووي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (أتىٰ أمتي ما يوعدون: معناه: من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه)[3] وتوالىٰ بعد ذلك ظهور الخرق والفتق في الدين؛ فظهرت القدرية والمعتزلة والمرجئة ثم الجهمية، كما ظهر الكلام، لكن نظراً لتوافر العلماء في تلك الأزمان؛ فقد كانت آثار الغربة محدودة، وعلىٰ ذلك فأول صورة من صور التجديد المشروع هو ما قام به أهل العلم من حفظ العقيدة نقية من غير أن تخلتط بها ضلالات وأهواء البشر، كما ظهرت الغربة في جانب الحكم؛ حيث تحول إلىٰ حكم جبري، وقد حاول عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ التجديد في هذا الجانب، كما ظهرت الغربة في السلوك والتعبد بظهور التصوف، وظهرت الغربة في طرق الاستدلال والاحتجاج بالنصوص بظهور الكلام، كما حدثت غربة التقليد والتعصب المذهبي، وفي كل غربة من هذه قام من وفقه الله ـ تعالىٰ ـ للقيام بدوره في التجديد في هذا الجانب؛ فمنهم من وفق غاية التوفيق، ومنهم من استطاع بعض الشيء من ذلك ـ ولله في خلقه شؤون ـ وليس المجددون أفضل حالاً من الأنبياء؛ فقد كان النبي يتبعه الرجل ويتبعه الرجلان ويتبعه الرهط، ومنهم من لا يتبعه أحد، ونحن

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه٢/ ٣٢، وابن ماجه ١/ ٥ وأحمد ٤/ ٤٠٠.
(٢) أخرجه مسلم فضائل الصحابة رقم ٤٥٩٦.
(٣) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٣).

هنا لا نؤرخ لذلك؛ فهذا أمر خارج حدود البحث، وإنما نشير إشارة إلىٰ ذلك، وفي عصرنا الحاضر تقوم (الصحوة الإسلامية) بمحاولات كثيرة للتجديد في جوانب كثيرة؛ فمن ذلك إحياء علم القراءات، وحفظ النصوص الحديثية، وتمييز الصحيح من الضعيف، وإحياء فقه السياسة الشرعية، والبحث عن طرق النهوض بواقع الأمة، وإزالة تسلط الكافرين عليها، وإحياء جهاد الدفع، وإحياء فقه جهاد الطلب، وإحياء الاجتهاد، ونبذ التعصب، والبحث في فقه النوازل، وإحياء فقه التراحم والتآلف والاجتماع والألفة بدلاً من الفرقة والقطيعة، وإحياء فقه الجهاد الفكري في منازلة الأفكار الباطلة المراد لها أن تغزو مجتمعات المسلمين؛ لتحل محل الشريعة الإسلامية، والجهود في ذلك متواصلة، والسعيد من وفقه الله ـ تعالىٰ ـ فعمل علىٰ المشاركة في دفع الغربة سالكاً في ذلك الطريق المستقيم طريق التجديد المشروع وفق الضوابط الصحيحة.

فوائد تجديد فهم الدين:

وتجديد الدين ـ علىٰ ما تقدم توضيحه وبيانه ـ له فوائد عظيمة؛ إذ يكون طريقاً إلىٰ حفظ الدين علىٰ صورته النقية بعيداً عن البدع التي أُضيفت إليه، أو الأقوال الباطلة التي نُسبت إليه، كما أنه يؤدي إلىٰ تآلف القلوب واجتماع الكلمة ووحدة الأمة؛ إذ لا مجال ولا مسوّغ للتفرق والاختلاف عند العودة إلىٰ المنابع والأصول؛ مما يكون له أبلغ الأثر في قدرة الأمة علىٰ الصمود أمام أعدائها ـ المتربصين بها ـ في مواطن القتال والنزال كما في مواطن السجال الفكري، وتحقيق النصر والغلبة بإذن الله، مع القيام بالمهمة التي أناطها الله بها: وهي أن تكون أمة هادية لغيرها من الأمم التي ضلت السبيل، ومن فوائد تجديد الدين أنه يفتح الباب واسعاً إلىٰ الاستزادة من العلم والمعرفة، والرجوع إلىٰ المعين الذي لا ينضب إلىٰ كتاب الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ وسنة رسوله ﷺ، والثقة فيهما، والاستنباط منهما، حتىٰ لا يكون هناك أمر يَجِدّ في حياة الناس، أو نازلة تنزل

بهم إلا والقدرة علىٰ استنباط الحكم الملائم لها قوية متوافرة، وعلىٰ هذا النحو تمضي المخترعات والمكتشفات العلمية والدراسات الإنسانية، وهي محاطة بالشرع، فلا تزّل ولا تضلّ، ولا يحصل الانفصام بين الدين والعلم الدنيوي، ولا يتوزع الناس إلىٰ فئام بينهما؛ إذ العلم الدنيوي في هذه الحالة يكون سائراً في ركاب الدين تابعاً له، لا خارجاً عليه، ولا متقدماً بين يديه، ومن ذلك تمكين الأمة من استعادة زمام المبادرة العلمية والحضارية التي تتيح لها العودة إلىٰ سابق ما كانت عليه من العز والسُؤدد والهداية للعالمين.

والتجديد بهذا المعنىٰ المتقدم هو دعوة المصلحين، وعمل المخلصين، ومنهاج المحافظين، وسبيل حفظ الدين، ولا يعارض في ذلك إلا الجاهلون والمقلدون الذين تقصر أفهامهم عن إدراك هذه المعاني العظيمة والحِكم الجليلة.

وقد عرف التاريخ الإسلامي مجددين كُثر يُشار إليهم بالبنان؛ فيقال هذا مجدد القرن الأول، وهذا مجدد القرن الثاني، وهكذا، وقد اتفق المصنفون في هذا الباب علىٰ أن عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ مجدد القرن الأول، كما أن الشافعي ـ رحمه الله ـ هو مجدد القرن الثاني، وقد كان هَمُّ المجددين إعادة الدين إلىٰ ما كان عليه وردّ الناس إليه، واتباع الكتاب والسنة، وترك المحدثات والبدع، وجمع الأمة علىٰ البر والتقوىٰ، والعمل الصالح، والجهاد في سبيل الله، والاجتهاد في العلم وفهمه، وتعلمه وتعليمه للناس.

فالتجديد ليس لفظاً غريباً علىٰ لغتنا، ولا هو من مفردات القرن الحادي والعشرين الميلادي أو اختراعاته، بل هو لفظ أصيل في لغة العرب، وقد جاءت مادته في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة كما مرَّ، فهل هذا الذي تقدم هو مراد المنادين بتجديد الخطاب الديني في وقتنا الحاضر؟ ذلك ما نتناوله علىٰ التفصيل في الفصل الثاني.



الفصل الثاني

التجديد من الناحية التحريفية

التجديد من الناحية التحريفية

اتجاهات المنادين بتجديد الخطاب الديني في العصر الحديث:

يمكن للمتابع أن يرصد اتجاهين واضحين في المراد بالدعوة إلى تجديد الخطاب الديني:

الأول: وهو الذي ينادي بذلك على الوجه الذي تقدم في هذه الدراسة، وهؤلاء قلة، وصوتهم يكاد أن لا يُسمع من الصخب والجلبة التي يثيرها الفريق الآخر، وهؤلاء غالبيتهم من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية: كبعض المفتين، ووزراء الأوقاف، وأساتذة العلوم الشرعية في الجامعات، وبعض الدعاة وطلبة العلم، وإن كان بعض هؤلاء لم يخلُ خطابهم وحديثهم من بعض الشوائب التي كدرت صفو كلامهم؛ وذلك بفعل الصياح الذي يكاد يصم الآذان من الفريق الآخر.

الثاني: وهو الذي ينادي بالتجديد، لكنه يفهم التجديد على أنه التغيير أو التطوير؛ أي تغيير الخطاب الديني: المحتوى والمضمون، وليس الطريقة أو الأسلوب؛ ليجاري التغيرات السريعة في واقع المجتمعات داخلياً، وفي العلاقات بين الدول خارجياً؛ بحيث تصير قضية الخطاب الديني: هي إقرار هذا الواقع وتسويغه وتسويقه، والتجاوب معه كلما تغير.

وعلى ذلك فالتجديد عند هذا الفريق هو: إجراء التغيير ـ كلما احتيج إليه ـ في أصول هذا الدين وفروعه، لتتوافق مع تغيرات قيم هذا العصر ومعطياته ومنطلقاته المستمدة من الثقافة الغربية المعاصرة التي هي نتاج تفكير بشري محض، ليس للوحي المعصوم أثر فيه، إضافة إلى خليط رديء من تحريفات اليهود والنصارى ووثنية الرومان.

خطورة التجديد بمعنى التغيير أو التطوير:

التجديد بهذا المفهوم الثاني ينطوي على أخطار عظيمة منها :

١ ـ إخضاع الدين الذي هو وضع إلهي إلى عقل الإنسان وتفكيره؛ مما يجعل الدين عرضة للتغيير والتبديل المستمر، وهذا بدوره يؤدي مع مرور الزمن إلى ضياع الدين كليةً، كما حدث مع الذين من قبلنا اليهود والنصارى، حينما عمد الأحبار والرهبان إلى تغيير بعض الأحكام التي أنزلها الله في كتبهم بزعم المصلحة، وقد بين الله ذلك في كتابه؛ فقال مبيناً سوء صنيعهم وعاقبة فسادهم: ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [**التوبة**: ٣١]، قال ابو البختري: «انطلقوا إلى حلال الله فجعلوه حراماً، وانطلقوا إلى حرام الله فجعلوه حلالاً»(١) وعند ذلك يُدرس الإسلام، وتعود البشرية إلى الجاهلية مرة أخرى؛ فهذه دعوة تحريفية تسعى إلى خراب العالم وإفساده؛ بإبعاد البشرية عن هداية الله لهم فيما أوحاه إلى عبده ورسوله الأمين محمد بن عبد الله ﷺ.

٢ ـ إفقاد الأمة الإسلامية أهم مصدر من مصادر عزها وقوتها، حتى تصير بعد ذلك أمة بلا هوية، بلا تاريخ، بلا ثقافة، وأخيراً بلا دين وتصير بعد ذلك نهباً لكل طامع في خيرات بلادها.

٣ ـ إفساح المجال بقوة أمام الحركات أو جمعيات التنصير التي تنشط في المجتمعات والأماكن التي تجهل حقيقة الإسلام.

٤ ـ تحويل الأمة من أمة قائدة هادية للحق إلى أمة تابعة ذليلة ضالة.

٥ ـ إماتة روح الجهاد في نفوس الأمة؛ مما يسهل اختراقها واحتلال بلاد المسلمين من قِبَل الصليبيين المتربصين، كما يساهم في تثبيت احتلال اليهود

---

(١) تفسير الطبري ١٠/ ١١٥.

لفلسطين وسيطرتهم على بيت المقدس .

٦ ـ العبث بحاضر الأمة ومستقبلها ؛ مما يحولها في النهاية إلى مجرد قطيع يسوقه راعي الصليب إلى حيث يشاء ؛ فتنساق خاضعة مستسلمة حتى لو كان في ذلك هلاكها .

٧ ـ إيجاد قطيعة مع سلف هذه الأمة ، حتى إنك لو نظرت في أقوال المجددين العصريين وقارنتها بسلف هذه الأمة خيّل إليك أنهم يتحدثون عن شريعة غير الشريعة التي يتمسك بها السلف الصالح ، ويتحدثون عنها .

ويقوي خطورة دعوة تجديد الخطاب الديني بالمعنى المتقدم أمورٌ منها :

١ ـ مكانة المنادين بذلك ؛ فهم أصحاب أقلام وحناجر ، يكتبون في الصحف ، ويتحدثون في الفضائيات ، صوتهم عال ، قد أُتيحت لهم الوسائل ويُسِّرت ، وأعينوا عليها بكل سبيل ، وعقدت لهم المؤتمرات ، وخرجت منها التوصيات ، لإعادة الأمة للجاهلية مرة أخرى بعد أن تكون قد تركت دينها .

٢ ـ مساندة الدول الصليبية لأصحاب هذا الاتجاه مساندة أدبية ومادية ، حتى يصل الأمر إلى القتال الفعلي أو التهديد به ، لفرض هذا التوجه فرضاً على الأمم والدول .

٣ ـ الضعف الشديد الذي تمرّ به مجتمعات المسلمين اليوم ، سواء من حيث الارتباط بالدين فهماً وعملاً ، أو من حيث التقنية المعاصرة التي صارت الأمة فيها مُستهلكة غير منتجة .

المجددون المعاصرون ليسوا مجددين بل مقلدين :

لا شك أن الأمه الإسلامية تمرّ بفترة من أسوأ فترات تاريخها ؛ حيث البعد الشديد في كثير من المظاهر الفردية والاجتماعية والسياسية عن الالتزام بالشريعة

الإسلامية، إضافة إلى الضعف الشديد، والتخلف الكبير في المجال التقني، خاصة في مجال إنتاج الأسلحة والذخيرة التي يُدافع بها عن البلاد والعباد، في الوقت الذي تقدمت الدول الصليبية وغيرها من دول الكفر في هذا المجال تقدماً مذهلاً، وقد دعت تلك الحالة كثيراً من الغيورين على دينهم وبلدانهم إلى التنبيه على ذلك، والحث على تضييق هذه الشقة وردم الفجوة التي بين بلدانهم وبين تلك الدول، بالتمسك بالدين والعودة إليه، والالتزام بتشريعاته والتي منها تحصيل أسباب التقدم التقني، والتي عن طريقها يتحقق في عصرنا الالتزام بقوله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ** ﴾ [**الأنفال**: ٦٠].

والمجددون المعاصرون يتكئون على هذا؛ وذلك بالحديث عن حالة التخلف الضخمة التي يمر بها العالم الإسلامي، والتي تجعله خارج نطاق التاريخ، وهم وإن كان ظاهرهم في هذا متشابهاً مع ظاهر الغيورين على دينهم وأمتهم، إلا أن هناك بوناً شاسعاً وفرقاً هائلاً بين الطائفتين، كما بين الثرى والثريا، ويتجلى ذلك في أمرين:

الأول: الأساس الذي ينطلق منه المجددون المعاصرون، والثاني: المشروع التجديدي الذي يطرحه المجددون المعاصرون.

أولاً: الأساس الذي ينطلق منه المجددون المعاصرون:

ينطلق المجددون المعاصرون في نظرتهم للتجديد من الخبرة الغربية في التقدم التقني الذي وصل إلى حدود فاقت التخيلات؛ وذلك أن الغرب النصراني عبر صراع طويل ومرير استطاع أن يحصر الدين النصراني في نطاق محدود، وأن يحجم دوره، فلم يجعل له سلطاناً خارج دائرة الوجدان والعاطفة، فلا يتدخل الدين عندهم في حياة الناس وعلاقاتهم الخارجية، لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في القضاء، ولا في العلوم ولا في الاختراعات، وقد تم الربط بين

التقدم التقني الواسع وبين حصر الدين في دائرة الوجدان والعاطفة، والمجددون ترنو أبصارهم إلىٰ ذلك، وهم يريدون تكرار التجربة في بلاد المسلمين عن طريق معاملة الإسلام، كما تعامل الغرب مع النصرانية، وهذا يبين أن المجددين المعاصرين ليسوا مجددين في الحقيقة بل هم مقلدون، ولَيْتهم قلدوا مسلمين أمثالهم - علىٰ ما في التقليد من نقص - ولكنهم قلدوا النصارىٰ الكافرين، وهذا مصداق قوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتىٰ لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يارسول الله! اليهود والنصارىٰ؟ قال: فمن؟»(١)؛ أي: فمن غيرهم.

علىٰ أن التجربة غير قابلة للتكرار؛ للاختلاف الضخم بين دين الإسلام وبين النصرانية؛ فالإسلام هو الدين الذي ارتضاه رب الناس للناس، ورسالته التي أُرسل بها الرسول ﷺ ما زالت باقية كما هي لم يصبها تغير أو تبدل، ولم تنل منها أيدي المحرفين، بعكس دين النصارىٰ الذي لعب به رهبانهم وقساوستهم.

والإسلام يحضّ علىٰ العلم الديني والدنيوي، وليس فيه نص واحد من كتاب أو سنة يمنع الناس أو يحظر عليهم البحث في العلوم الدنيوية والتفوق فيها، والوصول في ذلك إلىٰ حد الابتكار والاختراع، وليست هناك قطيعة بين الإسلام وبين العلم والمعرفة، بل إن تحصيل العلوم الدنيوية معدود عند علماء الشريعة من فروض الكفايات التي يجب علىٰ الأمة أن تقوم بها؛ بحيث يصيبها الحرج والإثم إذا قصرت في تحقيق ذلك، والتاريخ شاهد علىٰ ذلك؛ فكم لعلماء المسلمين الأوائل من إسهامات عظيمة في علوم الفيزياء والفلك والجبر إلىٰ غير ذلك من العلوم، حتىٰ كانت نظرياتهم في كثير من ذلك تُدرس في جامعات الغرب، وكانت اللغة العربية في تلك الأزمان

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦/ ٥٧١ فتح الباري)، ومسلم: باب اتباع سنن اليهود والنصارىٰ.

تمثل بالنسبة للغرب لغة الحضارة والمعرفة؟ والحديث عن فضل حضارة المسلمين علىٰ الغرب يطول ويطول.

ثانياً: المشروع التجديدي الذي يطرحه المجددون المعاصرون:

عندما يكون المسوغ الذي يقدمه هؤلاء لدعوة التجديد، هو حالة التخلف التي يعيشها المسلمون في أوطانهم، تتوقع أن يكون مشروعهم قائماً علىٰ إحياء الدين في نفوس المسلمين والعمل به، والاستفادة مما فيه من النصوص التي تحضّ علىٰ العلم وتدعو إليه، ودعوة الأفراد والمؤسسات والحكومات إلىٰ العناية بالتعليم وتجويده، والتوسع في تدريس المواد العلمية: كالرياضيات، والفيزياء، والكيمياء التي عليها مدار التقدم التقني في كثير من المجالات، وبناء المعامل العلمية، وتشييد المصانع التي تنتج سلعاً هامة تسهم في التقدم الحقيقي (وليس مصانع لإنتاج أكياس القمامة مثلاً)، لكننا حينما ننظر فيما يطرحه هؤلاء لا نجد شيئاً من ذلك، ونجد الدعوة كلها منصبة علىٰ إلغاء أو تغيير أو تحوير بعض الأحكام الشرعية التي لا يربط بينها رابط ظاهر غير أن هذه الأحكام مما لا تلائم الغرب وينتقدها؛ وذلك مثل: الدعوة إلىٰ حظر تعدد الزوجات، والعمل علىٰ إخراج المرأة من بيتها والاختلاط بالرجال، وإباحة الربا في مجال الاقتصاد، والتأكيد علىٰ إلغاء أحكام أهل الذمة، والولاء والبراء، والجهاد في سبيل الله، ونحو ذلك.

ولا يكاد ينقضي العجب عندما يكون هذا الشيء المقدم هو علاج التخلف التقني، وهو ما يؤكد كونهم مقلدين للغرب في تعاملهم مع الدين، ولست أدري ولا أظن أن أحداً يدري كيف يكون بتر هذه الأحكام من منظومة الأحكام الشرعية سبباً في التقدم التقني، وردم تلك الفجوة بيننا وبين الغرب؟!

إن هناك من الدول من خطا في مجال تغيير الأحكام الشرعية وبترها

خطوات أكثر من ذلك بكثير، حتى نص بعضهم في دستور بلده على أن الدولة علمانية، ومع ذلك لم يحدث ذلك التقدم المبتغى.

إن هذه المطالب تعني أن الأحكام الشرعية ـ عند المجددين المعاصرين ـ هي سبب تخلف المسلمين؛ ولذا لا بد من إلغاء هذه الأحكام التي تؤدي إلى ذلك عندهم، وهذا يبين حقيقة توجه المجددين المعاصرين، وأنهم يسيرون في ركاب أعداء الأمة ودينها، ويبين خطورة دعوتهم رغم ما يغلفونها به من طلاء برّاق خادع.

بدايات الدعوة لتجديد الخطاب الديني:

مصطلح تجديد الخطاب الديني من حيث اللفظ حديث جداً، أما من حيث المضمون الذي تقدم بيانه عند المجددين المعاصرين: فهو دعوة قديمة جداً قِدَم الرسالات، ولنعدْ إلى البداية، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا** ﴾ [**الفرقان**: ٣١]؛ فاقتضت سنة الله التي قضاها وأمضاها في خلقه عداوة المجرمين للرسل، ودعوتهم، وأتباعهم، على طول الخط الزمني للرسالات، وقد اتخذت هذه العداوة صوراً وأشكالاً تتناسب مع طبيعة المواجهة، وإن كان يجمعها كلها رابط واحد: هو رابط الكفر والضلالة من حيث الفهم والتصور، ورابط الكيد للمرسلين ودعوتهم وأتباعهم من حيث العمل والتصرفات، ورابط إخراج المسلمين من دينهم من حيث الغاية والمقصد، ومن صور الكيد ـ التي ظهرت بعد علو الإسلام وتمكينه في الأرض ـ تلك الحالة التي يكون ظاهرها الارتباط بالإسلام، وباطنها الكفر به والحرب لأوليائه، وقد أخبرنا القرآن عن ذلك عندما أسس المنافقون مسجداً أقاموه في الظاهر للصلاة وذكر الله، وهم في الحقيقة لم يقيموه إلا لحرب الله ورسوله والمؤمنين، وقد فضح الله نيتهم في كتابه؛ فقال: ﴿ **وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللَّهُ**

يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٧]؛ فالصورة الظاهرة دعوة للخير حيث المسجد تقام فيه الصلاة، ويذكر فيه اسم الله، والحقيقة كفر بالله وإضرار بالمؤمنين وتفريق لصفهم، وإيواء المحاربين لله ورسوله.

ومن هذا النوع من يزعم أنه يريد التوفيق بين ما دلت عليه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وبين ما خالف ذلك وناقضه من معطيات الحضارة الغربية (وهي حضارة مادية لا دينية، ولو قامت على الدين فدينهم محرف مبدل غير صحيح). قال الله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ، فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا** ﴾ [النساء: ٦١،٦٢]، قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وفي هذه الآيات أنواع من العبر، من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة، وعلى نفاقه وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية، وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب، وغير ذلك من الاعتبار»[(١)]، وقال أيضاً: «فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول ـ والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته ـ أعرضوا عن ذلك، وهم يقولون: إنا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريقة التي سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية»[(٢)]، ولكأني بابن تيمية ـ رحمه الله ـ على بعد ما بيننا وبينه من زمن[(٣)] يوجه كلامه إلى هؤلاء المجددين المعاصرين.

إن ما يجري الآن تحت دعوى «تجديد الخطاب الديني» هو أقبح من عملية التوفيق بين الدلائل الشرعية والثقافات الغربية المعاصرة، إنه تقديم لتلك الثقافة على الدلائل الشرعية، ووضعها في موقع القائد المتبوع؛ فالثقافات الغربية على

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣ / ٣١٣.
(٢) المرجع السابق ٥ / ٦.
(٣) مرت على وفاة ابن تيمية ـ رحمه الله ـ سبعة قرون كاملة؛ حيث توفي عام ٧٢٧ هـ.

ما فيها من الضلال والفساد صارت عندهم القطعيات المحكمات التي تُؤَّل لأجلها بل تُحرّف أدلة الشريعة .

ولست أريد في هذا البحث الموجز تتبع هذا الخط منذ بعثة الرسول ﷺ إلىٰ يومنا هذا، ولكن أتوقف عند محطتين في مسيرة تاريخ الأمة مع أعدائها من الكفار والمشركين : محطة الحروب الصليبية التي استغرقت قرابة قرنين من الزمان «القرن الخامس والسادس الهجري»، ومحطة حركات التحرر من الاستعمار الحديث الذي بدأ منذ ما يقرب من قرنين من وقتنا هذا، وانتهىٰ منذ ما يقرب من نصف قرن؛ (أي : منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري إلىٰ بدايات الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري)؛ فقد أدرك الكفار من النصارىٰ المحتلين من خلال خبرتهم التي اكتسبوها من هذه المعارك أن دعوة الإسلام بما فيها من عقيدة التوحيد الخالص، والولاء للمسلمين والبراءة من الكافرين، والجهاد في سبيل الله، وقتال الكافر المعتدي الصائل علىٰ الحرمات والديار هي المحرك الأول الذي أقض مضاجعهم، ولم يمكنهم من الاستقرار في بلاد المسلمين .

لقد أبلىٰ المسلمون في مدافعة الكفار وقتالهم بلاءً حسناً، وتجشموا في سبيل ذلك أنواعاً كثيرة من المشاق والصعاب؛ قياماً بحق الدين ووفاءً ببيعهم مع الله **﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾** [التوبة : ١١١]، وثقة بوعد الله، ورجاء نصره الذي وعد عباده المؤمنين .

لقد قدمت الأمة الإسلامية أعداداً غفيرة من الشهداء في سبيل الله، تقدر بمئات الألوف وأمثالهم، بل أكثر من الجرحىٰ والأسرىٰ، ولم يثنهم ذلك عن مواصلة السير، أو يحرفهم عن السير في الطريق المستقيم .

لقد أدرك الكفار واستيقنوا أن المعركة الحقيقية ليست مع المسلمين، وإنما هي

مع الإسلام عقيدة المسلمين وشريعتهم، وأن ميدانها ليس هو جسد المسلم، وإنما قلبه وعقله وفكره، وأدركوا أن القلب ما دام سليماً فإن الجسد لن يهدأ، وإنْ أثقلته الجراح وكبلته القيود.

أدرك الكفار واستيقنوا أن الشعوب المسلمة - رغم تخلفها الضخم في المجال التقني الحديث - لا يمكن التغلب عليها ما دامت مستمسكة بدينها، أو علىٰ الأقل ما دامت لديها القابلية للتنادي باسم الإسلام والتجمع تحت لوائه، والاستجابة لمن يحفزهم إلىٰ ذلك، والعمل من خلال نصوص الشريعة التي تأبىٰ أشد الإباء أن يكون للكافرين سبيل أو سلطان علىٰ المسلمين، والتاريخ شاهد صدق علىٰ ذلك؛ فقد هزم المسلمون الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية، بل قضوا عليهما قضاءً مبرماً، فلم تقم لهما بعدُ قائمة، وصارت بلادهم خاضعة للمسلمين، ودخل كثير من أهلها في دين الله، وهزم المسلمون الصليبيين، وتغلبوا عليهم نهائياً، بعد معارك طاحنة استغرقت ما يقارب قرنين من الزمن، كما هزم المسلمون التتار تلك القبائل المتعطشة للقتال والدمار والتي لم يقم لها أحد.

من هنا بدأت معالم الخطة تتضح، وكان لا بدّ من العمل علىٰ توهين الدين في نفوس المسلمين، وإبعادهم عنه أو إبعاده عنهم، حتىٰ يصير غريباً بين أهله وفي ديارهم، وقد ساهم في ذلك جيش كبير من المستشرقين الذين درسوا الإسلام خدمة للاستعمار، حتىٰ يتوصلوا إلىٰ نقاط الضعف حسب تصورهم - وما به من ضعف - التي يمكن من خلالها تنفيذ خطتهم التي كانت تهدف إلىٰ إحداث تغييرات جوهرية في العقيدة والشريعة، وفي حركة الحياة اليومية، يكون من شأنها إفساد الدين، وإماتة روح الجهاد، وإزالة الحواجز النفسية بين المسلمين والكفار، وتزيين الفسق والفجور والمعاصي والإعانة عليها، وإخراج المرأة من بيتها متكشفة متبرجة؛ لإحداث المزيد من إفساد الأخلاق، بزعم المساهمة في بناء المجتمع، علىٰ أن يجري ذلك علىٰ أيدي مسلمين، وتحت اسم من الأسماء التي

يمكن قبولها ورواجها بين المسلمين : كالإصلاح مثلاً، أو الاجتهاد والتجديد، أو التنوير والتحديث.

ولا يعنينا هنا أن نبحث عما إذا كان تم الاتفاق على هذه الخطة بين الدول الكافرة التي احتلت بلاد المسلمين، ولكن الذي يعنينا هو أن نقرر أن هذا هو الذي وقع في بلاد المسلمين المحتلة، من قِبَل الكفار على اختلاف بلدانهم ومذاهبهم، وهو مصداق لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ** ﴾ [**الذاريات** : ٥٣].

ضوابط التجديد عند المجددين العصريين:

المجددون العصريون لا يجمعهم حزب أو مؤسسة أو هيئة، ولكنهم مجموعة من الناس يختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً؛ فهؤلاء منهم العلمانيون، ومنهم الزنادقة والملاحدة، ومنهم عملاء الصليبيين، كما أن منهم المسلمين المبتدعين، والمسلمين المخدوعين بدعوة التجديد العصري الذين يظنون أنهم يقدمون بما يفعلون أو يقولون خدمة جليلة لدينهم في ظل هذا العصر الذي بات يسيطر عليه الصليبيون في الحقيقة، وهؤلاء المجددون العصريون قد يوافقهم في بعض أقوالهم من ليس منهم ولا يسلك طريقهم في الجملة، ونحن في هذا البحث لا يعنينا أن نبحث في أحوال هؤلاء؛ لنعرف من منهم من هذه الفئة أو تلك، وما يعنينا هو البحث عن الضوابط التي يتحرك من خلالها المجددون العصريون فيما يطرحونه من رؤية تجديدية، أو اجتهادات يرونها تمثل التجديد في العصر الحاضر.

بعد التتبع والمطالعة فيما يطرحه هؤلاء في كتبهم ومقالاتهم يجدْ المرء أن القاسم الحقيقي الذي يكاد يتفق عليه الجميع هو الدعوة إلى التجديد العصري، وهو النظر إلى علوم الغرب واجتهاداتهم في أمورهم وأحوالهم على أنها تمثل المعرفة الحقيقية التي ينبغي اتباعها كشرط أساس للتوافق مع هذا العالم، أو إحراز التقدم في مجال العلوم والتقنية، وهذه النظرة يترتب عليها متابعة الغرب وتقليده

فيما يطرحه من موضوعات وتصورات وقيم وحلول، أو الانكسار أمامهم، وعدم القدرة على مواجهتهم، ومحاولة الاقتراب منهم عن طريق التأويل الذي يفضي غالباً إلى التحريف، وهم بعد ذلك يستندون إلى بعض القواعد غير الصحيحة: سواء كانت من اختراعهم، أو كانت من قواعد أهل البدع الذين شهد أهل العلم عليهم بالبدعة، وعلى قواعدهم بالخطأ والبطلان أو القصور. إنه ما زالت تصاغ لهؤلاء المجددين المعارك وتحدد لهم الميادين، وعليهم أن يخوضوا المعركة التي حددت لهم، وفي الميدان الذي أريد منهم فيندفعون في ذلك اندفاع السيل الجارف، لا يوقفهم تعقل أو ترو أو تفكير.

ملامح منهج التجديد العصري:

من خلال ما هو مطروح في الكتب والمقالات، وما هو منشور على الشبكة العالمية التي يوجد بها عشرات المقالات ومئات الصفحات عن التجديد العصري يتبين أن هناك عدة ملامح واضحة لهذا المنهج نرصدها هنا؛ فمن ذلك:

١ ـ تقدير العقل تقديراً كبيراً حتى يتجاوز به حده فيعارضون به الشرع؛ فإذا دلّ العقل عندهم على شيء كان هو المقدم، وما خالف العقل عندهم حقه التأخير، ولو كان من نصوص الشريعة الصحيحة الصريحة، ومن هذا الباب وجدناهم يتشككون في معجزات الأنبياء، ويؤلونها بما يخرجها عن ظاهرها، وكذلك تأويلهم للغيبيات: كالجن والشياطين تأويلاً يساوي الإنكار، ورَدّ أحاديث أشراط الساعة أو تأويلها، ونحو ذلك من الأمور التي يظنونها مخالفة للعقل، وليس في ذلك مخالفة للعقل؛ لأن معنى مخالفة العقل أن تقام الأدلة العقلية على بطلان تلك الأمور ومخالفتها للعقل، وليس عندهم أدلة على ذلك، كل ما عندهم في ذلك أنهم لا يقدرون على إثباتها بالعقل، فجعلوا عدم القدرة على الإثبات دليلاً على عدم ثبوتها في الواقع، وليس هذا صحيحاً؛

فإن الواقع المشاهد والحس الذي لا يدفع يكذبهم في ذلك؛ فإذا قال الرسول ﷺ: (لا تقوم الساعة حتىٰ يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتىٰ يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم، يا عبد الله! هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر يهود)[1]؛ فأي شيء في هذا يخالف العقل؛ تكلُّم الحجر والشجر؟ وهل قام دليل عقلي علىٰ أن الشجر والحجر لا يتكلم؟ كل ما هنالك أنه لا عهد لهم بذلك، ولكن ليس في العقل ما يبطله، ألم يقل الله - تعالىٰ -: ﴿ **تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا** ﴾ [**الإسراء**: ٤٤]؟ ألم يقل الله - تعالىٰ - عن الحجارة: ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ** ﴾ [**البقرة**: ٧٤]؟ ألم يقل الله - تعالىٰ - في حق عيسىٰ - عليه السلام - عندما أشارت أمه إليه، وطلبت ممن يتشكك في طهارتها من قومها أن يستفسروا عن ذلك من عيسىٰ، وهو كان بعد رضيعاً فقالوا لها مستغربين: ﴿ **كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا** ﴾ [**مريم**: ٢٩]؛ فقال - عليه السلام - فيما ذكره رب العزة في كتابه ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٣٠) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا** ﴾ [**مريم**: ٣٠ - ٣١]؛ فأي شيء في ذلك يخالف العقل؟ إلا أن يكون العقل منكوساً.

٢ - **العناية الزائدة عن الحد بالمصالح**، حتىٰ تجعل المصالح دليلاً شرعياً مستقلاً بذاته تعارض به النصوص الشرعية؛ فيجعلون مطلق المصلحة أصلاً يفرعون عليه، والتعامل مع المصلحة بدون قيود هو الذي يساعد في ترويج القيم العصرية المخالفة للشريعة؛ فهم يرون مثلاً أن من المصلحة اتفاق الناس ونبذ التعصب فيما بينهم فيحملهم ذلك علىٰ الدعوة إلىٰ وحدة الأديان أو علىٰ الأقل إلغاء أحكام الولاء والبراء التي تضبط التعامل مع الكفار والمشركين، والنظر إلىٰ الناس كلهم

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة رقم ٥٢٠٣.

نظرة واحدة لا فرق في ذلك بين موحد وبين مشرك، وأن هذه الأمور تترك إلىٰ الآخرة، وأما الدنيا فالتعامل فيها إنما يكون من منطلق الإنسانية فقط، ولذا فإننا نجد الكتابات الكثيرة التي تتحدث عن الآخر (الكافر)، وتطالب بقبوله وإذابته في مجتمع المسلمين، وأنه لا يجب استبعاد المشركين، بل ينبغي أن نبحث عما يجمع بيننا وبينهم، ومن هذا المنطلق أيضاً نجدهم يدعون إلىٰ الاقتباس من حضارة الكفر المعاصرة، ليس من حيث المنجز التقني فقط، ولكن من حيث الأفكار والقيم والمؤسسات الاجتماعية المعبرة عنها في صورتها الثقافية العامة من حيث العادات والتقاليد والأعراف.

فالأحكام تابعة للمصالح، ومن هنا يعمدون إلىٰ تغيير الشريعة بتغير المصالح، ومن ثم فإن المصالح المتجددة تصلح لنسخ الأحكام السابقة التي لا تتلاءم معها.

٣ ـ تقديم الاجتهاد المقاصدي علىٰ الاجتهاد الشرعي التفصيلي (النصوصي)؛ بغرض التفلُّت من الأحكام الشرعية الواضحة، فتراهم يستنبطون من الحكم الشرعي مقصداً، ويقولون هذا هو المقصد من تشريع ذلك الحكم، والمطلوب أولاً هو تحقيق المقصد، وأما الحكم الوارد في ذلك فما هو إلا طريق من طرق تحقيق المقصد، وعليه فإنهم ليسوا مطالبين باتباع الحكم تفصيلاً، وإنما يلزمهم من ذلك تحقيق المقصد فقط، فيجعلون المقصد الذي استنبطوه هادماً للحكم الأصلي، وهذا لا شك ضلال في الفهم وخبل في العقل، فينظر بعضهم مثلاً إلىٰ أن ارتداء المرأة للحجاب المقصد منه حصول العفة وليس خصوص الحجاب، فإذا أمكن تحقيقه بغير ذلك فلا يلزم لُبْس الحجاب، ويقولون مثلاً: إن الحدود وضعت كعقوبة زاجرة، وهذا هو المقصد وليس المقصد العقوبة نفسها؛ فإذا تحققت العقوبة الزاجرة بالسجن مثلاً لم يلزم إقامة الحدود، وكل هذا وأمثاله إنما

هو مسارعة في متابعة الكفار المعترضين على الشريعة في هذه الأمور، فيعمدون إلى أي شيء يمكن من خلاله موافقتهم.

٤ ـ تعدد القراءات واختلافها: ومن الأمور التي يلجأ إليها أهل التجديد العصري لتطويع الشريعة؛ بحيث يمكن تغييرها وتطويرها عند الحاجة: الحديث عن تعددية القراءة، وأن النص له مدلولات تختلف باختلاف القراءة، وأن لكل أحد أن يقرأ النص بطريقته، وخاصة في ضوء المعارف العصرية، ثم يفهم بحسب ما تؤدي إليه قراءته، ويصف هؤلاء ما يخالف قراءتهم من أقوال أهل العلم على أنها قراءات جعلت النصوص الشرعية رهينة لقراءاتهم المتشددة، والمشبعة بالصراع السياسي، والاحتقان في التعامل مع المخالفين؛ ولذلك يظهر هؤلاء النقد الشديد للسلف تحت مسمى (نقد التيار السلفي)، وقد يحدث أن يتورط بعضهم فيكشف عن حقيقة الدافع لدعوى تعدد القراءة من غير أن ينتبه لذلك، فيذكر أن (المجتمعات العربية والإسلامية هي مجتمعات متدينة، ويغدو الحديث عن التقدم والنهضة والحضارة بغير استحضار الدافعية الدينية عن طريق ممارسة قطيعة مع الإرث الثقافي والفكري والاجتماعي، يغدو أمراً غير قابل للتطبيق)، ويقدم من وجهة نظره الحل الذي يجمع بين الدعوة إلى التقدم مع عدم القطيعة من الناحية الشكلية، مع الإرث الثقافي والفكري والاجتماعي، وهو (قراءة حضارية للنص، تخرج ما غيبه التاريخ، وتطرح قيم التواصل مع العالم المفتوح، وقيم الحرية والتسامح والنهضة والتقدم الإنساني، وتعيد مساحة المشتركات الإنسانية الواسعة).

والقراءة الحضارية هي بالطبع ليست قراءة الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام، فإن قراءتهم لم تظهر فيها مثل هذه المعاني النبيلة، بل كانت غائبة في بطن التاريخ؛ ولذا فهي في حاجة إلى من يخرجها الآن، وهم بالطبع المجددون

العصريون الذين يقومون بالتغيير المطلوب في الأحكام الشرعية باستخدام مثل هذه الألفاظ، غير أنّا نقول: إن اختلاف الناس في الفهم والاستنباط من النصوص أمر واقع لا يدفع، لكن هذا لا يعني ضياع الحق، أو أنه لا يمكن الاهتداء إليه، أو أنه يمكن لكل أحد أن يفهم بطريقته الخاصة، ويعمل بما فهم من غير معقب؛ فالذي يدركه كل أحد بلا عناء أن الفهم منه صواب ومنه خطأ، وأن معرفة الخطأ من الصواب ممكنة وواقعة؛ لأن الله ـ تعالىٰ ـ لم يكلف عباده بشيء لا يُعْرَف خطؤه من صوابه، ومن ثم فإن الحديث عن تعددية القراءة لا يصلح مسوغاً لتجاوز مدلولات الشريعة، ولعل هؤلاء الذين يبشرون بتلك القراءات المتعددة همْ من عناهم الرسول ﷺ بقوله: (سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم)[١] وفي رواية: (يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم)[٢]، وقال معاذ ـ رضي الله عنه ـ: (يوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن، ما هم بمتبعيّ حتىٰ ابتدع لهم غيره، فإياكم وما ابتدع فإن ما ابتدع ضلالة»[٣].

٥ ـ **تاريخية الشريعة**: من الأشياء التي يدندن حولها أصحاب التجديد العصري ربط النصوص الشرعية وفهم العلماء لها بالتاريخ، فيجعلون ما ورد من ذلك مرتبطاً بالتاريخ مفسراً به؛ فيجعلون قطع يد السارق مثلاً إنما كان حلاً لعدم وجود سجون في ذلك الزمان، ويجعلون الجهاد لرد عدوان المعتدين فقط، ولا يجعلون من أغراض الجهاد في الإسلام نشر الدعوة، ويجعلون الحديث عن أهل الذمة مرتبطاً بظروف الحرب التي نشأت بين المسلمين وغيرهم، وليست

(١) أخرجه مسلم المقدمة رقم ٧ وأحمد رقم ٧٩١٩.
(٢) أخرجه مسلم المقدمة رقم ٨ وأحمد رقم ٨٢٤١.
(٣) أخرجه أبو داوود كتاب السنة رقم ٣٩٩٥.

أحكاماً عامة، ويجعلون هذه الأمور ونحوها مما (نشأت في سياقات تاريخية مكتنزة بالتأزم والصراعات السياسية، والحدة في التعامل مع المختلف الفكري والمذهبي والسياسي)، وهذا ولا شك ينتهي بأصحابه إلىٰ جعل الشريعة خاصة أو صالحة لزمن الرسول ﷺ، وما قرب منه من الزمن فقط، وأما ما تلا ذلك من العصور فلم تعد تصلح له الشريعة، وتختلف عباراتهم في ذلك ما بين مصرح شديد التصريح بذلك، وما بين متستر، وما بين متخير لألفاظه منتق لها، لكن الجميع يدور حول ربط النصوص الشرعية وفهم سلف الأمة لها بفترة تاريخية، وفي هذا المجال نجد من يعترض علىٰ قول الإمام مالك: (لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها)؛ لأن ذلك من أدلة عموم الشريعة ونفي ربطها بالتاريخ كما يزعم هؤلاء، فيطالب أحدهم بـ(قراءة الدين الإسلامي قراءة معرفية، فتخرج النص المقدس مخلَّصاً من التاريخ غير المقدس، والذي اختلط به كثيراً، لدرجة التناقض وعدم الانسجام بين روح ومقاصد الإسلام وبين الصورة التاريخية التي تصرّ السلفية التقليدية علىٰ استعادتها كجزء لا يتجزأ من الدين في حدود قول الإمام مالك: (لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أوّلها)، وانطلاقاً من تاريخية الشريعة يصبح من الأمور الملحة في التجديد العصري تجاوز الفهم النصوصي، وإحداث القطيعة معه، والانتقال في فهم الإسلام إلىٰ التأويل النصوصي والنقدي للكتب والنصوص الشرعية.

٦ ـ الرطانة بالعربية: من القواسم المشتركة في حديث التجديد العصري مجموعة من الألفاظ والتراكيب يزين بها هؤلاء كلماتهم، وهي أمور غير متفق علىٰ المراد بها، ويختلف في فهمها الكثيرون، ولا تعبر عن مدلول عام، وإنما تعبر عن توجه وفهم قائلها، ومع ذلك يتعاملون معها كما يتعامل المسلمون مع نصوص الشريعة المحكمة، وإذا فتشت هذه الألفاظ والتراكيب لم تجد غير الدعوة إلىٰ التغيير في أحكام الشريعة استناداً إلىٰ تلك التعبيرات، ولا بأس هنا

من نقل بعضها، فمن ذلك: (الاهتمام بقضايا النهضة والحضارة، وضرورة التنمية والانفتاح على الآخَر، والتعددية، والاعتراف بالآخَر الفكري والسياسي والمذهبي والديني والتواصل معه)، ولو ذهبنا مثلاً نبحث في المقصود بالاعتراف بالآخر الديني، وماذا يعني التواصل معه، لتُهْنا في شعاب وأودية هذا الكلام، وقلْ نحو ذلك في كثير من تلك الألفاظ، ثم ما المرجعية في الاعتراف بالآخَر الديني والتواصل معه؟ هل الشريعة أم شيء آخَر؟ وإذا كانت الشريعة فعلى فَهْم الصحابة والتابعين وأئمة الفقه أم على فَهْم أهل التجديد العصري الذي يجعل أكثر ما جاء في النصوص من قبيل المخلفات التاريخية؟ ثم يعاد الكلام بأسلوب آخَر، فيقولون: إن (التنوير الإسلامي يسهم في تكوين مجتمع مدني تعددي، يؤمن بالحريات والديمقراطية، والتنوع السياسي والفكري والمذهبي، ويكرس أولويات النهضة وإقامة مجتمع حضاري متقدم)، وخذ ما شئت من مثل هذه الألفاظ! ومع تأكيد القوم على التمسك بهذه الأمور حتى يعبّرون عنها بلفظ (الإيمان) لا نجد في المقابل تمسكاً أو تأكيداً للتمسك بالنصوص الشرعية، أو بفقه السلف، أو الانفتاح على المسلم المتمسك بمنهج السلف، بل نجد التأكيد على (نقد التيار السلفي وتفكيك بنيته التقليدية، واعتبار أن التيار السلفي أسهَم في إعاقة مشروعات النهضة والتطور الحضاري)، وحتى النقد ليس متوجهاً إلى مدرسة معينة قد يكون لها بعض الأخطاء، وإنما النقد متوجهاً لـ (التيار السلفي) بكل مدارسه ومذاهبه؛ أي: أن اتباع السلف لم يعد خياراً صالحاً في هذا العصر.

٧ ـ **الخروج على مصادر الحجة**: الحجة الشرعية التي يتحاكم إليها المسلمون كتاب الله ـ تعالى ـ وسنة رسوله ﷺ ثم ما دل عليه هذان المصدران، وهذه الحُجج لا يمكن للمسلم الخروج عليها، ثم يكون بعد ذلك محتفظاً بإسلامه، وفي التجديد العصري احتيج إلى الخروج؛ لأنه لا يمكن حدوثه مع الالتزام بمصادر الحُجة الشرعية، لكن حدث التعامل مع ذلك بطريقة؛ بحيث لا يبدو الأمر في

ظاهره أنه خروج؛ فمن ذلك: نصب التعارض بين الأدلة الشرعية حتىٰ يسهل ترك ما يراد تركه من ذلك؛ فمن ذلك نصب التعارض بين الكتاب والسنة في حكم قتل المرتد، وقالوا: إنّ قتله لم يرد في القرآن؛ ولأجل ذلك قالوا: إن المرتد لا يقتل، وفعلوا مثل ذلك مع رجم الزاني المحصن. ولو نظرت لوجدت أن هذه الحدود مما يأباها الغرب ويستبشعها؛ فالغرض الحقيقي هو متابعة الغرب، مع أن هذه من الأمور التي أجمع عليها أهل العلم إجماعاً يقينياً، ومن ذلك: تضعيف الأحاديث الصحيحة التي لا تلاءم التجديد العصري، فكأن اجتهادهم هو الأصل المحكم الذي تضعف لأجله الأحاديث أو تصحح؛ فالأحاديث الدالة علىٰ جهاد الطلب ضعفها هؤلاء مع أنها واردة في الصحيحين (البخاري، ومسلم)؛ لأن جهاد الطلب في فقه التجديد العصري عدوان لا ينبغي، ومن ذلك وضع شروط للعمل بالسنّة مثل ما يطلب بعضهم في نصوص السنّة الخاصة بمسائل السياسة والحكم أن تكون نصوصاً قطعية، حتىٰ يمكنهم التفلُّت من كثير من تلك النصوص، والأحكام المتعلقة بالسياسة مثلها مثل غيرها من الأحكام لا يشترط فيها التواتر أو القطعية[١]، ومن ذلك تقسيمهم للسنة: إلىٰ سنة تشريعية، وسنة غير تشريعية، وجعل كل ما تعلق بمسائل السياسة من السنة غير التشريعية؛ أي: السنة غير الملزمة للمسلمين بعد حياة الرسول ﷺ، وهذه أمور في غاية البطلان والكذب علىٰ الدين[٢].

٨ ـ **اختراع عِلَل الأحكام**: كثير من الأحكام معللة، وقد قال أهل العلم: إن الحكم المعلل يدور مع علته وجوداً وعدماً، وانطلاقاً من ذلك يعمد أهل التجديد العصري إلىٰ اختراع علل للأحكام اختراعاً من عند أنفسهم، حتىٰ يتوصلوا من ذلك إلىٰ نفي الأحكام عند انتفاء علة وجودها تطبيقاً للقاعدة السابقة، فيجعلون

(١) انظر في الرد علىٰ ذلك تحطيم الصنم العلماني ص٢٥٧.
(٢) انظر في الرد علىٰ ذلك تحطيم الصنم العلماني ص٢٤٦.

مثلاً علة تحريم الربا أن القروض كانت في ذلك الوقت للفقراء بقصد العيش منها ؛ لذلك حرمت ؛ لأنها قروض استهلاكية ، أما القروض الإنتاجية التي يأخذها الأغنياء بقصد استثمارها ؛ فالعلة فيها غير متحققة ، لذلك هي عندهم ليست حرام ، ومن البيِّن أن هذا الكلام القصد منه تسويغ النظام الربوي العالمي الذي يسيطر عليه اليهود ، لكن إذا تركنا ذلك فأين نجد هذه العلة المزعومة؟ إننا لا نجدها إلا في أذهانهم ، أما في الشريعة فنجد أن الله ـ تعالىٰ ـ يقول : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ [**البقرة** : ٢٧٨] ، ثم يتوعدهم بقوله : ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾ [**البقرة** : ٢٧٩] ، ثم من قال : إن القروض في ذلك الزمان كانت قروضاً استهلاكية فقط ، مع أن أهل مكة كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أهل زراعة ، وكان الربا عندهم داخلاً فيما يقال عنه قرض استهلاكي وقرض إنتاجي .

٩ ـ التيسير والتخفيف : النفس تستروح للتخفيف والتيسير ، وقد جاء ديننا بالتيسير فما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، لكن هنا ضابط مهم جداً كما ورد في الحديث : (إلا أن يكون إثماً) ، وأهل التجديد العصري جعلوا التخفيف والتيسير غاية من غير الالتزام بأية ضوابط ؛ فالمطلوب عندهم التخفيف ، حتىٰ غدا الأمر تفلتاً وانفلاتاً .

١٠ ـ تقليل شروط الاجتهاد : الاجتهاد في الدين يتطلب تحصيل عدة علوم متنوعة تمكن الحاصل عليها من الفهم الصحيح والاجتهاد فيما يتجدد من الأمور ، وقد كان العلماء قديماً لا يتصدرون للإفتاء والاجتهاد إلا بعد الوصول إلىٰ درجة عالية من ذلك ، وحتىٰ يُقِرّهم علىٰ ذلك من هم أسبق منهم علماً ؛ وذلك حفاظاً

على الدين من أن يعبث به الجاهلون أو أنصاف المتفقهين، ، ويحاول المجددون العصريون التقليل من هذه الشروط والأوصاف حتى يكون ذلك مسوغاً لهم فيما يحاولونه من تغيير الشريعة؛ فليس المجدِّد عندهم العالم بالقرآن والعالم بالسنة، العالم بلغة العرب التي هي لغة الكتاب والسنة، العالم بأصول الفقه والاستنباط، العالم بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وإنما المجدِّد عندهم الشخص المستنير العقلاني المنفتح على الآخَر الذي يتعامل مع النصوص بنظرة حضارية بعيداً عن التّزمت والانغلاق الذي ينظر إلى المقاصد، ولا يقيد نفسه بالنصوص، والذي يسبَح في فضاء العقل الواسع بعيداً عن الالتزام بمناهج الصحابة والتابعين وأئمة الدين.

هذه أهم الملامح التي يشترك فيها دعاة التجديد العصري، والتي نتج عنها فساد عريض في فهم الدين وفقه الشريعة، ولا شك أن ما ذكر هنا وما لم يذكر لا يقول به كل واحد من هؤلاء، وهذا صحيح، لكن نظراً لأن هذا الاتجاه اتجاه مائع غير منضبط بضوابط صحيحة فيدخل تحت عباءته ويتدثر بردائه الكثيرون؛ لذا نقول لهم: أخرجوا من بينكم الزنادقة والملاحدة والعلمانيين، لكنهم لن يستطيعوا؛ لأن القواعد التي ينطلق منها الجميع واحدة.

ومن الجدير بالذكر أن أهل التجديد العصري رغم ما يشيعونه في كلامهم عن قيم التسامح والحرية، والاعتراف بالآخَر والتواصل معه، والبحث عن المشتركات الإنسانية، إلا إن موقفهم العملي مع من يخالفهم في توجهاتهم من المسلمين المحافظين على دينهم المقتفين لآثار الصحابة والتابعين وأئمة الدين مغاير لذلك أشد المغايرة؛ مما يجعلهم أصحاب نظرة أحادية في هذا الجانب؛ فمن وافقهم فهو متحضر، عقلاني، متنور، متفتح، يتمتع بقيم الإسلام التنويري، يدرك متغيرات الزمان والمكان، يفهم البيئة المحيطة به، يتعامل مع الآخَر بأفق

متسع، ونحو ذلك من مثل هذه الألفاظ، ومن كان مخالفاً لهم فهو ظلامي، متحجر، متزمت، واقف مع حدود الألفاظ، ضيق العطن، لا يفهم روح الشريعة، تغيب عنه مقاصدها وتستتر خلف النصوص، ليس له القدرة على الغوص إلى أعماق المعاني، وهكذا.

لكن كيف وصلت أمتنا إلى هذا الحد من التحريف بعد تلك القرون المتطاولة؟ ذلك ما نحاول بسطه في الفقرات التالية:

أطوار تحريف الدين في التاريخ الحديث باسم التجديد والإصلاح

يستطيع الباحث أن يرصد خمسة أطوار مرت بها عملية التحريف في التاريخ الحديث، وهي ليست مراحل زمنية بقدر ما هي موجات فكرية، وإن كانت ظهرت متسلسلة زمنياً؛ ولذلك لا يمتنع وجود بعض هذه الأطوار في فترة زمنية لاحقة على ظهورها الأول.

الطور الأول ـ طور البداية:

وهو يبدأ زمنياً مع بدايات القرن الثالث عشر الهجري أو التاسع عشر الميلادي؛ حيث بدأ الاحتكاك المباشر بالحضارة الغربية والتأثر والانفعال بها، والشعور بالتخلف المادي الشديد؛ نتيجة للأوضاع التي كانت تعيشها الشعوب الإسلامية في ذلك الوقت؛ مما أوجد هزيمة نفسية شديدة، دفعت بالكثيرين من رجالات ذلك الزمان إلى الرغبة الجامحة في اللحاق بالكفار في علومهم الدنيوية ومعارفهم الإنسانية؛ مما أوجد فقهاً أو فهماً دفاعياً توفيقياً، يدافع عما يمكنه الدفاع عنه من أحكام الإسلام وشرائعه، ويحاول التوفيق بين ما في الإسلام وما عند الغرب، فيما لم يمكنه الدفاع عنه أمام الحضارة الغربية التي لا تعترف إلا بما تدركه الحواس؛ وذلك عن طريق التأويل الذي يصل إلى حد التحريف؛ ولذلك كان يسود الاختلاط والاضطراب الفكري في هذا الطور؛ حيث توجد فيه عناصر تنتمي إلى المرجعية الإسلامية الصحيحة، بينما توجد عناصر أخرى تنتمي في حقيقتها إلى تحريف بعض القضايا الشرعية والخروج عنها، وممن يمثل رجالات هذا الطور: رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، وخير الدين التونسي، وعبد الرحمن الكواكبي، وغيرهم كثير (إذ لم نرد من ذلك الحصر، وإنما المراد التمثيل)، وهؤلاء ليسوا على درجة

واحدة في هذا الاضطراب؛ فمنهم مقل ومنهم مستكثر؛ ولأجل ذلك فقد اختلف الناس في حكمهم عليهم وتقويمهم لهم، ومن القضايا التي برزت في هذا الطور: التقريب بين الأديان، وتفسير الجهاد على أنه لدفع العدوان فقط، وإنكار جهاد الطلب، وتوهين موضوع الولاء والبراء، كما تم تقديم شروح لبعض الأمور الغيبية: كمعجزات الأنبياء، والسحر، وعالم الجن والشياطين من منظور العلم التجريبي الذي لا يؤمن بشيء وراء الحس؛ مما ترتب عليه تأويل هذه المسائل تأويلاً أدّىٰ إلىٰ إنكار حقيقتها.

ويطلق علىٰ هذا الطور (مدرسة الإصلاح) أو (المدرسة الإصلاحية)، ويُعدّ الشيخ (محمد عبده) الشخصية الأبرز فيها، وهي تُعدّ أول توجه نحو الإصلاح والتجديد في العصر الحديث يخالف أو يغاير ما كان عليه المسلمون السابقون، ولم يكن كل ما جاء في تراث هذه المدرسة خطأً وضلالاً، لكن كانت فيه مادة كثيرة فاسدة؛ فجُلّ ما يتحدث به المجددون العصريون أصوله موجودة في تراث محمد عبده؛ بل لعلك لا تجد قضية من قضايا التجديد العصري إلا وقد نبتت في البيئة الفكرية لتراث المدرسة الإصلاحية.

الطور الثاني ـ طور التغريب:

وهو يبدأ تقريباً من الربع الأول للقرن الرابع عشر الهجري، وأول القرن العشرين الميلادي، والتغريب حركة فكرية تقوم علىٰ اتخاذ الغرب النصراني قدوة لها في جميع المجالات؛ وهي تهدف من وراء ذلك إلىٰ صبغ ألوان النشاط الإنساني في بلاد المسلمين، في النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها، بما هو موجود من ذلك في بلاد الغرب النصراني.

ولا شك أنه قد كان للاختلاط والاضطراب في الطور الأول أثر علىٰ ذلك؛ إذ تطور ذلك الاختلاط والاضطراب ليتمخض إقبالاً كاملاً علىٰ التغريب عند طائفة من وجوه المجتمع، وممن يمثل هذا الطور في الجانب الاجتماعي (قاسم

أمين)؛ حيث حمل لواء تغريب المرأة وإخراجها من بيتها، وتعريضها للتبرج والاختلاط، وأصدر في ذلك كتابه المشهور «تحرير المرأة»، هاجم فيه حجاب المرأة الساتر لجسدها كله، ودعا إلىٰ ضرورة تقييد حق الزوج في الطلاق، كما انتقد تعدد الزوجات، ودعا إلىٰ تقييده أيضاً، ثم أصدر بعدُ كتابه «المرأة الجديدة»، وكانت دعوته في هذا الكتاب للتغريب أقوىٰ وأصرح وأكثر حدة وأبعد مدىٰ، ولم يكتف بذلك حتىٰ طعن في كثير من ظواهر التمدن الإسلامي، وذكر أنها ناقصة من جوانب كثيرة، وأنه ليس فيها ما يصلح للاستفادة منه في العصر الحاضر، ويرىٰ أنه يجب محاربة التمسك بالماضي، وأن التقدم لن يتم إلا بتقليد الأمم المتمدنة في حكومتها وإدارتها، ومحاكمها ونظام عائلتها، وطرق تربيتها ولغاتها، وكتابتها ومبانيها وطرقها، بل في كثير من العادات كالملبس والمأكل والتحية(١).

وممن يمثل هذا الطور في الجانب السياسي الشيخ (علي عبد الرازق): أحد علماء الأزهر وقاضي المحكمة الابتدائية بالمنصورة؛ حيث ألف كتابه «الإسلام وأصول الحكم» قدم فيه تصوراً شاملاً عن علاقة الإسلام بالنظام السياسي، وذكر فيه أن الإسلام دين روحي لاعلاقة له بالحكم أو السياسة، وأن الرسول ﷺ لم يُقِم حكومة ولا دولة وإنما كان مبلِّغاً فقط، ويرىٰ أن الدولة التي قامت بعد وفاة رسول الله ﷺ كانت دولة عربية وليست دينية، وأن جهاد المسلمين لم يكن في

(١) يذهب كثير من الباحثين أن للشيخ محمد عبده يداً في كتاب «تحرير المرأة»؛ فقد كان (قاسم أمين) تلميذاً له، وقد ساهم (سعد زغلول) الذي لقب فيما بعد بزعيم الأمة في نشر هذا الكتاب وهو من تلاميذ الشيخ أيضاً، ومن الغريب أن (قاسم أمين) ألف كتاباً بالفرنسية سماه «المصريون» قبل كتابه «تحرير المرأة» بخمس سنوات، دافع فيه عن المصريين وعن الحجاب، وانتقد السفور ومخالطة النساء للرجال، كما تفعل النساء في الغرب، ثم بعد خمس سنوات كتب كتابه «تحرير المرأة» وبعد سنة كتب كتابه «المرأة الجديدة»، وقبل أن يموت بعامين أدلىٰ بحديث إلىٰ صحيفة «الظاهر» اعترف فيه بخطر دعوته، وأنه غالىٰ فيها إلىٰ أن يقول: «حمدت الله علىٰ ما خذل من دعوتي، واستنفر الناس إلىٰ معارضتي» انظر «عودة الحجاب» ١/ ٣٩-٧٣.

سبيل الدين، وإنما كان في سبيل الملك والسلطان، ويرىٰ أن الفتح الإسلامي للبلدان ما هو إلا استعمار لتلك البلدان، واستغلال لخيراتها، شأنه في ذلك شأن الأمم القوية التي تتمكن من الفتح والاستعمار إلىٰ ضلالات كثيرة ملأ بها كتابه المذكور[١].

وممن يمثل هذا الطور في الجانب الثقافي د/ طه حسين الذي لُقب فيما بعد «عميد الأدب العربي»؛ حيث يرىٰ في كتابه «مستقبل الثقافة» أن سبيل النهضة «واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء، وهي أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً، ونكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحب فيها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب»[٢].

ويمكن رَدّ ما حواه الكتاب ـ كما يقول د/ محمد محمد حسين ـ إلىٰ ثلاثة أصول، وهي:

«١ ـ الدعوة إلىٰ حَمل مصر علىٰ الحضارة الغربية وطبعها بها، وقطع ما يربطها بقديمها وبإسلامها.

٢ ـ الدعوة إلىٰ إقامة الوطنية وشؤون الحكم علىٰ أساس مدني لا دخل فيه للدين.

٣ ـ الدعوة إلىٰ إخضاع اللغة العربية لسُنّة التطور، ودفعها إلىٰ طريق ينتهي باللغة الفصحىٰ التي نزل بها القرآن الكريم إلىٰ أن تصبح لغة دينية فحسب»[٣].

والحقيقة أن المنتمين لذلك التيار التغريبي عدد كبير في مختلف البلاد العربية

---

(١) انظر «الإسلام وأصول الحكم» ط ١، سنة ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م، وانظر عرضاً له في «الاتجاهات الوطنية» ٢/ ٨٥ ـ ٩٥ وانظر عرضاً له أيضاً في «الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» صفحة ٢٠٦ ـ ٢٢٧.
(٢) نقلاً عن «الاتجاهات الوطنية» ٢/ ٢٢٩.
(٣) «الاتجاهات الوطنية» ٢/ ٢٢٩.

والإسلامية، ولا يمكننا أن نأتي على حصرهم في هذه الدراسة المختصرة، والمقصود الإشارة إلى الأطوار التي مرت بها عملية التحريف باسم «التجديد»، فنكتفي بما ذكرنا من الأمثلة، وإن كان التغريب يحتاج أن يفرد بكتابة مستقلة، لكننا نقتطف هنا بعضاً من عبارات (د/ محمد البهي) التي يعبّر بها عن ذلك الطور الذي نتحدث عنه، يقول: «فالتجديد إذن ـ في رقعة الشرق الأدنى ـ منذ بداية القرن العشرين: هو محاولة أخذ الطابع الغربي، والأسلوب الغربي في تفكير الغربيين، سواء في تعبيرهم عن الدين، أو في تحديدهم لمفاهيمه ومفاهيم الحياة التي يعيشونها، أو في تقديرهم للثقافات الشرقية الدينية الإنسانية»، ويطلق على «التجديد والمجددين» لفظ «الفكر الإسلامي المُغَرَّب»، ويقول في تعريفه: «إنه ذلك الفكر في المجتمع الإسلامي الذي يسير في اتجاه الفكر الغربي»، ويقول: «وإذن فحركة التجديد في الفكر الإسلامي بعد بداية القرن الحاضر (العشرين الميلادي) تسير: إما في طريق الاستشراق، ودراسة المستشرقين القائمة على تشويه الإسلام، وعرض تعاليمه عرضاً مغْرضاً، وإما في طريق الفكر المادي (الشيوعي) المنكِر للروحية أو المستخفّ بها»[(١)].

ومما تجدر إليه الإشارة أنه قد ظهرت في الهند حركة تدعي التجديد تنتمي إلى هذا الطور فكرياً، وإن كانت تسبقها زمنياً بقرابة نصف قرن، وهي حركة المدعو (السيد أحمد خان)، وكانت تقوم حركته على الافتتان بالعلم الطبيعي والحضارة الغربية[(٢)].

الطور الثالث: العصرانية:

ويبدأ هذا الطور في الظهور مع منتصف القرن الرابع عشر الهجري تقريباً، ومنتصف القرن العشرين؛ ولأن التغريب كان سُبَّة وعاراً على المتغربين، ولأن

(١) «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» صفحة ١٥٦ ـ ١٦٧.
(٢) انظر «الفكر الإسلامي الحديث» ص ٣٧.

الغالبية العظمىٰ من المسلمين لا تَقْبَل أن تُنسب إلىٰ متابعة الغرب النصراني في نظرته إلىٰ الدين، وعلاقته بالحياة، إلا من كان جاهلاً لا يفهم الأمور، أو كان منافقاً، والعياذ بالله من ذلك؛ لذلك كان من الأنسب والأفضل ـ وخاصة بعد اشتداد عود حركة الصحوة الإسلامية، وحصول العديد من الدول علىٰ استقلالها من الاستعمار الغربي ـ أن يتغير التخطيط ليتم التغريب لكن بمنهج جديد، ويختفي الشطط في الدعوة إلىٰ التغريب، ولكن في الشكل دون المضمون، ومن هنا كانت العصرانية.

والعصرانية: نسبة إلىٰ العصر (الوقت) لفظاً، وإلىٰ التحديث والتطوير، ومتابعة أوضاع العصر معنىٰ، وهي تعني اصطلاحاً: قراءة جديدة للنصوص الشرعية، تعمد إلىٰ إعادة تفسيرها أو تأويلها، وفقاً لمنجزات العصر العلمية والفكرية؛ أي: إخضاع النصوص الشرعية للفكر والثقافة والخبرة البشرية؛ فتكون هي الحاكمة علىٰ النصوص؛ وبذلك تفقد النصوص الشرعية قدسيتها، وتصير تابعة بعد أن كانت متبوعة.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المجددين ليسوا مجددين حقيقة، وليسوا أصحاب إبداع فكري أو ابتكار، إنما هم مقلدون، يقلدون الغرب، ويرون ذلك التقليد تجديداً، ثم ينبزون المتمسكين بدينهم: أنهم جامدون مقلدون؛ إذ العصرانية بهذا المفهوم الذي وضحناه: هي حركة فكرية منقولة نقلاً عن الغرب بشقّيه النصراني واليهودي، يقول أحد كتاب الغرب (جون راندال) في كتابه «تكوين العقل الحديث» موضحاً ذلك: «الذين دعوا أنفسهم بالمتدينين الأحرار في كل فرقة دينية، سواء بين البروتستانت أو اليهود، أو حتىٰ الكاثوليك؛ فقد ذهبوا إلىٰ القول: إنه إذا كان للدين أن يشكل حقيقة حية، وإذا كان له أن يظلّ تعبيراً دائماً عن الحاجات الدينية للجنس البشري، فلا بد له أن يتمثل الحقيقة والمعرفة الجديدتين، وأن يتآلف مع الشروط المتغيرة في العصر الحديث من فكرية واجتماعية»[1].

(١) العصرانيون الأستاذ/ محمد حامد الناصر، ص ١٨٩.

والدعوة إلىٰ العصرانية في الغرب؛ أي: عدم قبول شيء مما جاء في كتب العهدين القديم والجديد، إذا كان لا يتآلف مع ما توصلوا إليه، سواء في الفكر الإنساني أو العلم التجريبي، إنما مرجعه عدم الثقة في كتبهم التي يدعونها مقدسة؛ إذ قامت عندهم الأدلة والبراهين علىٰ تحريفها، ومن ثم أصبح من غير المقبول أن يتركوا ما يرونه الحق والصواب (فكرهم الإنساني أو العلم التجريبي) إلىٰ ما يعلمون أنه محرف غير مستجمع للحقيقة؛ ولهذا قامت عندهم حركة نقدية تنقد تلك الكتب، وتبين ما فيها من تحريف، يقول أحدهم ـ وهو قليل من كثير ـ: «إن الأناجيل في صورتها الحالية تشتمل علىٰ مجموعة من الأساطير والخرافات، لهذا لا يمكن أن تكون هي كلمات الله المقدسة»(١).

لذلك كانت العصرانية ـ في الغرب ـ حلاً لذلك الإشكال القائم علىٰ التعارض بين ما أثبته العلم، وبين ما هو مدون في الكتب الدينية النصرانية؛ فاعتبروا لذلك أن الشريعة أو الحقائق الدينية مرتبطة بزمانها؛ ولذا ينبغي تفسيرها حسب معطيات العلم في كل زمان، ولكن هذا ليس حقيقة مطلقة أو قضية كلية، وإنما هي قضية خاصة مرتبطة بكتب أهل الكتاب المحرفة، وهذا لا شك يؤدي بمرور الزمن إلىٰ وجود نُسخ متعددة من الدين كل نسخة تناسب زمنها الذي وجدت فيه؛ مما يعني في النهاية تغيير الدين وتبديله بالكلية، وهذا هو الحاصل عند النصاري واليهود.

وقد حفظ الله بفضله رسالة محمد ﷺ من هذا المصير، إلا أن المجددين المقلدين حريصون علىٰ السير في ركاب الغرب حذو القُذَّة بالقُذَّة ـ كما أخبر الرسول ﷺ عن ذلك: «ليحملن شرار هذه الأمة علىٰ سنن الذين خلوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القُذَّة بالقُذَّة»(٢).

---

(١) «العصرانيون» مرجع سابق، ص١٩٠.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٥) حديث رقم ١٦٥١٢، والقُذَّة: جمعها قذذ، وهي ريش السهم، وحذو القذة بالقذة: يضرب مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان، والمراد متابعتهم متابعة تامة.

الأساس الذي قامت عليه فكرة «العصرانية» عند الغرب، والنتائج المترتبة على ذلك:

في ظل فقدان ما يسمىٰ بـ «الكتاب المقدس» عند الغرب صوابه وصدقه فَقَد مرجعيته، ورأىٰ العصرانيون لذلك أنه لا يوجد مصدر مستقل للعلم والمعرفة الحقة، خارج إطار المعرفة الإنسانية، المبنية علىٰ نتائج العلم الدنيوي، وقد ترتب علىٰ ذلك أمور منها:

١ ـ إهمال أو إنكار ما وراء المحسوسات (الطبيعة)، وهذا يعني إنكار أو إهمال عالم الغيب، وعالم الغيب في العقيدة الإسلامية هو القسم المقابل لعالم الشهادة قال الله ـ تعالىٰ ـ عن نفسه: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾ [**الرعد**: ٩]، والمسلم مطالب بالإيمان بكليهما، ولا يصح إيمانه بدون ذلك.

٢ ـ ارتباط معايير الصواب والخطأ بالعقل البشري وحده دون تدخل من أية مؤثرات أخرىٰ خارجة عنه كالدين، فما يراه العقل صواباً فهو صواب، والعكس صحيح.

٣ ـ عنوان الصواب والحقيقة هو أن تكون سائدة منتشرة بين الناس، فكل ما كان سائداً منتشراً بين الناس فهو حق وصواب، وكل ما لم يكن له شيوع واشتهار فليس من الصواب أو الحقيقة؛ لأن البقاء للأصلح، فما لم يقوَ علىٰ البقاء فليس بصالح، وهذا بدوره يؤدي إلىٰ حلقات متتابعة من التخلص من أفكار الحقب الزمنية السابقة وعدم العودة إليها.

٤ ـ نسبية القيم والأخلاق، وارتباط ذلك بالبيئة، فلا يوجد قيم لها ثبات ذاتي، بل هي متغيرة ومتأثرة بظرفي الزمان والمكان، وهذا يعني أنَّ حسن الأخلاق وسوءها ليس صفة ذاتية لها، وإنما اكتسبت الحسن والسوء من أعراف البيئة وزمانها.

وفي هذا الطور زاد البلاء وعم وطم، وانفتح الباب على مصراعيه أمام كل ناعق، واتسع الخرق على الراتق، فقد استفاد العصرانيون من التجربة التي مرَّ بها أسلافهم التغربييون؛ ولذلك لم يجهروا بدعوة التغريب، وأصبح صوتهم الصوت الأعلى، خاصة أن وسائل الإعلام على اختلافها ما بين مقروء ومسموع ومنظور قد فتحت أبوابها لهم، واستقبلتهم استقبال الفاتح المظفر، ومع الأسف الشديد فإنه في هذا الطور قد تراجعت طائفة من الدعاة، وتقهقرت إلى ما وراء الخطوط الخلفية، كل همهم وجهدهم أن يدافعوا - بزعمهم - عن الدين، كلما قال العصرانيون شيئاً وجدت من يهتف من هؤلاء، ويصرخ بين الناس: هذا الشيء عندنا، وقد جاء به الإسلام، ويظل يحشد لذلك الأدلة التي يسوقها لغير محلها، حتى أصبح الإسلام في فهم هؤلاء وكأنه ما جاء إلا ليقرر ما يقوله العصرانيون، ويشهد لصحته، ولو تفطن هؤلاء وأدركوا؛ لعلموا واستيقنوا أن الإسلام غني عنهم وعن دفاعهم.

والعصرانيون يتدثرون في بلاد المسلمين بغطاء إسلامي، ويزعمون أن أقوالهم إنما هي تعبير عن اجتهاد إسلامي جديد ملائم لظروف العصر، بينما تتبّع أقوالهم يدل على أن خطابهم في حقيقته إنما هو خطاب عصراني أو علماني في جُلّ شأنه، وإن كانوا في ذلك ليسوا على درجة واحدة، وهؤلاء أعداد غفيرة وكثيرة على طول بلاد المسلمين وعرضها، وقد ذكر الأستاذ/ محمد حامد الناصر في كتابه «العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب» عدداً من هؤلاء مع ذكر طرف من أقوالهم، وقد ذكر منهم د/ محمد عمارة، د/ حسن الترابي، د/ محمد فتحي عثمان، الشيخ/ عبد الله العلايلي، د/ محمد النويهي، حسين أحمد أمين، فهمي هويدي(١).

وقد توسع د/ عدنان أمامة في ذكر أسماء عدد كبير من أصحاب هذا الاتجاه

---

(١) المرجع المذكور، ص ٢٠٥ - ٢٥٢.

مع ذكر طرف من أقوالهم في ذلك(١).

نماذج من الخطاب التحريفي (التجديدي) في هذا الطور:

١ـ إباحة الربا الذي يجري التعامل به في البنوك الربوية، حتىٰ يزعم بعضهم: إن هذه البنوك أكثر التزاماً بالإسلام في معاملاتها المالية من البنوك الإسلامية التي نصت في نظامها الأساس علىٰ عدم التعامل بالربا، والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال عملها.

٢ ـ الدعوة إلىٰ حظر أو تقييد ما أباحه الله ـ تعالىٰ ـ من حق الرجل في الزواج بأكثر من امرأة واحدة حتىٰ أربعة، أو الطلاق عندما تسوء الحياة الزوجية، وقد صدر قانون في بعض بلاد المسلمين يعطي المرأة الحق في طلب الطلاق من زوجها إذا تزوج عليها، بزعم حصول الضرر لها من جراء ذلك، ويجعلون للقاضي الوضعي تطليق الزوجة في هذه الحالة رغماً عن الرجل.

٣ ـ اعتبار ستر المرأة لنفسها وتَصوّنها وعفافها مسألة مرتبطة بالتحضر والاستنارة، وأن ارتداء المرأة للحجاب ليس مسألة دينية، وإنما هو مسألة اجتماعية تحكمها التقاليد والأعراف، وليس النصوص الشرعية.

٤ ـ الزعم بأن إقامة الحدود فيه تشويه للمجتمع، وأن الحدّ لا ينبغي أن يقام علىٰ من أتىٰ أسبابه، إلا إذا صار عادة لمرتكبه.

٥ ـ الدعوة إلىٰ إلغاء أحكام أهل الذمة، والمساواة بين المسلم والكافر وعدم التمييز بينهما، وعدّ أحكام أهل الذمة من الظلم الذي لا ينبغي الوقوع فيه(٢).

٦ ـ الطعن في بيان القرآن للأحكام الشرعية المتعلقة بالنظام السياسي.

---

(١) انظر «التجديد في الفكر الإسلامي» ص ٣٥٧ ـ ٥٥٧.

(٢) انظر أقوالهم في هذه النماذج في «العصرانيون» مرجع سابق، ص ٢٥٧ ـ ٢٧١.

يقول خالد محمد خالد: «الشورىٰ في القرآن مبدأ بلا تفصيلات، وبلا تقنين. أما الديمقراطية فتلتقي بمبدأ الشورىٰ، وقد انتظمه تقنين شامل وعميم، ومنذ اختط النظام الديمقراطي، ونبت عذاره، وهو يتطور وينمو حتىٰ وصل إلىٰ النمط العظيم الذي تمثله اليوم الديمقراطية الغربية»(١).

فالبيان القرآني للشورىٰ ـ عندهم ـ ناقص؛ لأنه مبدأ بلا تفصيلات وبلا تقنين، أما النظام الديمقراطي ففيه الكمال؛ حيث نما وتطور حتىٰ وصل إلىٰ النمط العظيم المشاهد اليوم، وممن طعن أيضاً في بيان القرآن والسنة لأحكام النظام السياسي الإسلامي د/ عبد الحميد متولي في عدة كتب، أوسعها وأشهرها في ذلك كتابه «مبادئ نظام الحكم في الإسلام»(٢).

وغير ذلك كثير وكثير، ومن هذا القليل الذي أوردته يتبين أن الخطاب التجديدي الذي يدعو إليه العصرانيون إنْ هو إلا خطاب تحريفي تخريبي، خطاب يقوم علىٰ تخريب العقيدة، وتحريف الشريعة لتجاري المفاهيم الثقافية والعلمية، والحالة الاجتماعية السائدة في المجتمعات الغربية التي تعلي من قيم العصر ومعطياته وإن كانت منحطة متدنية.

الأساليب المتبعة في تمرير الخطاب التحريفي (التجديدي) في طور العصرانية: اتبع المجددون المعاصرون عدة أساليب لتمرير خطابهم الآثم، وقد انطلت بعض تلك الأساليب علىٰ كثير من الناس، وخاصة من ليس له دراية ومعرفه جيدة بالشرع الحنيف، وهأنذا أذكر بعض تلك الأساليب المتبعة في ذلك:

---

(١) دفاع عن الديمقراطية، خالد محمد خالد، ص ٢١٧.

(٢) بحمد الله ـ تعالىٰ ـ رددت مفصلاً علىٰ عبد الحميد متولي، ومحمد عمارة، ، وخالد محمد خالد وكل من تابعهم في الطعن في بيان الكتاب والسنة للأحكام المتعلقة بالنظام السياسي؛ وذلك في كتاب «تحطيم الصنم العلماني».

١ ـ الادعاء بأن العبرة بالقيمة والمضمون ولا عبرة بالأشكال أو القوالب[١]:

يزعم هؤلاء أن التكاليف والأحكام الشرعية لها جانبان: جانب من حيث القيمة والمضمون، وجانب من حيث القالب أو الشكل، وأن القوالب والأشكال ما هي إلا وسائل للمحافظة على القيمة والمضمون، وقدرة هذه الأشكال والقوالب على تحقيق هذا الهدف ليست واحدة في كل الأزمان؛ فقد تكون القوالب والأشكال التي جاءت بها الشريعة قادرة على المحافظة على القيمة والمضمون في زمن الرسالة أو بعد نزولها بقليل، ثم بعد التطور الهائل في الحياة قد تعجز تلك الأشكال والقوالب على حفظ القيمة والمضمون، ومن ثم فإنه للحفاظ عليها ينبغي تغيير القوالب والأشكال تبعاً لتطورات الحياة، حتى تكون قادرة على الحفاظ على القيمة والمضمون؛ إذ العبرة في حفظ المضمون وليس الشكل، وقد يعبر بعض هؤلاء أو غيرهم عن ذلك باللُّب للمضمون، والقشور للشكل، أو روح الشريعة للمضمون، وظاهرها للشكل، وأن المطلوب في كل ذلك هو المحافظة على المضمون أو اللُب أو روح الشريعة دون التقيد بالشكل أو القشور أو ظاهر الشريعة، وانطلاقاً من هذا التصور فإنهم ينادون بفتح أبواب الفكر لجعل الطريق سالكاً أمام إبداع قوالب أو أشكال متجددة على الدوام، مع تجدد الظروف والأحوال؛ بحيث تحقق ـ كما يزعمون ـ المضمون أو القيمة بالشكل الذي يناسب الظروف والأحوال المتجددة.

وهذا الكلام ينطوي على أمور خطيرة جداً؛ إذ يفصل ـ بزعمه ـ بين المضمون وبين الشكل، ويجعل أحدهما ـ المضمون ـ مطلوباً على الدوام، والثاني ـ الشكل ـ لا بأس بتغييره عند الحاجة إليه، وهم بذلك يتعاملون مع الشريعة (المضمون والقالب) لا على أنها وحي من عند الله الحكيم الخبير الذي خلق الخليقة، وشرع لها من الدين ما يناسبها ويصلحها لكل زمان ومكان، وإنما يتعاملون معها وكأنها

(١) انظر «الاجتهاد والتجديد بين المقاصد والقوالب» (وائل مرزا) موقع إسلام أون لاين (الإسلام وقضايا العصر).

خطة إصلاحية موقوتة بزمنها، وأن لهم أن يغيروا أو يحوّروا في شكل الخطة، ما دام أن الهدف متحقق بزعمهم، والله ـ تعالىٰ ـ أعلم وأحكم من أن يريد تحقيق غاية، ويشرع لها طريقاً يحققها، ثم يأتي بعد ذلك أناس يخترعون طريقاً أخرىٰ لتحقيق ذلك الشيء أنسب وأرعىٰ للمصلحة مما شرعه الله.

ومن تطبيقات هذا الادعاء التي وقفت عليها عندهم قضية عفة المرأة وصيانتها:

فهم يرون أن ستر المرأة جسدها بالعباءة إنما كان شكلاً أو قالباً لتحقيق المضمون أو القيمة الذي هو عفة المرأة وصيانتها، ويرون أن المطلوب الحقيقي هو المضمون؛ فإذا أمكن تحقيق المضمون بدون التقيد بهذا القالب ـ الذي هو ستر الجسد ـ فلا يلزم عندهم والحالة هذه ستر المرأة لجسدها بالعباءة؛ لأن الغاية من ستر الجسد متحققة فلا حاجة إليه، وعلىٰ ذلك فلا حرج عندهم في خروج المرأة كاشفة حاسرة متبرجة متزينة مختلطة بالرجال تتجاذب معهم أطراف الحديث، والضحكة البريئة ما دامت محافظة علىٰ عفافها؛ لأن هذا هو المطلوب وهو متحقق؛ وهُمْ لأجل ذلك ينظرون إلىٰ أهل الصلاح الذين فهموا دين الله، ـ وقالوا: إنه يجب علىٰ المرأة إذا دعتها الحاجة إلىٰ الخروج من منزلها أن تستر نفسها وتحتجب، وألا تخرج متكشفة ينظر إليها الناس ـ علىٰ أنهم حرفيون، نصوصيون، جامدون، واقفون عند حدود الألفاظ، وليس لديهم العقل الراجح أو الفهم السليم الذي يمكنهم من الغوص لاستخراج المعاني والمضامين الدقيقة، وأن فعالية عقولهم ضعفت ودرجة تحفزهم انخفضت، فلم يعودوا قادرين علىٰ ملاحقة وفهم التغير في الظروف والأحوال، وكذبوا والله؛ فإن الله ـ العليم الخبير ـ قال لرسوله محمد ﷺ الذي هو أفضل من خلق: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ [**الأحزاب**: ٥٩]؛ فأمر الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ خيرة النساء في ذلك الزمان الذي هو خير الأزمان، وهن أزواج النبي ﷺ وبناته،

والصحابيات زوجات الصحابة ـ رضي الله عن الجميع ـ بالستر وإدناء الجلابيب، ألم تكن تلك الفضليات قادرات على تحقيق العفاف والصيانة، وتجنب الأذى إلا بهذا الشكل، بينما تقدر بنات عصرنا ونساؤه ـ عصر الإنترنت والفضائيات، والإعلام المفتوح الفاضح والمفضوح ـ على تحقيق العفاف والصيانة وتجنب الأذى مع التبرج والاختلاط، سبحانك ربي هذا بهتان عظيم! وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ** ﴾[**الأحزاب**: ٥٣]، وأول من أُريد بضمير الذكور في هذه الآية هم أصحاب رسول الله ﷺ، رضي الله عنهم وأرضاهم، وأولى من عُنيت بضمير النسوة في هذه الآية هن أزواجه أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وأرضاهن، ألا يتمكن هذا الجيل الفاضل المفضل على جميع الأجيال اللاحقة من المحافظة على طهارة القلب إلا بهذا الشكل، وهو وجود الحجاب بين النساء والرجال، بينما تتمكن بنات عصرنا ونساؤه ـ عصر الإنترنت والفضائيات والإعلام المفتوح الفاضح والمفضوح ـ من تحقيق طهارة القلب مع الاختلاط والمحادثة والضحكات البريئة، وتبادل الهدايا الرمزية في المناسبات السعيدة؟ سبحانك ربي هذا بهتان عظيم!

ومن التطبيقات لهذا الادعاء ـ عندهم ـ قولهم: إن العدل بين الناس قيمة ومقصد ينبغي المحافظة عليه، وإن العدل في الزمن الأول كان يتحقق عن طريق نظام الخلافة، ولكن مع التطورات الحاصلة في الحياة فإنه من الممكن المحافظة على تلك القيمة بغير ذلك النظام، ومن ثم لا ينبغي التمسك والإصرار على ذلك القالب الأول «الخلافة» الذي لم يعد محققاً لتلك القيمة.

ولعله قد تبين للقارئ ما الذي يقضّ مضاجع هؤلاء التجديدين من المعاصرين؛ يقض مضاجعهم ويقلقهم ستر المرأة جسدها وتصوّنها وعفافها، وكذلك العودة إلى النظام السياسي الإسلامي الذي فيه عزة المسلمين ومجدهم، ومن خلال هذين المثلين يضع المجددون المعاصرون شروط التجديد، وهي:

● «**الفهم العميق لمتغيرات الزمان والمكان والظروف**» والذي مضمونه الوقوع في أسر وتبعية هذه المتغيرات.

● «**الارتباط بالقيم والأصول والمقاصد، لا بالقوالب والأشكال**» والذي مضمونه ترك الشريعة الظاهرة بزعم التمسك بالحقيقة والجوهر.

ولا شك أن هذا القول بالثنائية والانفصام بين القيمة أو المقصد أو المضمون من جانب وبين القوالب أو الأشكال من جانب آخر يؤدي إلىٰ إمكانية وجود التعارض أو التخالف بين الأمرين؛ مما يعني إمكانية الفصل بينهما لعدم الارتباط اللازم، مع أن الشريعة لم تفرق فيما أمرت به أو نهت عنه بين المضمون والقالب أو الشكل، بل تعاملت مع ما أمرت به أو نهت علىٰ أنه وحدة واحدة لا انفكاك بين ما يُقال عنه مضمون وما يقال عنه شكل أو قالب، وإنما هذا اصطلاح حادث وابتداع غير مسبوق لإحداث مزيد من التسيب والانفلات، وإذا كان المضمون أو المقصد هو وحده الجزء الثابت في هذه الثنائية، والقالب أو الشكل هو الجزء المتغير لتغير الزمان أو المكان أو الأحوال والظروف؛ فإنه لا مندوحة عندهم من ابتداع أشكال أو قوالب متجددة علىٰ الدوام، بتجدد الظروف والأحوال؛ مما يؤدي إلىٰ التغيير والتبديل المستمر والسريع للقوالب والأشكال بالسرعة نفسها التي تتغير بها الظروف والأحوال، ولا يشك عاقل أن هذه دعوة إلىٰ فوضىٰ عارمة تأتي بنيان الدين من قواعده، وحينها تغرق الأمة في متاهة لا حدّ لنهايتها، وخلافات عميقة لا يمكن حلها ولا تجاوزها، حتىٰ إنك لو نظرت إلىٰ مجموعتين من الناس ظننت أنهما ينتميان إلىٰ دينين مختلفين، وليس ديناً واحداً؛ إذ كيف يمكن للناس أن تتفق علىٰ الشكل أو القالب الذي تتحقق به القيمة أو المضمون، والشكل والقالب يتغير بتغير الظروف والأحوال، والتي هي بدورها متغيرة من قرية إلىٰ قرية، ومن مدينة إلىٰ مدينة، ومن قطر إلىٰ قطر.

إن مآل هذه الدعوة أن تنتهي بالدين في كل مكان أن يكون مصبوغاً بالصبغة

المحلية، ويصير الدين ـ الذي رضيه الله ـ تعالىٰ ـ للناس أجمعين ـ محلياً بعد أن كان عالمياً، وحقيقة هذا التجديد إنما هي إفساد الدين وتضييعه، كما فعل ذلك اليهود والنصارىٰ بدينهم، حينما بدلوا وغيروا، وزادوا ونقصوا فيما شرعه الله لهم، وقد سجل الله عليهم ذلك، فقال ـ عز من قائل ـ: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ**﴾ [**التوبة**: ٣١].

وأما دعوتهم التمسك بروح النص دون لفظه، وتقديم الروح علىٰ اللفظ بزعم أن روح النص هو المقصود، وأنه متىٰ ما ظُفر بروح النص فقد تَمّ المراد ولا تعويل علىٰ اللفظ، فلا شك أن هذه دعوة غريبة تبدو فيها الريبة؛ لأنها دعوة إلىٰ ترك المعلوم والتمسك بالمظنون، دعوة للتخلي عن المحْكم والاستعاضة عنه بالمتشابه، وهي في نهاية أمرها إحالة علىٰ مجهول لا يمكن التحقق منه؛ فماذا يمكن أن تؤدي مثل هذه الدعوة غير الفوضىٰ والتفلُّت من الأحكام الشرعية التي تنتهي بتبديل الدين وتغييره؟ فروح النص أمر غير ملموس أو محسوس، تختلف في تحديده الأنظار والأفكار، لا سيما إذا كان ما يُدّعىٰ من الروح مخالفاً للفظ، وليس هناك ضابط يمكن أن يُرجع إليه في استخراج روح النص؛ فيظل الاختلاف والتهارج قائماً بين الناس من غير ظهور أمل في القضاء علىٰ ذلك أو التخفيف منه؛ فدعوة التجديد في هذه الحالة دعوة للتخريب وإحلال للفوضىٰ محل الانضباط؛ لأنه ليس في العقل السليم أن تترك اللفظ العربي المبين الواضح الدلالة علىٰ ما يراد منه إلىٰ شيء متخيل متوهم، صنعه الناس من تصوراتهم وأمانيهم الباطلة، وسمّوه روح النص، وهذا فيه تقديم التخيلات والتصورات والتوهمات علىٰ نصوص الشارع، ثم إن هذا المسلك يفقد اللفظ مكانته في الدلالة علىٰ معناه، ويجعله مستباحاً؛ حيث لا تقوم به حجة علىٰ أحد؛ فما من أحد تحتج عليه بالنص إلا أمكن أن يدعي أن ذلك مخالف لروح النص.

وأهل العلم الراسخون لهم تعبيرات منضبطة في ذلك فهم يتحدثون عن

مقاصد الشريعة، ومقاصد الشريعة معروفة مستنبطة بالاستقراء من نصوص عديدة تفيد القطع، وهم لا يعارضون النصوص بمقاصد الشريعة؛ إذ لا تخالف بين مقاصد الشريعة ونصوصها، كيف، والمقاصد أصلاً إنما استنبطت من النصوص؟ و لكن أهل العلم يجعلون المقاصد دليلاً في استنباط أحكام بعض المستجدات التي لا يدل عليها دليل بصيغته.

٢ ـ الدعوة إلى الاجتهاد وترك التقليد:

ومن أساليبهم في تسويق سلعتهم الفاسدة: الإعلان عنها بشيء جذاب محبوب عند أصحاب الفطر السوية، وهو الظهور بأن تجديدهم دعوة إلى الاجتهاد وترك التقليد، والتقليد مذموم عند النفوس الأبية التي لا ترضى بالدنية، وعند أصحاب العقول الراجحة التي تعلم أن الله ـ تعالى ـ اختص الإنسان من بين سائر المخلوقات الأرضية بالعقل القادر على التفكير والموازنة والاختيار الراجح؛ لذا كانت الدعوة إلى ترك التقليد، وبذل الجهد لتحري الصواب والوصول إليه شيئاً محموداً.

ولا شك أن التقليد مذموم، قد ذمه أهل العلم في كتبهم ورسائلهم، وميزوا أنواعه المختلفة، وما يجوز منه عند الحاجة وما لا يجوز(١).

لكن السؤال الذي ينبغي معرفة جوابه: هل التقليد الذي يذمونه، ويدعون إلى تركه هو التقليد الذي جاء ذمه في كتب أهل العلم؟

إنك إذا فتشت في كتبهم ومصنفاتهم رأيت أن الثبات على الحق والتمسك بالنصوص الشرعية وعدم تجاوزها، والعمل بما أجمعت عليه الأمة والتمسك به، هو المراد بالتقليد عندهم، ثم يشنّون بعد ذلك حملة شعواء على من كان حاله كذلك، واصفين إياهم بأنهم نصوصيون تراثيون، يعبدون النص، يقدسون الماضي

(١) جمعت ـ بحمد الله ـ رسالة في ذلك باسم «الدرة البهية في التقليد والمذهبية» من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلقت عليها بما تيسر من كلام أهل العلم، وهي من مطبوعات دار طيبة الخضراء بمكة حرسها الباري.

والتراث، رجعيون، ليس لديهم فهم عميق لمتغيرات الزمان والمكان والظروف، واقفون عند حدود الدلالات اللفظية، لا يغوصون وراءها لاستخراج المعاني الدقيقة، جامدون متحجرون، يعيشون خارج الإطار الزمني، «يرضون من الشريعة بإشعاع خافت لا يتجاوز بقعاً محدودة من الزمان والمكان» يمارسون الإرهاب الفكري ضد دعاة التجديد، وغير ذلك من أمثال هذه الكلمات.

إنّ عبث هؤلاء بالشريعة وأحكامها لم يقف عن حد مخالفة الأحكام الفقهية، أو رمي علمائها بالنقائص، وإنما يتجاوز كل ذلك وصولاً إلىٰ التجديد في أصول الفقه، وأصول الفقه: قواعد يتوصل بها إلىٰ استخراج الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، أو «هو العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلىٰ الفقه» (١).

وهي قواعد شرعية ولغوية وعقلية تضبط الاستنباط من النصوص الشرعية؛ بحيث تعصم مراعاتها الفقيه من الوقوع في الاضطراب أو التناقض عند استنباط الأحكام، والتجديدُ المدَّعىٰ في هذا الباب هو: استحداث قواعد جديدة للفهم والاستنباط، الغرض منها أن تُخرج فقهاً يكون تابعاً للتغيرات في الواقع المعاصر، فبدلاً من أن يكون الفقه حاكماً علىٰ الواقع مبيناً ما يجوز وما لا يجوز، وما يحل وما يحرم، وما يجب فعله وما لا يجب، وما يصح وما يبطل، أرادوه أن يكون فقهاً تسويغياً، يسوغ الواقع القائم، ويتسول له الدلالات، فبدلاً من أن يكون الفقه هو القائد المتبوع يصير هو التابع المقُود.

وأصول الفقه هو من العلوم المعيارية الضابطة الذي توزن به الأمور، فلا تكون الدعوة إلىٰ التجديد في هذا النوع من العلوم بالمفهوم المتقدم إلا دعوة للتحريف والتزييف، وصولاً إلىٰ تزييف وعي الأمة، وتسويقاً للتغريب من بوابة إسلامية في ظاهرها.

---

(١) كتاب التعريفات للجرجاني، ص ٤٥.

٣ ـ الدعوة إلى التعددية :

التعددية لفظ يناقض التوحد، وقد يفهم منه كثير من الناس عدم حمل الناس كافة علىٰ التوحد في فهم الأمور التي تحتمل وجوهاً عديدة، بل تُترك مساحة للاختيار من هذه الوجوه المحتملة؛ مما يعطي الناس الحرية في تكوين الآراء والأفكار بدون قيد، ولا شك أن إعطاء الناس الحرية في تكوين الآراء والأفكار داخل حدود الشرع من غير مخالفة له أو خروج عليه: هو إشعارٌ للإنسان بكرامته وقيمته، وأنه ليس شيئاً مهملاً؛ مما يكون له أفضل الأثر في تعامل الإنسان مع قضايا مجتمعه، وبذل ما لديه من أفكار تخدم هذا المجتمع وترقىٰ بمستواه، لكن هل هذه هي التعددية التي ينادون بها؟ إنها تعددية من نوع آخر أو بفهم آخر؛ إذ إن التعددية مذهب سياسي قائم علىٰ أساس أن الشعب (المواطنون من المسلمين والنصارىٰ واليهود وغيرهم) هو صاحب السيادة؛ أي: صاحب الحق في التشريع في المجتمع، وأن كل واحد من أفراد الشعب له نصيب من هذه السيادة، يستوي في ذلك المواطنون جميعاً، من غير فرق بين مسلم وكافر؛ فالتعددية هنا تعني: إهدار الأحكام الشرعية المتعلقة بعلاقة المسلم بالكافر، وإلغاء الفروق بينهما، وفي ظل هذه التعددية لا معنىٰ للحديث عن مسائل مثل: الولاء والبراء، وأهل الذمة، ودار الإسلام ودار الكفر، وكل الفقه الشرعي القائم علىٰ توزع بني الإنسان علىٰ محورين: محور الإيمان ومحور الكفر، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ** ﴾ [**التغابن**: ٢]؛ ومن أجل ذلك فإنه يُروج الآن في الكتابات المعاصرة مصطلح جديد يراد له أن يحل محل لفظ «الكافر» ألا وهو لفظ «الآخَر»، فيقولون في المحاورات والمناظرات والمساجلات الفكرية مثلاً: «كيف نتعامل مع الآخَر»، «كيف نناقش الآخَر»، «ينبغي أن لا ننفي الآخر»، وهكذا من مثل هذه التعبيرات التي يحل فيها لفظ «الآخر» محل لفظ «الكافر»، ومن المعلوم أن لفظ «الآخر» لا يتعلق به مدح أو ذم، ولا حب أو بغض، ولا تترتب عليه

أحكام الموالاة أو المعاداة، وبمثل هذا الأسلوب يحاول التجديديون أن يقوموا بعملية اندماج للكفار - مع احتفاظهم بكفرهم - في المسلمين.

وقد كانوا من قبل يستخدمون لفظ «الحفاظ على الوحدة الوطنية» للقيام بهذا الدور، لكن هذا اللفظ لم يعد - بعد الانفتاح العريض على العالم بفعل التقدم الهائل في تقنية الاتصالات، وانتشار فكر «العولمة» - كافياً في تحقيق الغرض؛ إذ إنه لفظ من مخلفات حقبة ما قبل العولمة؛ حيث يتعامل فقط مع الكافر الذي يعيش في بلد المسلمين؛ حيث كانت حدود الوطن تمثل حاجزاً عن بقية الأوطان، وأما الآن فقد جاء التعميم بلفظ «الآخر» ليشمل كل كافر، سواء كان يعيش في بلاد المسلمين أم في بلده، وإذا كان ما تقدم هو أحد جوانب الدعوة إلى التعددية؛ فإن الجانب الآخر منها هو: استدعاء النموذج الديمقراطي الغربي وتصديره لبلاد المسلمين والتبشير به والدعوة إليه، بل والضغط لإقراره؛ حيث ظهر أكثر من مرة على لسان الساسة الأمريكيين في أجهزة الإعلام وفي أكثر من مناسبة على «ضرورة تعميم النموذج الديمقراطي في البلاد العربية والإسلامية»، وأن هذه مهمة رسالية على الأمريكيين أن يقوموا بها، وهذا الأمر قد يفرح به بعض السذج ممن يظنون أنهم أوتوا علماً وفهماً، ويرون أن تطبيق النموذج الديمقراطي في بلاد المسلمين، ولو على أسنة رماح الاحتلال الأمريكية فرصة لهم، يتمكنون من خلالها من الوصول إلى الحكم انطلاقاً من كون دعوتهم التي يدعون إليها هي الدعوة إلى الإسلام، وهذه الدعوة تحظى بالتأييد الشعبي، ويلتف حولها أكثر الناس كونها دينهم الذي به يدينون، ومن ثم فإن نظرتهم لجلب الديمقراطية وإحلالها في بلاد المسلمين سيفسح لهم الطريق، ويوطد لهم الأمر، ويُسرع بتحقيق النتائج، وهذا التصرف أو التصور من بعض الناس أو من بعض الجماعات الإسلامية دليل على ضعف البصيرة في الدين والخبرة بالواقع، فإن الأمريكان يعلمون علم اليقين أنه لو أتيح للشعوب الإسلامية دور حقيقي في

الاختيار لم يختاروا إلا من تعدهم أمريكا في طليعة أعدائها؛ فكيف تسعىٰ أمريكا لتمكينهم؟ فالأمريكان ومن تابعهم لم يلجؤوا لذلك إلا لقطع الطريق نهائياً علىٰ عودة الأمة إلىٰ دينها، ومنه نظامه السياسي القائم علىٰ عقيدة التوحيد، وانظر إلىٰ تصورهم ونظرتهم إلىٰ الدور المأمول من الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية! يقول (بن جوريون): «لن يكون هناك سلام لإسرائيل ما دام العرب تحت قيادة الرجعية، إن الشرط الأساسي للسلام: هو أن يقوم في البلدان العربية حكومات ديمقراطية تقدمية متحررة من التقاليد الإسلامية»[١]، وقال (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي ـ بعد مضي قرابة نصف قرن من الزمان علىٰ كلام (بن جوريون) ـ: « إن التصدي لأيديولوجيات العنف يجب أن يتم من خلال الترويج للديمقراطية في أنحاء الشرق الأوسط»[٢].

وهذا القول الذي قدمناه تدل عليه أدلة الشريعة، ويشهد له الواقع، فأما دلالة الشرع عليه؛ فقد أخبرنا الله في كتابه في أكثر من موضع عن كره أهل الكتاب للمسلمين وبغضهم للإسلام وأهله، وإرادتهم السوء والشر بهم، ومن كان هذا ديدنه طوال التاريخ مع أمة الإسلام فلا يُتصور أن يضغط لتصدير النموذج الديمقراطي الغربي لمصلحة المسلمين، ومن يتصور هذا فلْيَتّهم نفسه، قال الله ـ تعالىٰ ـ عن أهل الكتاب، وغيرهم ممن لا يدينون بالإسلام ـ: ﴿ **لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ** ﴾ [**آل عمران**: ١١٨]، ومع هذا الوضوح في موقف الكفار اليهود والنصارىٰ وغيرهم تجاه المسلمين، ومع أن القائل لهذا الكلام هو رب العالمين فإنه قد يوجد

---

(١) عودة الحجاب ١/ ٩٩، (بن جوريون): هو أول رئيس وزراء لدولة اليهود في فلسطين، ولفظ «الرجعية» عند الكارهين للإسلام من اليهود والنصارىٰ والمنافقين والعلمانيين وأضرابهم يُستخدم للتعبير عن «الإسلام».

(٢) موقع الجزيرة علىٰ الشبكة بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٤٢٤هـ، وأيديولوجيات العنف في المفهوم الأمريكي: هو الإسلام.

ذلك النوع الساذج الذي قد يخدع ببريق أقوالهم؛ لذا فإن في نهاية الآية السابقة تحذيراً لهم وإقامة للحجة عليهم؛ لذلك ختمت بقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [**آل عمران**: ١١٨]، والمبيِّن هو الله ـ تعالىٰ ـ عالم الغيب والشهادة، المطلع علىٰ ما في الصدور، وجاء في هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ ـ: ﴿ **وَدَّت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ**... ﴾ [**آل عمران**: ٦٩]، وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ** ﴾ [**البقرة**: ١٠٥]، وغير ذلك من النصوص.

وأما من حيث شهادة الواقع فإن الذين يصدِّرون النظام الديمقراطي، ويعملون علىٰ التمكين له في بلاد المسلمين يعرفون ما يمكن أن ينتج عنه لو أتيح الاختيار حقاً للشعوب المسلمة، ولكنهم لا يصدِّرون منه إلا ما يناقض عقيدة المسلمين، وهو جعل التشريع بيد البشر، إضافة إلىٰ تصدير الاختلاف والتمزق الناتج عن النظام الحزبي الذي يجعل الوصول إلىٰ كرسي الحكم غاية يتقاتل عليها السذج الواهمون، بزعم تنفيذ ما يسمونه «البرنامج الانتخابي»؛ مما يحوِّل الأمة إلىٰ شيع وأحزاب وفرق متناحرة، وعلىٰ استعداد أن تبذل للراعي الغربي ما يريد في سبيل المساعدة للتغلب علىٰ المنافسين.

وكي يتحقق مرادهم من التمكين للنظام الديمقراطي بالطريقة التي يريدون توجد طرق عديدة، ونحن نوردها هنا لا من قبيل التصور النظري وإنما نوردها طرقاً وقعت، وما يزال يعمل بها في البلاد التي استقدمت ذلك النظام منذ عدة عقود، فمن ذلك:

أ ـ **صياغة القوانين المنظمة للعبة الديمقراطية** (هم يسمونها لعبة، وصدقوا في ذلك رغم كثرة كذبهم)؛ بحيث تحظر علىٰ المسلمين إنشاء حزب سياسي علىٰ أساس الإسلام، بزعم الحفاظ علىٰ الوحدة الوطنية، (وإذا لم يؤسس الحزب علىٰ أساس الإسلام فمعنىٰ ذلك أنه يؤسس علىٰ غير الإسلام).

وهناك دول نصَّت بالفعل في القوانين المنظمة لإنشاء الأحزاب السياسية على عدم جواز إنشاء حزب على أساس ديني[١]، وهذا يعني أن الأحزاب التي تؤسس بناءً على تلك القوانين أنها أحزاب غير إسلامية، وأَنَّ عليها أن تخفي توجهها الديني ـ إن كان لها توجه ـ وتحافظ على ذلك الإخفاء؛ بحيث لا تناقش سياسات الدولة فيما يسمونه بمجلس النواب (البرلمان) من منطلق النظرة الشرعية للأمور، وكذلك لا تستخدم في خطابها الإعلامي المادة الشرعية، وإلا عرضت نفسها للحل والإلغاء، وقد حدث ذلك أكثر من مرة مع الأحزاب التي يقودها (نجم الدين أربكان) في تركيا؛ حيث تم حَلّ حزبه أكثرمن مرة لذلك السبب.

وإذا احتاج الحزب إلى الإخفاء الشديد لهويته حتى لا يتعرض للحل، فما الفائدة الإسلامية المرجوة من مثل هذا الحزب؟

ب ـ التلاعب في الانتخابات، والتزوير في نتائجها، وإعاقة الناخب أو تعطيله، ومنعه من الإدلاء بصوته إلى غير ذلك من الوسائل المتعددة؛ مما يجعل هذا الأمر شكلياً؛ بحيث تصب نتيجة الانتخابات في صالح أصحاب الاتجاهات العلمانية على اختلاف تنوعاتهم، وهذا يحدث في كثير من بلاد المسلمين التي مضت في هذا السبيل.

ج ـ العمل بوسائل متعددة على إضعاف الاتجاه الإسلامي؛ مما يضطره ذلك إلى تقديم تنازلات ضخمة في سبيل عمل ائتلاف بين المسلمين وأحزاب المعارضة؛ لضمان تحقيق شيء في الانتخابات؛ مما يترتب عليه تضييع العمل بأحكام شرعية كثيرة، كما هو مشاهد معلوم، وكفى بك أن تسمع من المسلمين السالكين هذا الطريق من يقول: إنه لا مانع ـ عندهم ـ من إقامة حزب شيوعي في بلاد المسلمين (والشيوعيون كما هو معلوم ملاحدة، لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)، أو من

---

(١) مع أن الذين استوردوا منهم (الديمقراطية) يسمحون بقيام أحزاب على أساس ديني؛ ولذلك وجد في أوروبا أحزاب باسم «الحزب المسيحي».

يسمحون بأن تكون أحزابهم التي أنشؤوها ـ بزعمهم ـ للحكم بالشريعة، مكونة من خليط من المسلمين والنصارىٰ.

د ـ تدبير الانقلابات العسكرية:

فلو افترضنا أن المسلمين (الديمقراطيين) تمكنوا من التغلب علىٰ العوائق السابقة، وفازوا بالانتخابات؛ فإن القيام بانقلاب عسكري للحيلولة دون ذلك ـ ولو أدّىٰ إلىٰ إهراق الدماء الكثيرة البريئة ـ يصبح أمراً واقعاً لا مفرّ من حصوله، وفي هذه الحالة فإن العالم الغربي المتبجح بالحديث عن الحريات وحقوق الإنسان في ظل الديمقراطية الغربية سينسىٰ كل ذلك، ويتخلىٰ عن ديمقراطيته، ويقوم بتأييد ذلك الانقلاب ـ ولو في الخفاء ـ أو يسكت عن ذلك في أقل الأحوال ويتغاضىٰ عنه، وهذا أمر قد وقع، وليس مجرد تصور، وما أحداث الانتخابات في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن المتقدم عنا ببعيد، والقصة في ذلك معروفة؛ حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات، وحصلت علىٰ أكثر من ٩٠٪ فيما يفوق الإجماع الديمقراطي، ومع ذلك حيل بينها وبين الوصول إلىٰ كرسي الحكم، ولم يتخذ الغرب الديمقراطي بما فيه أمريكا أية مواقف عملية للمحافظة علىٰ قيم الحرية والديمقراطية ـ كما يدعىٰ في كثير من الحالات التي يكون الطرف الفائز فيها غير أسلامي (نصراني، علماني، حداثي. .)، والتي بزعم الحفاظ عليها أراقوا دماء الآلاف من الشعوب الإسلامية.

هـ ـ الضغط الشديد لتنفيذ الخطط العلمانية:

ولو حدث أن المسلمين تخطوا العقبات السابقة كلها ففازوا في الانتخابات، وسمح لهم بتشكيل الحكومة أو المشاركة فيها فإنه سوف يُملىٰ عليهم إبعاد الدين عن قيادة الحياة، وهذا يعني إلزامهم العمل بالعلمانية والتمسك بها، وهي التي

قاموا من أجل إلغائها والقضاء عليها، وهم في ذلك بين خيارين :

الخيار الأول: أن يرفضوا ذلك ولا يستجيبوا له، وهو الموقف الذي يتفق مع الغاية التي من أجلها يعملون، لكن هذا سوف يترتب عليه إخراجهم من الحكم: إما بالانقلاب عليهم، وإما بالتضييق الشديد إذا لم يمكن الانقلاب، أو كانت تكلفته كبيرة، أو كان يمكن تحقيق المطلوب بدون اللجوء إليه؛ فلا تكون للإسلاميين في هذه الحالة القدرة على تسيير الأمور من منظورهم الشرعي، حتى يضطروهم في النهاية إلى التخلي عن الحكم والاستقالة، كما حدث في تركيا في تسعينيات القرن المنصرم مع رئيس الوزراء (نجم الدين أربكان) زعيم حزب الرفاه الإسلامي، ثم حُلَّ الحزب بعد ذلك، وحُظر على رئيسه العمل السياسي من خلال أحكام القضاء، بل وحُكم عليه بالسجن.

الخيار الثاني: أن يتجاوبوا مع هذه المطالب، ويقبلوها (ولو بصورة غير كاملة)؛ فيكونوا بذلك قد ضيعوا ما لأجله عملوا وتعبوا، وفي هذه الحالة يمكن تركهم والسماح لهم؛ لأن المراد إبعاد الدين عن الحياة أو تحجيمه وحصره في نطاق ضيق، وقد حدث المطلوب في هذه الحالة، وهذا عندهم أولى؛ إذ يكون المسلمون في هذه الحالة هم حماة العلمانية، مما يمهد لتعميم ذلك النموذج على البلاد الإسلامية كلها (وقد حدث هذا في تركيا أيضاً مع حزب العدالة برئاسة طيب أردوغان)، والغربيون الآن يعدون التجربة التركية ناجحة في هذا المجال، وهم يأملون بتعميمها على جميع الدول الإسلامية؛ فليست الدعوة إلى الديمقراطية إلا دعوة لتعميم النموذج التركي أو قريب منه.

وقد تكون دعوة الغرب النصراني إلى تعميم النموذج الديمقراطي في البلاد العربية والإسلامية هي دعوة إزعاج للأنظمة؛ حيث تزعجها هذه الدعوة، وتشعر من خلالها أن الغرب الصليبي على وشك أن يستبدل غيرها بها؛ فتسارع إلى إعطاء المزيد من الخضوع والذلة، وتنفيذ توجهات وسياسات الغرب

الصليبي، حتىٰ تحافظ علىٰ مكانها ومكانتها(١).

وقد تكون دعوة الغرب الصليبي (وعلىٰ رأسه أمريكا) للإصلاح السياسي المتمثل في إقرار الديمقراطية في البلاد الإسلامية والإلزام بالعمل بها دعوة جادة علىٰ أساس أن الدعم السابق للأنظمة الاستبدادية لم يفلح في كبح جماح الإسلاميين، أو تحجيم نشاطهم أو إضعاف قوتهم، بل حدث العكس؛ إذ كان ذلك مدعاة لزيادة أعدادهم وقوة تأثيرهم في مجتمعاتهم؛ فهم يرون الآن بعد تجربتهم الماضية أن إشاعة نوع من الحرية والاستقرار والتنمية الاقتصادية يفقد خطاب الإسلاميين جاذبيته وقدرته علىٰ التأثير ضد الغرب؛ مما يساعد في ضمان الأمن القومي لأمريكا وحلفائها؛ ولذلك فإن أمريكا تعمد إلىٰ تشكيل طبقة من رجال الأعمال الذين يهمهم الاستقرار والانفتاح علىٰ العالم بما يساهم في عملية العلمنة ونقل الحداثة؛ ولذلك يتحدثون عن التنمية الاقتصادية كأحد المحاور المهمة في حرب الإسلاميين.

لكن ينبغي الإشارة أن دعوة أمريكا وحلفائها إلىٰ الإصلاح السياسي والاقتصادي ليس موقفاً قيمياً يعبر عن قيم أصيلة يتمسك بها الغرب في مساعدة الشعوب، وإنما هو موقف نفعي وخيار ظرفي مرتبط بتحقيقه للنتائج التي

(١) ولعل مما يرجح ذلك موقف الغرب الصليبي من نظام عربي؛ فبعد رضوخ الأخير لطلبات الصليبية وشروطها، وقيامه بتدمير قوته العسكرية التي أنفق عليها عشرات المليارات من الدولارات من خزينة الشعب؛ بدأ الحديث عن التعاون والتنسيق بين الغرب الصليبي وبين ذلك النظام، ولم نعد نسمع الحديث عن تجاوزات حقوق الإنسان، أو مجانبة الديمقراطية، بل قد قام رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) الصليبي بزيارة ذلك البلد، في سابقة ذات دلالة علىٰ رضىٰ الغرب الصليبي علىٰ ذلك النظام، وأخيراً فإن الإدارة الأمريكية قد قامت برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تعاقب بها ذلك النظام، مع أن النظام لم يخطُ خطوة واحدة في اتجاه الديمقراطية، وإنما الذي أهله لذلك وضوح انصياعه ورضوخه للإرداة الصليبية، وهذا كافٍ في أن يعد ذلك النظام صديقاً أو حليفاً استراتيجياً، أو أن ترفع عنه العقوبات الاقتصادية، ولتذهب بعد ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان وسائر تلك الشعارات التي يخادعون بها الشعوب إلىٰ سلة القمامة.

يرجونها من وراء ذلك ؛ فهم لا يهمهم حرية الشعوب ولا رفاهيتها ولا سعادتها ولا تقدمها ، إنما يحركهم لذلك المصالح الشخصية والرغبة في الحفاظ على أمنهم واقتصادهم ، وهذا يعني أن تلك الدعوة ليست خياراً استراتيجياً ، بل هي خيار تكتيكي قابل للتغيير والالتفاف حوله بزاوية قد تصل إلى ١٨٠ درجة (نقيض الشيء) إذا ظهرت المنفعة في ذلك ، وهنا تكمن نقطة الضعف الكبرى في ذلك المشروع ، والمتتبع لسياسات الغرب لا يجد فيها غير النفعية المطلقة من كل قيود القيم والأخلاق ؛ فقد احتلوا بلاد المسلمين ، وقتلوا رجالهم ، ويتموا أطفالهم ، ورملوا نساءهم ، ونهبوا خيرات بلادهم ، ولم يكن لهم حجة في ذلك ، ولم يكونوا يحملون رسالة غير السلب والنهب والإفساد ، ومع ذلك فلم يقدموا أي اعتذار عما قاموا به من ذلك منذ قرابة قرنين من الزمان ، ولم يحاولوا تعويض تلك الشعوب عما أصابها من ظلمهم وشرورهم .

ولا شك أنه في ظل الصياغة القانونية التي يُصاغ من خلالها الترويج للديمقراطية الغربية ؛ حيث يتم الإبعاد للصحوة الإسلامية ؛ فإن الأساليب الديمقراطية ستصير نوعاً من اللهو الغث الذي تلهو به الشعوب وتنشغل ؛ حيث يتم من خلال ذلك تحويل ميدان التدافع ؛ فبعد أن كان التدافع بين المسلمين وبين الصليبيين ، يتحول إلى أن يكون تدافعاً بين المسلمين أنفسهم ، ويخلو الميدان للصليبيين ؛ فيعيثون في أرض المسلمين فساداً ، وهذا ما يفسر عزم الصليبيين على نقل الديمقراطية الغربية إلى البلاد الإسلامية ، وأنهم ماضون فيها إلى أن يتحقق ذلك .

على أن الدعوة للديمقراطية الغربية تمثل بالنسبة للأنظمة الحاكمة قلقاً وهماً بالغاً ؛ وذلك لأن الدعوة تحمل في طياتها رغبة الصليبيين في تغيير الأنظمة القائمة ، والإتيان بأنظمة جديدة لا تتحمل مساوئ وأوزار الأنظمة القديمة ، في الوقت الذي يقدمون فيه الطاعة والخضوع أكثر وأكثر ، ويستجيبون للتعليمات والأوامر الصليبية بدرجة أقوى ؛ ونظراً لأن هذه الدول الصليبية تملك من القوة ما

تستطيع به أن تحقق مرادها؛ ونظراً لأن الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين لا تتمتع برصيد شعبي يحمل الشعوب على الدفاع عنها؛ فإن دعوة الصليبيين إلى تعميم النموذج الديمقراطي تمثل خطراً أكبر على تلك الأنظمة؛ من أجل ذلك بادرت بعض الأنظمة إلى الإعلان عن أنَّ الإصلاح إنما يأتي من الداخل، ولا حاجة لأن يفرضه أحد من الخارج، في الوقت الذي قامت فيه بعض الأنظمة بالتعاطي مع بعض الآليات الديمقراطية، وبدأت تسمح بها شيئاً فشيئاً.

٤ ـ الادعاء بأن الأحكام الشرعية تتغير بتغير الزمان:

ومن الأساليب المتبعة في تمرير الخطاب التحريفي(التجديدي) القول بمشروعية تغير الأحكام الشرعية بتغير الزمان، وهم يسوغون ذلك بقولهم: إن العالم اليوم ـ في ظل النقلة التقنية الضخمة ـ بات سريع التغير والتبدل، لا يبقى على حال زمناً طويلاً، وأن الشريعة تجاري هذا الوضع، وتتغير فيها الأحكام تبعاً للزمان؛ إذ إن لكل زمان فقهاً يناسبه، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم، وهم يطلقون القول بتغيير الأحكام على مستويين:

١ ـ مستوى الأحكام نفسها فلا فرق في ذلك بين حكم ثبت بالنص الشرعي وبين حكم ثبت عن طريق الاجتهاد، أو العرف ونحو ذلك.

٢ ـ مستوى التغيير نفسه؛ فالتغيير قد يكون جزئياً، كما قد يكون كلياً، يؤدي إلى إلغاء الحكم أو الإتيان بنقيضه.

وهذه دعوى باطلة في شقّيها، والأدلة على بطلانها كثيرة، ولا يتسع هذا المختصر لبسط القول فيها [1]، ويكفي هنا أن نقول: إن تغيير الأحكام الشرعية هو نسخ لها، والنسخ في الشريعة لا يكون إلا من عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ سواء جاء عن طريق النص القرآني، أو عن طريق نص السنّة، قال الله

---

(١) لمزيد من التوسع في ذلك يراجع كتاب «الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية»، د/ عابد السفياني، و«ثبات الأحكام الشرعية وضوابط تغير الفتوى» محمد بن شاكر الشريف (مقال منشور بمجله البيان)، عدد ١٩٨.

ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [**البقرة**: ١٠٦]، فبينت الآية أن الله ـ تعالىٰ ـ هو الذي ينسخ (يغير) الحكم الشرعي، وهو الذي يأتي بغيره؛ فهو مالك السموات والأرض، وهو علىٰ كل شيء قدير، والخلق كلهم عبيده، وهو ـ سبحانه ـ يشرع لعباده ما يشاء، وينسخ لعباده ما يشاء ـ سبحانه ـ هو الحكيم الخبير؛ أما العباد المخلوقون فليس لهم أن يشرعوا أو ينسخوا ويغيروا ما الله به حكم، وقد بينت الآيات أن نسخ الأحكام وتغييرها لايعمله إلا الرب ـ سبحانه جلَّ في علاه ـ، وأنه لا يحق للمخلوقين أن يعملوا ذلك؛ لأنهم بذلك يجعلون أنفسهم أرباباً مع الله تعالىٰ، كما حذرت الآيات من قبول ذلك؛ لأن قبول التغيير أو النسخ من البشر يعني الاعتراف لهم بالربوبية؛ قال الله ـ تعالىٰ ـ في بيان ذلك عن أهل الكتاب: ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ [**التوبة**: ٣١]، وقد فسر الرسول ﷺ هذه الآية، وكذلك فسرها أصحابه من بعده: بأن الأحبار (العلماء) والرهبان (العُبَّاد) من أهل الكتاب كانوا يغيرون الأحكام الشرعية فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله [(١)]؛ يفعلون ذلك إما تحقيقاً لشهواتهم، أو يتصورون أن فيه المصلحة، والناس يتابعونهم علىٰ ذلك.

فالأحكام الشرعية ثابتة لا تتغير، وإنما الذي يمكن أن يتغير هو الفتوىٰ؛ لأن الفتوىٰ هي تطبيق للحكم علىٰ واقع معين، والواقع قد تتغير الملابسات المحيطة به؛ فتتغير لذلك الفتوىٰ، وهناك أمثلة كثيرة لتغير الفتوىٰ، أكتفي بواحد منها للتوضيح:

الحكم الشرعي في الخمر: أنه محرم شربها وبيعها وحملها وعصرها؛ فإذا وجدنا سائلاً وعلمنا أنه خمر صح لنا القول: بأنه يحرم شرب هذا السائل وبيعه وحمله، وقد رتبنا ذلك الحكم علىٰ أن ذلك السائل مُسكر؛ فلو حدث أن السائل

---

(١) انظر سنن الترمذي ٥/ ٢٧٨ وسنن البيهقي ١٠/ ١١٦ ، وتفسير الطبري ١٠/ ١١٤ .

نفسه ـ بعد أن كان خمراً ـ خرج عن حد الإسكار؛ وذلك بأن يتحول من خمر إلىٰ خل فالسائل حينئذ لم يعد حائزاً علىٰ الصفة التي أوجبت تحريم شربه وبيعه وحمله، بل صار السائل عارياً منها، وحينئذ نقول: لا يحرم شرب هذا السائل أو الائتدام به، كما لا يحرم بيعه أو حمله؛ لخلوه من الصفة الموجبة للتحريم، فالحكمان هنا بالحرمة والحل تواردا علىٰ سائل واحد، ولكن في حالين مختلفين: **الحالة الأولى**: كان السائل فيها جامعاً للصفة الموجبة للتحريم، **والحالة الثانية**: كان السائل فيها عارياً من الصفة المحرمة، وليس هذا من قبيل تغير الأحكام الذي ينادون به، وإنما هو من باب تغير الفتوىٰ لتغير الأساس الذي بنيت عليه، وهذه قاعدة معروفة في أصول الفقه: وهي أن الحكم المعلل يدور مع علته وجوداً وعدماً، فإذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا انعدمت انعدم، وقد وجد في كلام بعض المتأخرين من أهل العلم القول بتغير الأحكام بتغير الزمان، وهذا من قبيل التوسع والتجوز في العبارة، ومرادهم من ذلك الفتوىٰ القائمة علىٰ العوائد والعرف، وهذا يتبين من الأمثلة التي ذكروها، وحينئذ يتبين أن القول بتغير الأحكام الشرعية بتغير الأزمان وما بنوه علىٰ ذلك من محاولة تغيير الشريعة ـ لتكون تابعة تسير خلف أهواء البشر ليس لها من دور غير تسويغ واقعهم ـ هو قول في غاية الفساد والبطلان.

الطور الرابع: طور العولمة:

بعد انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي المهزوم من قبل القوىٰ الإسلامية الصاعدة في أفغانستان في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين: تحولت قيادة العالم إلىٰ المعسكر الغربي، وانفردت أمريكا بذلك؛ بكونها الدولة الأقوىٰ في هذا المعسكر، وبدأت أمريكا في العمل علىٰ تحقيق أحلامها في التوسع والسيطرة علىٰ دول العالم، وتحقيق الثراء الجشع علىٰ حساب الشعوب الأخرىٰ، وبدأ ترويج مصطلح «العولمة» ليقوم بدوره في تلك الحملة الأمريكية،

و«العولمة» مصطلح معاصر من حيث اللفظ؛ إذ بدأ ينتشر بقوة في نهاية الثمانينيات، وإن كان البعض يذهب إلىٰ بدايته قبل ذلك بكثير، تصل إلىٰ بداية ما عرف باسم «الثورة الصناعية»، بل وأبعد من ذلك.

و«العولمة» يراد بها من حيث الحقيقة تعميم نموذج حضاري وثقافي واقتصادي علىٰ جميع الشعوب، وهو نموذج مُصَدَّر من الدولة الأقوىٰ في العالم، اعتماداً علىٰ الإمكانات الاقتصادية الضخمة، والتقدم التقني الهائل في مجالات الاتصالات؛ للتأثير في الدول الأخرىٰ: في نظمها السياسية والاقتصادية، وفي ثقافتها وأخلاقياتها، وفي أنماط الحياة فيها؛ بغرض اختراقها سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً وعقائدياً وسلوكياً، وصبّ ذلك كله في صالح الدولة العظمىٰ، مع ما يستتبع ذلك من فقدان الشعوب لهويتها وخصوصيتها وذوبان شخصيتها وضياع استقلالها؛ لذلك لم يكن غريباً أن تقف جهات كثيرة ضد «العولمة» لما رأوا من الخطورة في ذوبان القيم الحضارية للشعوب وثقافتها في القيم الحضارية الأمريكية وثقافتها.

لقد كان صوت «العولمة» الهادر، وما أثاره من صخب وضجيج في العالم كله هو البيئة المناسبة للدعوة بقوة لتجديد (تحريف) الخطاب الديني علىٰ أساس حتمية العولمة، وأنه لم يعد بإمكان أي شعب أن تكون له هوية ذاتية أو استقلال فكري وحضاري وثقافي، وهذا الطور يعد نقلة ضخمة في هذا المجال إذا قورن بما قبله من الأطوار؛ وذلك لظهور عامل مهم في الموضوع: وهو انهيار توازن القوىٰ الذي كان سائداً في الطور الثالث بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي بقيادة أمريكا؛ حيث يتنافس المعسكران علىٰ قيادة العالم، ويملك كل منهما من وسائل القوة وأدواتها ما يتمكن به من ردع الآخر، وأما في هذا الطور فقد انهار توازن القوىٰ، وانفردت دولة واحدة بقيادة العالم، لها شهية لا حَدّ لها في صهر الشعوب في منظومتها الفكرية والثقافية والأخلاقية، وتصدير

قِيَم المجتمع الأمريكي ونظرته إلىٰ الحياة إلىٰ تلك المجتمعات؛ فكان عملها في طمس هويات المجتمعات الأخرىٰ وإذابة شخصيتها يتمّ من غير مدافعة دولية، ومن هنا صار العمل علىٰ تجديد (تحريف) الخطاب الديني في هذا الطور عمل دولة تقف خلفها أو معها حكومات ومؤسسات معلنة عن نفسها بكل بصراحة، ولم يكن عمل أفراد متفرقين، أو مؤسسات وحكومات تحاول التخفي بعيداً عن الأنظار، وهذا يمثل البعد الأكبر والثقل الضخم في هذا الموضوع؛ فتحْت شعار «العولمة» يُصار إلىٰ تغيير العقائد، والثقافات، والقيم من خلال منظمات دوليه تقوم علىٰ ذلك، وقد عقدت لذلك ندوات ومؤتمرات؛ فعقد في القاهرة «مؤتمر السكان»، وعقد في بكين «مؤتمر المرأة»، كما عقدت مؤتمرات أخرىٰ في عواصم متعددة تحت مظلة منظمة دولية «الأمم المتحدة»؛ وذلك من أجل تمرير ثقافة الغرب وقيمه في الحياة، المناقضة في كثير من تصوراتها وتصرفاتها للفطر السليمة، وتمَّ إصدار وثائق في هذا الشأن نابعة عن هذه المؤتمرات، وطولبت الدول بالالتزام بها، وبذلك تكون الدعوة إلىٰ تجديد (تحريف) الخطاب الديني خرجت عن أن تكون جهوداً فردية ينشغل بها أفراد قلُّوا أو كثروا إلىٰ أن تكون مطلباً دولياً، تطالب به أمريكا ـ (بوصفها أقوىٰ دولة في العالم قادرة علىٰ فرض إرادتها علىٰ الموافق والمخالف علىٰ السواء) ـ الدول الإسلامية والعربية، وتوقع العقوبات الاقتصادية علىٰ الدول المتلكئة في التنفيذ؛ فتحرمها من المعونات، أو تعلقها لحين الاستجابة، أو تفرض عليها أنواعاً من الحصار.

العلاقة بين العولمة وتجديد (تحريف) الخطاب الديني:

العولمة تهدف وتحاول دمج العالم كله في نسق واحد: فكري وثقافي وسياسي واقتصادي؛ بحيث لا تكون هناك خصوصيات أو مواريث أو ثوابت لشعب من الشعوب، والدمج بهذه الطريقة يتأبىٰ عليه أصحاب الثقافات الأصيلة والهويات المستقلة كالمسلمين، ومن ثم كان العمل بقوة علىٰ إحداث التغييرات الملائمة باسم

«تجديد الخطاب الديني» أحد الشروط المهمة لنجاح العولمة في بلاد المسلمين.

وسائل تجديد (تحريف) الخطاب الديني في طور العولمة:

كان لانتقال دعوة التحريف من الجهد الفردي إلىٰ الجهد المؤسسي الحكومي أثر كبير في الوسائل المستخدمة في ذلك، ونستطيع أن نرصد في هذا الطور أربع وسائل لها الأهمية الكبرىٰ في التأثير علىٰ المجتمعات، استُخدمت في عملية التحريف:

١ ـ المناهج التعليمية: وخاصة مناهج اللغة العربية والعلوم الإسلامية والتاريخ في كثير من البلدان؛ حيث تم التحوير في هذه المناهج والتطوير ـ تجاوباً مع التعليمات الأمريكية أو الطلبات أو الإشارات ـ بما يترتب عليه من تهميش الدين في وعي الطلاب، وتزييف التاريخ، إضافة إلىٰ حذف بعض الآيات والموضوعات من المقرر الدراسي حذفاً كاملاً، بل قد شارك بعض الأمريكان مع نظرائهم من العرب في تعديل هذه المناهج، كما تمّ التضييق علىٰ المدارس والمعاهد الدينية في بلاد المسلمين، وقد استخدمت المنح والقروض في الترغيب والترهيب، ورُبط ذلك بتغيير المناهج التعليمية، وقد نشأت في عام ١٩٧٩م منظمة عالمية باسم «منظمة الإسلام والغرب» يرعاها اليونسكو، وقد جاء في دستورها: «إن مؤلفي الكتب المدرسية لا ينبغي لهم أن يصدروا أحكاماً علىٰ القِيَم، سواء صراحة أو ضمناً، كما لا يصح أن يقدموا الدين علىٰ أنه معيار أو هدف»، وجاء فيه: «المرغوب فيه أن الأديان يجب عرضها ليفهم منها التلميذ ليس أهداف الدين الأساسية، ولكن ما تشترك فيه أيضاً مع غيرها من الأديان»(١).

إن المطلوب اليوم من المناهج التعليمية ـ حسب المفهوم العولمي ـ أن تخدم مفهوم السلام العالمي، كما يريده الغرب وعلىٰ رأسه أمريكا، وهو تسليم الأمر كله لهم، حسب رؤيتهم وتقديرهم، كما يطلب منها أيضاً القيام بعلمنة التعليم؛

(١) انظر معالم الخطة الأمريكية لإصلاح التعليم الديني في العالم الإسلامي (موقع الوحدة الإسلامي).

أي: جعله تعليماً علمانياً، وتجريده من البعد الإسلامي؛ فالمطلوب في عرض دين الإسلام أن لا يعرض على أنه دين التوحيد، وأنه دين متميز عن غيره من الديانات المحرفة، بل يُعرض فقط من وجهة نظر القضايا الإنسانية المشتركة نحو العدل والرحمة والتسامح؛ فالمطلوب من المناهج الدراسية في هذا الباب أن تخدم الدعوة الفاسدة إلى وحدة الأديان.

٢ ـ الإعلام بوسائله المتعددة:

المقروءة والمسموعة والمنظورة؛ حيث وُسِّد أمرها في غالب بلاد المسلمين للعلمانيين والشيوعيين وأضرابهم، والجهلاء من عوام المسلمين الذين ليس لديهم علم صحيح أو معرفة تامة بالدين، بينما ضيّق الأمر إلى أبعد الحدود الممكنة على أصحاب الاتجاهات الإسلامية التي يمكن أن تكون لها رؤية مستقلة عن الرؤية الرسمية، بل تعدى التضييق الاتجاهات والأفكار إلى الأشكال والمظاهر؛ فيندر أن تجد في القنوات المرئية مذيعاً رجلاً كان أو امرأة في مظهر إسلامي: من حيث إطلاق اللحية بالنسبة للرجل، أو ارتداء الحجاب بالنسبة للمرأة، واعتمد الإعلام الرسمي في كثير من بلاد المسلمين على بث مواد إعلامية غير صادقة في أحيان، وفاسدة المحتوى في أحيان أخرى، سواء في الفكر أو السياسة أو الأخلاق أو السلوك.

٣ ـ خطبة الجمعة:

خطبة الجمعة لها تأثير ضخم في حياة المسلمين، وفي تعليمهم أمور دينهم، وفي تثقيفهم وتبصيرهم بالواقع من حولهم، وهي تعد أهم منبر تعليمي وتثقيفي ووعظي وإرشادي للأمة، وهي أقوى تأثيراً من أي وسيلة إعلامية، رغم كثرة الوسائل الإعلامية المعاصرة، وتنوعها وإغرائها للمتابع أو المشاهد، وقد تمّت السيطرة في أغلب بلاد المسلمين على ذلك المنبر الذي يقف عليه الإمام خليفة لرسول الله ﷺ فيه، ومنع كثير من أهل العلم من صعود تلك المنابر، إلا مَنْ يقبل ما يملى عليه، كما تمَّ الاستيلاء في كثير من الدول على المساجد الأهلية، وأُبعد

عنها خطباؤها، وجيء بآخرين ممن يُلقُّون ما يقال لهم. وفي هذا الصدد تمَّ تحديد نوعيات الخطب التي يسمح للأئمة بإلقائها؛ بحيث تبتعد تلك الخطب عن ربط الحياة بالدين؛ حيث يُكتفىٰ بالخطب التي تحض علىٰ الأخلاق الحسنة، أو التي تحض علىٰ العلم الدنيوي، وتكثير الإنتاج أو السلوكيات الحسنة: كالنظام، والنظافة، ونحو ذلك؛ وبذلك يتمّ توطيد أركان العلمانية وترسيخها في بلاد المسلمين، كما منع الخطباء بمقتضىٰ القوانين التي صدرت في بعض البلاد من التعرض لما عليه اليهود والنصارىٰ من الكفر والشرك، وكشف تحريفهم لكتب الله المنزلة علىٰ رسلهم، بزعم أن ذلك إساءة وهجاء لمواطنين في الدولة، لهم حق المواطنة كاملاً، أو بزعم الحفاظ علىٰ الوحدة الوطنية.

وقد تمَّ عمل دورات تدريبية مكثفة في بعض بلاد المسلمين لفئة منتقاة من الخطباء؛ لتعريفهم بمتطلبات تجديد(تحريف) الخطاب الديني في هذه الأيام، كما أن هناك أخباراً عن قيام بعض الأئمة بالحصول علىٰ دورة تدريبية في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما يسمّىٰ بـ(برامج التبادل الثقافي بين وزارة الأوقاف والمؤسسة الدينية في البلد المذكور وبين الولايات المتحدة[١])، وماذا يمكن أن يتعلم خطباء مساجد المسلمين في أمريكا النصرانية الصليبية عن الإسلام؟!

ويعد التدخل في مناهج التعليم وتغييرها، إضافة إلىٰ التأثير علىٰ مضمون خطبة الجمعة تطبيقاً للسياسة التي عرفت باسم سياسة «تجفيف المنابع»؛ أي: تجفيف منابع التدين عند الناس، وبموازاة هذه السياسية يتمّ إغراق المجتمع في كَمٍّ هائل من الرذائل الخلقية، وتوسيع دائرة الفسق والمجون، والإكثار من القصص والروايات والمسلسلات، والمسرحيات، والأفلام التي تحضّ بطرق متعددة علىٰ التفسخ الخلقي والوقوع في الرذيلة، ويساعد علىٰ ذلك الوضع الاقتصادي

(١) نشر ذلك الخبر في مجلة «المجلة»، وهو موجود علىٰ موقع (إخوان أون لاين).

المتردي الذي فاقم من مشكلة تأخر الزواج، ويضاف إلىٰ ذلك كله نشر الكتب ذات الثقافة التغريبية التي تقدح في العقائد والعبادات والسلوكيات علىٰ السواء، ودعمها، حتىٰ إنها تباع بأقل من سعر تكلفتها؛ وذلك تحت دعاوىٰ فارغة مثل: حرية البحث، والإبداع الفكري، وإتاحة المعرفة والثقافة للجميع، حتىٰ عُدَّ القَدْح في الدين وعقائده وأحكامه المجمع عليها معياراً للاستنارة والانفتاح وعدم العصبية.

٤-الأمم المتحدة: تعد (الأمم المتحدة) الأداة التي تستخدم من قِبَل الغرب في التغطية في عملية تحريف الدين؛ وذلك عن طريق ما تعقده هذه المنظمة من مؤتمرات وما تصدره من قرارات، وأغلب هذه القرارات مناقض مناقضة تامة للشريعة، ومخالف للنصوص القطعية وإجماع الأمة مثل: حرية الردة عن الدين، وحرية العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية، وترويج مفهوم (الجندر) الذي يعني الاتصال الجنسي بين المثلين (رجل ورجل) و(امرأة وامرأة)، وغير ذلك كثير[١]، ولا شك أن هذا الدور الذي تقوم به (الأمم المتحدة) كان موجوداً قبْل طور العولمة، لكن تأثيره بدأ يتعاظم في هذا الطور.

الطور الخامس: فرض التجديد (التحريف) عن طريق استخدام القوة:

لقد بذلت أمريكا والصليبيون الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل تحريف الإسلام، وقد وفروا الإمكانيات الكبيرة علىٰ مختلف المستويات، والدعم السخي لمن يتعاونون معهم من المسلمين في سبيل تحقيق مشروعهم التخريبي، وفي سبيل ذلك تغاضت تلك الأمم المتحضرة! عما ترتكبه الحكومات الموالية لهم بحق شعوبها من بطش وتنكيل، بل ومجازر، وخاصة عندما يُرتكب ذلك ضد أصحاب الاتجاهات الإسلامية، رغم تبجحها بالدعوة إلىٰ احترام حقوق الإنسان، ورغم

(١) انظر «المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير» د/ فؤاد بن عبد الكريم.

كل ما بذل على كل صعيد لم تكن النتائج المتحققة بخصوص التغريب وإماتة الدين مُرْضية، فما أن يضعف في منطقة حتى يقوى في منطقة أخرى، كالبخار إذا أَغلقتَ عليه وحبسته من ناحية خرج من ناحية أخرى؛ لأن هذا طبيعته.

لذلك لم يشعر الصليبيون أنهم قاربوا على تحقيق حلمهم وهدفهم في تحريف الدين الإسلامي، وتحويله إلى نسخة من النصرانية المحرفة، وقد يسر الله من شاء من عباده الصالحين من يقف لهذه المخططات بالمرصاد، ويسعى في كشفها وفضحها، وهؤلاء الصالحون وإن كانوا لم يتمكنوا من إيقاف هذه المشاريع التخريبية كُليةً إلا أنهم تمكنوا من تعطيل سيرها بعضاً من الوقت، ومن إبطاء سرعتها وإيقافها في بعض المحطات، ولقد نفذ صبر الصليبيين من هذا الصمود الطويل للبنية العقدية للدين الإسلامي، حتى إنهم لم يعودوا يرون نهاية لهذا الأمر، فها هم قد قوضوا أركان الخلافة الإسلامية بصورة رسمية عام ١٩٢٤م؛ (أي منذ ثلاثة أرباع قرن من الزمان)، وهدموا بنيانها، وأقاموا على أنقاضها دولاً علمانية، نصّ بعضها في الدستور على علمانية الدولة، بينما جعل الباقون العلمانية مسلكاً عملياً في القانون، وفي مؤسسات الدولة، وفي الحياة الأخلاقية والثقافية، ومع هذا ورغم معاول الهدم الخارجية والداخلية، في ظل الإمكانات الضخمة المرصودة لذلك، ومع التضييق الشديد على الحركة الإسلامية؛ فما زال الإسلام يقف صامداً شامخاً كالطود العظيم الأشم، ينظر إليهم من علٍ، وهم بَعْدُ في السفح، مستعصياً على التغيير والتبديل، وقد باءت كل المحاولات بالإخفاق، ومن باع نفسه للشيطان من أشباه العلماء، وحاول ذلك انكشف عمله، وافتُضح أمره، ولفظته الجماهير المسلمة، وباء بالخيبة والخذلان؛ لذا لم يكن هناك مِن بُدّ لدى الصليبيين من فرض التغيير فرضاً؛ عن طريق التلويح بالقوة والتهديد باستخدامها، واستخدامها فعلاً في نهاية المطاف.

وقد سارت الخطة في اتجاهين متوازيين، لكنهما يتفقان في النهاية على هدف

واحد: أحدهما قصير المدىٰ يقوم علىٰ استخدام القوة في محاولة اجتثاث الإسلاميين الذين لا تجدي معهم المحاورات والإغراءات، والثاني: طويل المدىٰ وهو يعتمد الأساليب التي ذكرت في طور العولمة؛ وذلك لمنع تكرار حدوث الظاهرة الإسلامية مرة أخرىٰ؛ وعلىٰ ذلك فهدف الاتجاه الأول: هو مواجهة الوضع القائم، أما هدف الاتجاه الثاني: فهو الحيلولة دون تكون جيل جديد يتمسك بفهم السلف الصالح للدين.

العوامل التي ساعدت على اللجوء إلى القوة لفرض التغيير:

وقد ساعد علىٰ اللجوء إلىٰ خيار استخدام القوة عدة عوامل منها:

١ ـ انهيار توازن القوىٰ الذي كان سائداً في الفترة التي عرفت باسم «حقبة الحرب الباردة»؛ مما أدىٰ إلىٰ انفراد أمريكا بالقوة، وفرض نفسها علىٰ العالم وعلىٰ المؤسسات الدولية، فلم تعد تخشىٰ مساءلة أو حساباً، بل لا يقدر أحد علىٰ ذلك.

٢ ـ طول الطريق السابق وبطؤه، واحتمال امتداده لعقود طويلة، بل قرون، قد يحدث في أثنائها أن تعود العافية إلىٰ الأمة الإسلامية بظهور شخصية مثل: صلاح الدين رحمه الله؛ فتعود الأمة إلىٰ مركز الصدارة من جديد، وتضيع عليهم بذلك الفرصه الحالية النادرة.

٣ ـ وجود معوقات حقيقية تقف بشدة في وجه الطريق السابق، ويتمثل ذلك في أمرين:

أ ـ طبيعة الدين الإسلامي الذي يستحيل عملياً تغييره أو تبديله؛ وذلك للترابط الشديد بين أحكامه وتشريعاته وأدلته في سائر الجوانب؛ لذلك فإن محاولة التغيير في جانب يكشفه جانب آخر؛ ولذلك فإن التغيير لا يمكن حدوثه عملياً إلا إذا حدث التغيير في جميع الجوانب: في العقيدة والشريعة، في التفسير والحديث، في التاريخ والتراث، في الأوضاع الاجتماعية والشرائع العملية التي

تمثل نوعاً من الإجماع العملي بين المسلمين، وهذا الأمر ليس بالهين ولا اليسير، فهناك عشرات الآلاف من الكتب المؤلفة في العقيدة والحديث والفقه والتفسير والتاريخ والسير والغزوات وغير ذلك، وكل ذلك مكتوب بلغات متعددة؛ فكيف يمكنهم ذلك؟ إنه أمر فوق طاقتهم رغم تقدمهم وإمكاناتهم وإرادتهم، وهذا يمثل نوعاً من التحدي لهم، وصدق ربي العظيم؛ إذ يقول: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [**الحجر**: ٩].

ب ـ وجود فئة من الناس قيضهم الله ـ تعالىٰ ـ لحفظ دينه ونصرته، أخذت علىٰ عاتقها رصد محاولات التغيير والتزييف وكشفها والإعلان عنها، رغم كل الصعوبات التي تواجههم، وهذه الفئة هي جزء من الطائفة المنصورة التي امتدحها الرسول ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك»[(١)].

٤ ـ حالة الضعف الشديد التي تخيم علىٰ المنطقة العربية والإسلامية؛ حيث دوله مفككة، وأغلب زعاماته هزيلة جوفاء، وشعوبه ما بين مقهور مغلوب علىٰ أمره وبين جاهل غارق في تحصيل شهوات الدنيا وحطامها، وهو بذلك قد وصل إلىٰ درجة شديدة جداً من الضعف، لم يصل إليها من قبْل، لا في زمن الحروب الصليبية، ولا في زمن التتار، ولو صاح صائح فيهم لخرّ كثير منهم لاسْتِهم من شدة الخوف.

٥ ـ حالة الاستعجال الشديد لإحداث ذلك التغيير، لقد بدا الأمريكان في حرصهم الشديد علىٰ إحداث التغيير، وضغطهم في سبيل تحقيقه، وكأنهم يسابقون شيئاً يخشون أن يسبقهم.

هذه أهم العوامل ـ فيما رأيت ـ التي ساعدت علىٰ اللجوء إلىٰ خيار القوة، لقد كانت الخطط مُعدّة وجاهزة لضرب بعض بلاد المسلمين وغزوها واحتلالها،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث رقم ٢٢٥، ومسلم و(اللفظ له): كتاب الإمارة: باب قول النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي، حديث رقم ٣٥٤٤.

ولا ينقص إلا صدور الأوامر بالتنفيذ، وظل الأمريكيون يتحينون الفرصة المناسبة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الخطط المعدة، ولم يطل بالأمريكيين الصبر - بعد إعداد خططهم وترتيب أمورهم - فقد جاءتهم الفرصة التي كانوا ينتظرون مثلها، ووقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للسنة الأولىٰ بعد الألفين بالتقويم الميلادي؛ وكانت بالنسبة لهم فرصة ما بعدها فرصة؛ فقد هيأت لهم الجو بالكلية، وأفسحت الطريق أمامهم بلا منازع، حتىٰ لم يتمالكوا أنفسهم - من شدة حقدهم علىٰ المسلمين وفرحهم بالفرصة التي واتتهم - أن يحددوا الجاني ومكانه، والعقوبة التي ينبغي إنزالها به، من قَبْل أن تتوفر لهم أية أدلة أو قرائن أو شيء، وظهر علىٰ ألسنتهم ما كان مخبوءاً في صدورهم، حتىٰ قال رئيس أمريكا معلناً عن خطوته القادمة: «سنشنها حرباً صليبية»، وبدأ يعلن كثير من الساسة في أمريكا وبريطانيا و إيطاليا وغيرهم القَدْح في الإسلام وشريعته.

ولِي رغبة بالتوقف قليلاً عند هذه النقطة؛ فإن بعض المتغربين من بني جلدتنا الذين لا يرون فيما يصدر من أمريكا وحلفائها إلا الخير والعدل والأمن، رأىٰ أن هذه الكلمة التي قالها رئيس أمريكا إنما هي فلتة لسان لا تعبر عن الحقيقة، وأن الرجل من هول الصدمة التي أصابته جعلته يقول هذه الكلمة التي لا تعبر عن توجه أمريكا الحضاري الإنساني، ولنرجع إلىٰ التاريخ المعاصر لا أقول البعيد، وإنما التاريخ المعاصر - لنرجع قليلاً - لنرىٰ ما قاله رئيس أمريكا هل هو فلتة لسان، أم أنه اتجاه حقيقي عند الغرب يعبر عما في صدورهم تجاه المسلمين.

يقول د/ محمد محمد حسين في كتابه الاتجاهات الوطنية «وهذا هو اللورد (ويفل)، وهو من كبار قوادهم وساستهم، ينقل عن إحدىٰ المجلات الإنجليزية صورة رمزية للقائد الإنجليزي اللنبي في عودته من حرب فلسطين، وقد كتب تحتها العودة من الحروب الصليبية»[1]، «وأرسل أسقف نيويورك إلىٰ رئيس أساقفة (كانتربري) برقية بالنيابة عن مائة أسقف، وشكره علىٰ المساعي التي يبذلها في«الحروب الصليبية» التي تبذل ضد بقاء الأتراك

(١) «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» ٢/ ٢٤.

في الآستانة[١] » ويذكر الأنشودة التي كان يرددها الجندي الإيطالي وهو ذاهب إلىٰ ليبيا : « يا أماه! أتمي صلاتك ولا تبكي، بل أضحكي وتأملي .

ألا تعلمين أن إيطاليا تدعوني .

وأنا ذاهب إلىٰ طرابلس فرحاً مسروراً .

لأبذل دمي لسحق الأمة الملعونة .

ولأحارب الديانة الإسلامية التي تجيز البنات الأبكار للسلطان، سأقاتل بكل قوتي لأمحو القرآن . . . . . إلخ »[٢] .

«قال (أيوجين روستو) رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الرئيس جونسون لشؤون الشرق الأوسط حتىٰ عام١٩٦٧م : «يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية، ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية، لقد كان الصراع ممتداً ما بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطىٰ، وهو مستمر حتىٰ هذه اللحظة بصورة مختلفة، ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامي للتراث المسيحي .

إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي : في فلسفته، وعقيدته ونظامه؛ وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي، بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام، وإلىٰ جانب العالم الغربي

---

(١) «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» ٢/ ٢٤، والأتراك هم المسلمون، وهم رعايا دولة الخلافة .

(٢) السابق ٢/ ١٦٥، وهو كاذب في قوله «تجيز البنات الأبكار للسلطان»؛ فليس هذا في دين المسلمين ولا في تاريخهم، والعرض عند المسلمين أولىٰ ما يحرصون عليه، ولكن هذا الذي يذكره إنما هو في دين النصارىٰ، وما فساد القساوسة في الأديرة مع الراهبات ببعيد .

والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها»[١].

«وقف مندوب أمريكا في هيئة الأمم قائلاً: إن الصراع الحقيقي في الشرق ليس بين العرب واليهود، إنما الصراع الحقيقي هو ما بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب، فإذا استطعنا أن نزيح حضارة الإسلام عن ميدان الصراع هان علينا تصفية القضية، وسهل علينا الجمع ما بين العرب واليهود»[٢]، وهذا يفسر تفريغ القضية الفلسطينية علىٰ مدىٰ عدة عقود من بعدها الإسلامي، سواء بفعل بعض المنظمات الفلسطينية، أو بعض الأنظمة العربية المخدوعة بمثل تلك الكلمات.

«قال باترسون سمث في كتابه: «حياة المسيح الشعبية»: «باءت الحروب الصليبية بالإخفاق، لكن حادثاً خطيراً وقع بعد ذلك، حينما بعثت إنجلترا بحملتها الصليبية الثامنة؛ ففازت هذه المرة. إن حملة «اللنبي» علىٰ القدس أثناء الحرب العالمية الأولىٰ هي الحملة الصليبية الثامنة والأخيرة»[٣].

ويؤكد صليبية الفرنسيين ما قاله «بيدو» وزير خارجية فرنسا عندما زاره بعض البرلمانيين الفرنسيين، وطلبوا منه وضع حد للمعركة الدائرة في «مراكش» فأجابهم: «إنها معركة بين الهلال والصليب»[٤].

«قال (راندولف تشرشل): لقد كان إخراج القدس من سيطرة الإسلام حلم المسيحيين واليهود علىٰ السواء. إن سرور المسيحيين لا يقل عن سرور اليهود؛ لأن القدس قد خرجت من أيدي المسلمين، وقد أصدر الكنيست اليهودي ثلاث قرارات بضمها إلىٰ القدس اليهودية، ولن تعود إلىٰ المسلمين في أية مفاوضات مقبلة ما بين المسلمين واليهود»[٥].

«نشرت مجلة (الأمة) أن رئيس أمريكا (ريجان) وجّه إليه أحد الصحافيين سؤالاً نصه: «متىٰ تنتهي مهزلة ما يحدث في بيروت والدماء تنزف؟»؛ فأجاب

(١ ـ ٢ ـ ٣) عودة الحجاب ١/ ٩٥، وانظر مراجعه في ذلك.
(٤) السابق١/ ٩٦ـ٩٧.
(٥) السابق ١/ ٩٧.

رئيس أمريكا في غرور واضح: إننا لا زلنا صليبيين، ولا بُدّ من إنهاء المناوشات بين المسلمين واليهود، وحماية أتباع المسيح في لبنان من المسلمين الغرباء»[١]، ويقول الرئيس الأمريكي بوش نفسه: «وعلى الرغم من أن الحرب على أفغانستان توشك على نهايتها، فإن أمامنا طريقاً طويلاً ينبغي أن نسيره في العديد من الدول العربية والإسلامية، ولن نتوقف إلى أن يصبح كل عربي ومسلم مجرداً من السلاح، وحليق الوجه، وغير متدين، ومسالماً ومحباً لأمريكا، ولا يغطي وجه امرأة»[٢].

ونشرت (النيويورك تايمز) في ١١/ ٣/ ٢٠٠٣م أن بوش قال لأحد أصدقائه عندما كان حاكماً لولاية تكساس: «إن الله يريده أن يترشح للرئاسة، وأنه أوعز للولايات المتحدة بأن تقود حملة صليبية تحريرية في الشرق الأوسط»[٣]؛ تعالى الله عما يقول الكاذبون الظالمون.

وحضر (توني بلير) رئيس وزراء بريطانيا وحليف بوش في حربه الصليبية، في قداس مع جنوده في البصرة؛ فكان مما قال: «أماماً جند النصارى الزاحفين إلى الحرب، يتقدمكم صليب السيد المسيح، عيسى الملكي، يقود الزحف ضد العدو...» إلى آخر ما قال[٤].

وقد شبه الجنرال الأمريكي (وليام بويكن) الحرب على الإرهاب بنضال المسيحية ضد الإسلام[٥].

ولعل ما نقلته هنا - وما تركته أكثر[٦] - كافٍ في بيان أن فكرة الحروب

(١) السابق ١/ ١٠٠.
(٢) في خطاب له ألقاه أمام الكونجرس في ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣م، نقلاً عن موقع الفوائد.
(٣) نقلاً عن موقع الفوائد.
(٤) نقلاً عن شبكة الصحوة الإسلامية.
(٥) نقلاً عن موقع الجزيرة نت ٢٥/ ٨/ ١٤٢٤هـ.
(٦) هناك أقوال كثيرة جداً لهم في ذلك المجال، فانظر كتاب «عودة الحجاب» مرجع سابق، وكتاب «الشريعة الإسلامية لا القوانين الجاهلية» د/ عمر الأشقر، وكتاب «قادة الغرب يقولون: دمروا الإسلام وأبيدوا أهله» محمود أمين العالم.

الصليبية في علاقة الغرب مع المسلمين أو في علاقة المسيحية بالإسلام هي فكرة محورية، موجودة عند البريطانيين كما عند الفرنسيين والإيطاليين والأمريكيين، سواء كانوا ساسة أوحكاماً أو مفكرين، وهذا هو الذي يحكم تصرفاتهم؛ فليس ما قاله رئيس أمريكا زلة لسان، نتيجة انفعال أو غضب، بل هو نهج وطريق يأخذه بعضهم عن بعض، ولعل ما تقدم ذكره من النقولات يكشف لغير المتبصر حقيقة دعوىٰ المطالبة بتجديد الخطاب الديني.

بعد هذه الوقفة القصيرة أعود فأقول: في ظل تلك التوترات المحمومة والمصطنعة إلىٰ حد كبير ـ بعد ذلك الحدث ـ وفي ظل ترويج مصطلح «الإرهاب» وإلصاقه بالإسلام والمسلمين، والدعوة إلىٰ مقاومته والقضاء عليه، حفاظاً علىٰ السلم العالمي ـ زعموا ـ رفع الصليب رايته، وبدأ القتال.

لقد تمخضت الجلبة الناتجة من هدير المدافع، وأزيز الطائرات، وانفجار القنابل والصواريخ عن مآسٍ كثيرة؛ حيث تهدمت المدن العامرة علىٰ أهلها، وصارت خراباً، وتقطعت أجساد النساء والشيوخ والأطفال، وتحولت إلىٰ أشلاء مبعثرة بين الأنقاض وفي الطرقات، كما تمخضت عن الطلب المقرون بالتهديد العسكري بتغيير الدين تحت مسمىٰ «تجديد الخطاب الديني».

لقد طولب المسلمون بذلك صراحة، ووضعوا بين خيارين: إما الاستجابة، وإما مواجهة الحرب وتحمل العواقب التي من ضمنها: إزالة الأنظمة الحاكمة، واحتلال البلدان والاستيلاء علىٰ الثروات، وحرمان شعوبها منها. لقد بلغ الهلع ببعض الأنظمة مبلغه؛ فأدىٰ إلىٰ التجاوب السريع مع الطلبات، بل مع الإشارات الأمريكية. «ذكرت صحيفة الوطن القطرية أن الولايات المتحدة طلبت إلغاء مناهج التعليم الديني في الوطن العربي، وكشفت الصحيفة النقاب عن دراسة أمريكية مطولة حول الجماعات الإسلامية... التوصية الرئيسة التي خرجت بها الدراسة تدعو إلىٰ ضرورة إلغاء التعليم الديني في المنطقة العربية باعتباره (الوعاء) الذي يتخرج منه الإرهابيون حسب ما أوردته الدراسة بالنص،

وربطت جهات عربية مطلعة بين قرار الحكومة اليمنية بإغلاق المعاهد الدينية وبين الطلب الأمريكي، ويشكل القرار الحكومي اليمني الذي أحدث أزمة. . بداية لسلسلة إجراءات متوقعة مشابهة، سوف تقدم عليها حكومات عدد من الدول العربية»[١]، ولم يطل الانتظار بهذا المتوقع فقد طالعتنا الأخبار بأن مجلس المحافظين في بلد عربي كبير اتخذ قراراً بعدم السماح ببناء معاهد دينية جديدة؛ وعلّل ذلك بعدم الحاجة إليها، كما أخذ قراراً بتحويل المعاهد التي بدئ فيها من غير تصريح إلىٰ مدارس لمحو الأمية.

وطالب السيناتور (جوزيف بيدان) رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بإبلاغ بعض الدول العربية الخليجية بضرورة التوقف عن دعم المدارس الدينية التابعة لها، وإلا ستكون هناك عواقب وخِيمة لها ولغيرها[٢]، هم يشنون حربهم علينا باسم الصليب، وليس في هذا تطرف أو إرهاب، ونحن يجب علينا إغلاق معاهدنا الدينية ومنع التعليم الديني؛ لأن ديننا يخرج إرهابيين؛ فديننا دين الإرهاب، أما صليبهم فهو صليب الرحمة والتسامح والإنسانية، هل هناك أوضح من ذلك؟ وهل يحتاج أحد أن يعلق؟

يطالب الرئيس الأمريكي العالم كله، ومن ضمنهم العرب والمسلمون بالمساعدة والمعاونة في القضاء علىٰ الإرهاب، والإرهاب كما تقدم ـ عند الصليبيين ـ إنما يخرج من الإسلام، ومن ثم فإن المطلوب الحرب علىٰ الإسلام نفسه، وهو يطلب من المسلمين المساعدة في ذلك، ثم يشهر في وجوههم سلاحه: «من ليس معنا فهو ضدنا»؛ فالعرب والمسلمون مطالبون بمحاربة الإسلام؛ لأن الإسلام في المفهوم الأمريكي هو الذي يخرج الإرهابيين، ومن لم يساعد من العرب والمسلمين في هذه الحرب فهو ضد أمريكا، ومن كان ضد أمريكا فلا يلومنّ إلا نفسه، وعليه أن يتحمل التبعات والعواقب. إن هذا السلاح

(١) انظر: «القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب»، د/ محمد عبد الله السلومي، ص ١٨٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨٧.

الذي يشهره بوش في وجه العرب والمسلمين علىٰ الأخص هو أكثر إرهاباً مما يدعي هو محاربته من الإرهاب، وهذا محلل أمريكي يصور الحرب علىٰ الإسلام أبلغ تصوير فيقول: «إذا كان تاريخ ١١/ ٩ في الحقيقة بداية الحرب العالمية الثالثة؛ فعلينا أن نفهم ما تقصده هذه الحرب، وعلينا أن لا نكافح لاستئصال الإرهاب. . . الإرهاب فقط أداة. . نحن نحارب لهزيمة الأيديولوجية. . . . التدين الدكتاتوري. . . . يجب أن يُقاتل في المدارس والمساجد والكنائس والمعابد، ولا يمكن أن يهزم بدون مساعدة الأئمة والأحبار والكهنة»[1]؛ فالحرب إذن علىٰ الدين وهي حرب شرسة؛ حيث يُقاتل في المساجد والمدارس، ويُستعان فيها بالأئمة المضلين.

وهذه الحرب يطلقون عليها حرب العقائد والأفكار، وهي أوسع بكثير مما يسمونه (الحرب علىٰ الإرهاب) وأخطر؛ لأن ذلك يتطلب العمل علىٰ تغيير القواعد والأسس الشرعية (التي ينتج عنها الإرهاب في المفهوم الأمريكي).

من المعلوم أن أمريكا اتهمت شخصاً واحداً بتدبير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن طريق جماعته، واتهمت دولة واحدة بأنها استضافتهم؛ فما بالها أعلنت أن الحرب ستشمل ستين دولة، وأنها قد تستمر عشر سنوات؟ وقد بدأت أمريكا ذلك باحتلال أفغانستان، وإسقاط نظام الحكم فيها، وكذلك فعلت مع العراق، وهي تلوح في صحفها وفي مجالس شيوخها ونوابها بأسماء دول أُخرىٰ، وهي بالطبع دول إسلامية وعربية، وهي بالقطع ستفعل من ذلك ما تقدر عليه، ولن يردها عن ذلك إلا منطق القوة الذي لا تؤمن بغيره؛ فهل وضحت الصورة؟ قد يدعو الرئيس الأمريكي أو غيرُه من الصليبيين بعضَ المسلمين أو زعمائهم إلىٰ تناول طعام الإفطار في رمضان، وقد يصرح هو أو غيره من المسؤولين أنه ليس ضد الإسلام أو المسلمين، وإنما هو ضد الإرهاب، ووظيفة الكاتب الأمين أن لا يردد هذه الكلمات وأشباهها، وهو يعلم علم اليقين أنها

(١) «القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب»، ص ٢٤٩، والمحلل هو (توماس فريدمان) المحلل السياسي الشهير، وقد قال ذلك في صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠١م.

كلمات جوفاء تقال في المناسبات والمجاملات، إنما عليه أن يكشف عن الحقيقة التي توصل إليها، ويبين ما يناقض هذه الكلمات من قول وعمل، حتىٰ لا يكون مشاركاً في خداع قومه؛ فقد قال (نابليون) للمصريين حينما غزا مصر: جئت لآخذ لكم حقكم ممن ظلمكم من حكامكم؛ وذلك مثل ما يقول الأمريكان ـ وهم يخربون المدن، ويهدمون البيوت، ويقتلون الرجال والنساء والولدان ـ: جئنا لنشر العدالة والحرية والديمقراطية والمحافظة علىٰ حقوق الإنسان؛ ولعله مما يبين ويوضح معنىٰ العدالة والحرية والديمقراطية والمحافظة علىٰ حقوق الإنسان ـ في فهم هؤلاء ـ أن تعلم أن قائد الاحتلال الأمريكي للعراق يرفض النص في دستور الدولة علىٰ أن الإسلام المصدر الرئيس للتشريع؛ فتحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية والمحافظة علىٰ حقوق الإنسان لا يمكن حدوثه ـ في فهم الأمريكان ـ إلا بإبعاد الإسلام دين الشعوب المسلمة، وتنحيته عن القيادة والحكم.

وبالوصول إلىٰ الطور الخامس يكون مسلسل تحريف الدين وتغييره قد وصل إلىٰ منتهاه، وبدا أن الثمرة المرجوة قد أينعت وحان قطافها، لكن هل ستُقطف الثمرة فعلاً، ويحقق الصليبيون مرادهم؟ هل يتم تطوير الدين وتحويره؛ بحيث لا يعارض تطلعات الغرب النصراني في السيطرة مرة أخرىٰ علىٰ بلاد المسلمين، ولا يقف في مواجهتهم، ولا يشهد عليهم بالكفر والشرك، ولايحض علىٰ جهادهم؟ وهل ستلغىٰ أحكام أهل الذمة، وأحكام البراءة من المشركين، وموالاة المؤمنين؟ وهل سيتمكن اليهودي والنصراني من الزواج من المسلمات؟ وهل سيباح التعامل بالربا، وتشرب الخمور في الشوارع، وتخرج النساء من بيوتهن سافرات متبرجات متخذات للأخدان؟ وهل سيصبح الزنا بالنساء وإتيان الرجال في أدبارهم من قبيل الحرية الشخصية التي يحق لكل أحد ممارستها بالتراضي بين الأطراف؟ إلىٰ غير ذلك مما يريد الغرب حصوله في بلاد المسلمين، ونبادر ونقول: رغم قوة الآلة العسكرية التي يمتلكها الغرب، والتي تكفي لتدمير العالم عشرات المرات (لو قدر له أن يعود كما كان بعد كل تدمير)، وكثرة الحشود، والإمكانات المادية الضخمة، والتقدم التقني الهائل، إن هذا لن يكون بمشيئة الله تعالىٰ، وتلك جملة يأتي تفصيلها في نهاية هذه الرسالة.

دوافع الغرب النصراني لمحاولة تجديد (تحريف) الخطاب الديني في الإسلام

هناك العديد من الأمور التي تدفع الغرب النصراني دفعاً، وتحرضه على تحريف الإسلام وتغييره، فمن ذلك:

١ ـ إزالة العوائق أمام المخططات الاستعمارية:

إن الإسلام بالنسبة للغرب النصراني ومعه اليهود هو الصخرة الصماء، والعقبة الكأداء التي تعيق تحقيق مخططاتهم لنتائجها، والتي تتكسر عليها أمواج غزواتهم العاتية، وهم يدركون من خلال معرفتهم بالإسلام، ومن خلال الخبرة المكتسبة من احتكاكهم بالمسلمين في الحروب الصليبية التي استمرت قرابة قرنين من الزمان، وفي غيرها أنه لا أمل في نجاح حملاتهم، أو تحقيق مخططاتهم لنتائجها، ما دام الإسلام في ميدان المعركة، رغم ما يمتلكونه من سلاح وعتاد وخبرة تكنولوجية متقدمة، ويصبح إخراج الإسلام من ميدان المعركة هو شرط أساس لنجاحهم واستقرارهم في بلاد المسلمين، ولا يمكن إخراج الإسلام من المعركة إلا في ظل عملية تغيير واسعة النطاق تُجرىٰ في البناء العقدي والشرعي، ولما كان هذا أيضاً متعذراً بغير غطاء من الخداع والتضليل؛ ظهرت الدعوة إلىٰ «تجديد الخطاب الديني» التي حقيقتها تحريف الدين. إنه لمن أكبر الخيانة لله ولرسوله والمؤمنين إجابة هؤلاء لما يريدون أو مساعدتهم عليه، وانظر إلىٰ عداوتهم للإسلام، وماذا يكيدون له؟ «وقف (غلادستون) رئيس وزراء إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر في مجلس العموم البريطاني، وقد أمسك بيمينه القرآن المجيد، وصاح في أعضاء البرلمان قائلاً: إن العقبة الكؤود أمام استقرارنا بمستعمراتنا في بلاد المسلمين في شيئين، ولا بُدّ من القضاء عليهما مهما كلفنا الأمر: أولهما: هذا الكتاب، وسكت قليلاً بينما أشار بيده اليسرىٰ نحو الشرق، وقال: «وهذه

الكعبة»، وقال أيضاً: «ما دام هذا القرآن موجوداً في أيدي المسلمين، فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون هي نفسها في أمان»، وقال: «لن تستقيم حالة الشرق ما لم يرفع الحجاب عن وجه المرأة، ويغطى به القرآن»[١].

وقال الحاكم الفرنسي في الجزائر في ذكرى مرور مائة سنة على احتلال فرنسا الصليبية للجزائر: «إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون هذا القرآن، ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن العربي من وجودهم، ونقتلع اللسان العربي من ألسنتهم»[٢] وأقوالهم في ذلك كثيرة، وهذا يفسر حرصهم الآن على ما يسمونه «بتجديد الخطاب الديني».

٢ ـ الاستعداد والتجهيز للمعركة الفاصلة:

يشعر الغرب النصراني ـ وفق معتقداتهم الدينية المحرفة ـ أن الحرب الفاصلة التي يسمونها «هرمجدون» والتي ستدور رحاها بين المسلمين والنصارى، قد اقترب زمنها، وأن المسلمين لم يعد لهم ما يستندون إليه في هذه المعركة إلا الدين، ولخبرة الصليبيين ومعرفتهم بقدرة الإسلام على شحذ همم أصحابه لقبول التحدي النصراني، والصمود أمامه لفترة طويلة ـ رغم التخلف التقني وضعف التسليح البالغ ـ وقدرته على استيعاب موجات الهجوم النصراني واحتوائها، ومن ثم الكرّ وتحقيق النصر في النهاية؛ فإنهم يرغبون بشدة أن يدخل المسلمون هذه الحرب وأيديهم خاوية من أهم سلاح لديهم؛ لذا كان لا بُدّ من العمل على تحريف هذا الدين. إن من يستجيب للرغبات الغربية في ذلك ويساعدهم عليه، حتى ينجو ـ بزعمه ـ من البطش وغيره هو شخص غارق في الوهم والضلال؛ أولاً: لمخالفته لشرع الله في إعانة الكافر على المسلم، وفي تحريف الدين.

ثانياً: لظنه أن مسارعته فيهم تنجيه من بطشهم؛ فإنهم ما فعلوا ذلك ولا طالبوا به، أو حرصوا عليه إلا لينتزعوا من الأمة كل سلاح في أيديهم، حتى

(١) «عودة الحجاب» الشيخ / محمد بن إسماعيل المقدم ١/ ٩٨ ـ ٩٩ ومراجعه.
(٢) الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية د/ عمر سلميان الأشقر، ص ٨٧ ومراجعه.

إذا حانت ساعة الذبح، لم يجدوا في ذلك عناءً، وقاموا بذبح الجميع، وما مثل هذا النوع من الناس إلا كمثل من ألقىٰ بنفسه من شاهق جبل، لينجو من قرصة بعوضة سمع طنينها ولم يرها؛ فكان في فعله ذلك هلاكه المحقق.

ثالثاً: لظنه أن تفوق الكفار علىٰ المسلمين سيظل أبد الدهر، وقد أكذب الله ـ تعالىٰ ـ هذا الظن، وقال: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠][(١)].

٣ ـ إيقاف مقاومة العولمة:

في ظل التقدم التقني الغربي الذي لا يكاد ينافس أراد الغرب فتح أبواب أسواق الدول، خاصة المتخلفة تقنياً ـ ومنها بالطبع الدول العربية والإسلامية ـ أمام منتجاتهم بدون عوائق، وتصدير نمطهم الاستهلاكي في تعاملهم مع ملذات الحياة؛ تضخيماً للمكاسب المتحصلة من وراء ذلك؛ فكان أن أبرم لذلك الغرض الاتفاقية التي عرفت باسم «اتفاقية الجات»، وتمّ التوسع فيها بإدخال أكثرية دول العالم فيها، وتعززت بذلك مكانة المنظمة العالمية للتجارة، وتمخض عن ذلك كله ما ذاع واشتهر باسم «العولمة» ـ خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي ـ التي تحاول دمج العالم كله في نسق واحد من الثقافة والاقتصاد والأخلاق، وهو النسق الغربي بالطبع، وهذا الدمج يرفضه الإسلام؛ لأنه أوسع وأشمل وأدق وأصدق من أن يندمج مع هذا الخليط الرديء من الأخلاق والثقافات والأفكار؛ فكان لا بُدّ من عملية تحريف (تجديد) الخطاب الديني التي تعني إجراء تغييرات واسعة النطاق في العقيدة والشريعة والثقافة، حتىٰ يقبل الإسلام أن ينصهر ويذوب في ذلك الخليط الرديء.

٤ ـ الاستمرار في الانفراد بقيادة العالم:

ترىٰ أمريكا ومعها الغرب الصليبي أنهم استطاعوا من خلال احتكارهم للقوة العسكرية، وآلتها العاتية، السيطرة علىٰ بقية دول العالم، كما أنهم

---

(١) انظر: افتتاحية «مجلة البيان» العدد ١٩٥ بعنوان «وتلك الأيام نداولها بين الناس».

استطاعوا كسر إرادة الدول العربية والإسلامية، وتحويلها إلىٰ أتباع هزيلة، وإرغامها علىٰ تسليم الشطر الأعظم من أرض فلسطين لليهود؛ وذلك بعدما قضوا علىٰ الخلافة العثمانية، وحالوا دون رجوعها مرة أخرىٰ، لكن استمرارهم في الانفراد في قيادة العالم له متطلبات، أهمها أن يُحال بين من لديهم القدرة علىٰ المنافسة، وزعزعة المركز القيادي الغربي وبين مصادر قوتهم التي تساعدهم علىٰ ذلك، ولا شك أن المسلمين هم المرشحون لقيادة العالم إذا ظلوا محافظين علىٰ دينهم وتميزهم الحضاري والأخلاقي، وهذا ما يعترف به قادة الغرب أنفسهم؛ فقد صرح الأمين العام لحلف الأطلسي - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - أن العدو الذي يعمل الحلف لمواجهته هو الإسلام، ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون: «إننا لا نخشىٰ الضربة النووية، ولكننا نخشىٰ الإسلام والحرب العقائدية»، كما يقول: «إن العالم الإسلامي يشكل واحداً من أكبر التحديات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في القرن الحادي والعشرين»[١]؛ لذلك كانت الدعوة إلىٰ «تجديد الخطاب الديني» تطبيقاً لما عرف بنظرية «الحرب الاستباقية»، ولكن في مجال الأفكار والنظريات، وبتغيير الدين أو بعضه يفقد المسلمون مسوغات الأهلية لقيادة العالم، وفي هذه الحالة يظل الغرب قائداً من غير منافسة.

٥ - نهب ثروات البلاد وسرقة خيراتها:

ترىٰ أمريكا والغرب معها أنهم قد قفزوا في مجال صناعة السلاح التقليدي وغير التقليدي قفزة ضخمة جداً؛ محدثة بذلك فجوة ضخمة بينها وبين دول العالم الثالث في ذلك، وأن هذه الفجوة غير مقدور علىٰ تجاوزها في المنظور القريب، والمسلمون الذين تحوي بلادهم كثيراً من الكنوز والثمرات والمواد الخام مندرجون في دول العالم الثالث؛ فلماذا الصبر عليهم والقبول بتحكمهم في هذه

---

(١) نقلاً عن موقع الفوائد.

الثروات؟ ولماذا لا تقدم أمريكا والغرب معها على الاستيلاء على تلك الثروات تحت أي مسمى من المسميات[١]؟ لاسيما وأن لهم تاريخاً حافلاً في ذلك؛ فقد استعمروا بلاد المسلمين في العصر الحديث قرابة قرن ونصف من الزمان، نهبوا خلالها ثرواتها، وأكلوا خيراتها، وقتلوا رجالها، بلا أدنى مسوغ غير النهب والسلب، إذا كان هذا مسوغاً، والغرب لا يمكنه فعل ذلك مرة أخرى إلا إذا أمكنه أن يبعد عن ميدان المعركة من يجاهدهم ويقاتلهم و يكشف حيلهم ويفضح أمرهم: وهو الدين؛ فكان لا بُدّ من العمل على تغيير الدين.

٦ ـ الجري وراء سراب بعض النظريات الفلسفية:

ظهر في العالم الغربي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة أطروحة لمفكر أمريكي يدعى (فوكوياما)؛ تقول: إن التاريخ قد انتهى، ومعنى نهاية التاريخ أن تطور البشرية في المجال الفكري والتنظيمي قد وصل إلى أقصى مداه؛ أي: وصل إلى القمة التي لا يمكن أن يكون بعدها شيء، ومراده بذلك الفكر وتلك التنظيمات: (الفكر الليبرالي بتنظيماته الديمقراطية)، ويرى (فوكوياما) أن العقبة والتحدي الذي يواجه الفكر الليبرالي: هو الحضارة الإسلامية، ومن ثَمَّ يصبح مفهوم لدينا لماذا يحاول الغرب تحريف (تجديد) الخطاب الديني الإسلامي.

وظهرت بعد نظرية «نهاية التاريخ» نظرية أخرى عن «صدام الحضارات» لمفكر أمريكي أيضاً يدعى (هانتنجتون)؛ حيث يرى (هانتنجتون) أن الصدام بين الدول لن يكون في الأصل بدافع العقائد أو الاقتصاد، وإنما سيكون صداماً بين الحضارات، وهو يرى أن الحضارة الإسلامية هي التي تتحدى المصالح والقيم الغربية، وسيكون مركز الصراع في المستقبل بين الغرب وبين عدد من الدول

---

(١) بعد سقوط نظام الحكم في العراق جراء عدوان أمريكا وحلفائها استصدرت أمريكا وحلفاؤها قراراً من (الأمم المتحدة) يلغي قرار الحظر السابق على تصدير النفط العراقي، وقد بدأ التصدير من نفط العراق فعلاً حتى من قبل قيام حكومة في العراق، فمن الذي يبيع، ومن الذي يقبض الثمن في بلد محتل ليس فيها حكومة؟

الإسلامية، ويقدم حلاً لهذه المشكلة على المدى القصير وعلى المدى الطويل، ويقدم ضمن ما يقدم من حلول: إضعاف الدول الإسلامية عسكرياً، وتأييد المجموعات المتغربة (العلمانية) في البلاد الإسلامية، مع العناية بالتسلح العسكري، وإقامة التعاون والمحافظة عليه مع روسيا واليابان، وداخل الحضارة الغربية.

ويرى (ها نتنجتون) أن المشكلة مع الحضارة الإسلامية لا تكمن في الأصولية الإسلامية إنما تكمن في الإسلام نفسه، ويرى أن الإسلام يرفض التغريب؛ فلذلك يكون الصدام بينه وبين الغرب، ويقدم الحل لتلافي الصدام، وهو الاندماج وقبول التغريب، وإلا فالبديل هو الصدام[١]، ومن هنا يتبين أيضاً لماذا يحرص الغرب على تحريف (تجديد) الخطاب الديني.

أهداف أمريكا والغرب من حملة تجديد الخطاب الديني:

تبرز أهداف هذه الحملة على عدة محاور أهمها:

١ ـ إفقاد الإسلام أهم خصائصه وهي الثبات؛ ثبات الأحكام الشرعية وعدم قدرة أحد على تغييرها، وهي التي تمثل العقبة الكؤدد أمام الجهود الغربية لتحريف الدين.

٢ ـ التمكين للحداثه والعلمانية وإبعاد الدين عن الحياة.

٣ ـ ضمان عدم عودة الإسلام إلى موقع الريادة؛ لأن الإسلام هو المرشح الوحيد في العصر الحاضر الذي يملك المقومات الرشيدة لقيادة العالم بديلاً عن الغرب.

٤ ـ ضمان أمن اليهود، وتأكيد استيلائهم على فلسطين بالكامل، وتحقيق

(١) انظر عرضاً جيداً لهاتين النظريتين في التقرير الارتيادي الأول الصادر عن مجلة البيان، ص٦٥ـ٨٢ د/ إبراهيم الناصر.

حلمهم في تكوين دولة إسرائيل الكبرىٰ من النيل إلىٰ الفرات، مع أجزاء من بعض الدول الخليجية، كما هو مرسوم علىٰ خريطتهم المعلقة علىٰ جدار المجلس النيابي «الكنيست».

٥ ـ تمكين الجمعيات والمؤسسات التنصيرية من العمل في بلاد المسلمين بغير عوائق أو مضايقات؛ لإخراج الناس من الإسلام دين الحق إلىٰ النصرانية دين الباطل.

٦ ـ ضمان استغلال موارد البلاد الإسلامية، وضمان تدفق البترول والمواد الخام بالسعر الذي تحدده، وبغير سعر أحياناً.

٧ ـ محاولة فرض هيمنة الثقافة الأمريكية: هيمنة الثقافة الأمريكية في بلاد المسلمين أضعف بكثير من الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ وذلك لدور الدين الإسلامي في تكوين ثقافة الشعوب المسلمة تكويناً يصعب اختراقه علىٰ مستوىٰ العامة؛ لذا فإن محاولة تجديد (تحريف) الخطاب الديني تكون إحدىٰ الوسائل التي تصب في فرض الهيمنة الثقافية الأمريكية.

نماذج من الفكر التجديدي الذي يُراد له أن يسود

الأفكار والتصورات الإنسانية تنبع من الخبرة المتراكمة من حقول المعرفة وتتأثر بها، ومع اتساع المعرفة وتعدد مستوياتها؛ فإن هذه التصورات قابلة للتغير، حتىٰ إنها من الممكن أن تخرج من الشيء إلىٰ نقيضه، والدين ليس تصوراً بشرياً، نابعاً من تراكم الخبرة؛ وعلىٰ ذلك فالتجديد الصحيح ـ كما ذكرنا ـ لا يغير الدين، وإنما يحافظ عليه، وهناك من دعاة التجديد من يتعامل مع الدين كأنه تصور بشري يتغير بتغير أُطر المعرفة، لكنه غير قادر علىٰ الجهر بذلك بين المسلمين؛ فيستخدم لذلك الألفاظ الموهمة والتعبيرات الملتوية، ليحقق من دعوته ما يريد من غير أن يثير الناس عليه، لكن منهم من يأبىٰ ذلك، ويصر علىٰ المواجهة، فيعترف بكل صدق ـ لا محبة في الصدق إنما لأمن العقوبة ـ بمرادهم بالتجديد، وسوف نعرض هنا لعدة نماذج لذلك الفكر التجديدي المعلن عن نفسه الذي هو في حقيقته فكر تحريفي تخريبي.

النموذج الأول: كاتب صحفي:

يدور كاتبه علىٰ أن التجديد هو التغيير، وأن الخطاب يراد به الألفاظ التي يُؤدىٰ بها الكلام، كما يراد به المضمون والفكرة التي تحملها الألفاظ المتكلم بها، وأن تجديد الخطاب هو تغيير المضمون والأفكار، وليس تغيير الألفاظ، ويكون بذلك عبارة «تجديد الخطاب الديني» مساوية لتغيير المضمون أو الفكرة الدينية. وبيّن صاحب النموذج أننا بصدد مصدرين للمعرفة: العقل، والنص، وأن العقل هو الذي يفسر الظواهر فتجعل العالم مفهوماً؛ مما يمكن من القدرة علىٰ التحكم فيه، والسيطرة عليه فهو يقدس العقل ويقدمه علىٰ النص.

ويستنكر علىٰ من يسميهم بالتقليديين فهمهم للتجديد؛ حيث يرون أن الخطاب مجرد كلام ناقل أو حامل للفكرة التي يمكننا أن نعبر عنها بطرق مختلفة،

وأن العِلْم القديم بالنسبة لهم هو العلم الجديد، وكل ما يمكن أن نصنعه هو أن نضعه في لغة عصرية حتىٰ يفهمها أهل هذا الزمن الأخير؛ فهو يستنكر هذا، ويرىٰ أن التجديد هو تغيير المضمون (لاحظ أننا لا نتكلم هنا عن نظريات علمية، أو تجارب معملية، أو خبرات إنسانية، وإنما نتكلم عن الدين؛ فالمطلوب إذن تغيير مضمون الدين)، ثم يتكلم بتهديد مبطّن؛ فيطالب أن نغير أنفسنا قبل أن يغيرنا الآخرون، وهذا أفضل لنا وأولىٰ، فيقول: «ونحن لا نخسر شيئاً حين نتغير إذا تغيرنا بإرادتنا، وإذا اخترنا الصورة التي يجب أن ننتقل إليها ـ لن نخسر إلا ضعفنا وعجزنا»، وهذا يعني أنه عند تغيير مضمون الدين، فإن الذي نخسره هو الضعف والعجز؛ فالدين عنده هو سبب الضعف والعجز، وبتغيير الدين، أو بتغيير فهمنا للدين نتخلص من الضعف والعجز، ثم يبين ويؤكد الدعوة إلىٰ التغيير، تغير الأفكار والمسلّمات؛ لأنه حين حبسنا أنفسنا في أفكارنا ومسلماتنا؛ فقد خرجنا عن المدار الذي يمضي فيه العالم، وتأخرنا عنه لدرجة أننا لانستطيع حساب المسافة الفاصلة بيننا وبينهم»[1]؛ فهذا الخطاب التجديدي دعوة إلىٰ تغيير مضمون الدين؛ لأنه سبب عجزنا وضعفنا وتأخرنا، وأن شرط التحديث واللحاق بالركب الذي ابتعدنا عنه كثيراً، هو إعادة النظر في أفكارنا ومسلماتنا وتغييرها.

النموذج الثاني: أستاذ جامعي:

يقوم النموذج التجديدي في فكر الأستاذ الجامعي علىٰ أن «الخطاب الديني» خطاب إنساني بشري، وأن المقصود بتجديده ليس هو تجديد اللغة، وإنما المقصود

---

(١) انظر «الأهرام المصريه» ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣م أحمد عبد المعطي حجازي، وقد اعترف الكاتب ـ سواء كان يشعر بذلك، أو لا يشعر ـ أن مطلب التغيير مطلب مفروض علىٰ الأمة، وليس مطلباً نابعاً من احتياجاتها إليه، وإنما هو نابع من احتياجات الغرب إليه، وهذا يعني أن من يسعون في التغيير، إنما يسعون في مصلحة الغرب المستفيد من ذلك، فبماذا نسمي هؤلاء؟ أترك ذلك لفطنة القارئ.

«الفكر الديني» في عمقه المعرفي، ويطالب بحرية البحث بوصفها شرطاً أولياً للتجديد، والحرية المطلوبة هي حرية بلا حدود؛ حيث لا تكون هناك مناطق فكرية آمنة بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحُرّ، حتىٰ لو كان في ذلك خروج علىٰ الإجماع، وهو يرىٰ أن خَرْق الإجماع هو جوهر التقدم، ولن يكون هناك تقدم إذا شئنا أن نتقدم إلا بخرق الإجماع؛ فهو يطالب إذن بحرية ا لبحث في التراث كله؛ بحيث لا يكون في التراث شيء (قرآن، سنة، عقيدة، شريعة، أحكام) بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحُرّ، وجوهر التقدم عنده الخروج علىٰ المسلّمات وهدم الثوابت، فـ «إن خرق الإجماع - في أي مجال - يكون عادة لتأسيس إجماع جديد، وهذا جوهر التقدم إن شئنا أن نتقدم»، إذن هي دعوة للهدم والتخريب؛ فمن أراد أن يتقدم فعليه أن ينقلب علىٰ المسلّمات والثوابت والإجماعات والتنكر لها، والإتيان بما يناقضها ويخالفها؛ فبذلك يتحقق الشرط الأكيد للتقدم، ما أسفه أصحاب العقول المنكوسة، والقلوب المطموسة! وهل يقول بذلك إلا مخبول؟ ويحاول أن يدلل لفكرته بكلام أشبه بالهذيان منه بالكلام؛ فيقول ناقلاً عمن هو مثله: «إن الفكرة التي تكون كافرة مُحَرَّمة في وقت ما تصبح هي حاضنة التطور والتغير في وقت آخر؟ أليس هذا هو معنىٰ الصيرورة: التطور من خلال ممارسة مستمرة للنقد؟»، ولا شك أن هذا المشروع التجديدي دعوة لإفساد كل شيء؛ فإن المشروع الذي يحكم علىٰ فكرة ما بأنها كافرة محرمة، ثم يراها بعد ذلك قائدة للتطور والتقدم، هو لا شك مشروع مختلّ فكرياً؛ إذ كيف يحكم عليها ذلك الحكم، ثم ينظر إليها بعد ذلك تلك النظرة، ومشروع تجديدي مثل هذا غير جدير بالاحترام أو حتىٰ النظر فيه، وهذا المشروع يفسد جميع المقاييس، فلم يعد بعد ذلك بالإمكان التأكد من شيء؛ لأن المقاييس التي تقاس بها الأمور فسدت، فقد يكون ما يُرىٰ أنه الخطأ هو عين الصواب، وقد يكون ما يُرىٰ صواباً هو الموت الزؤام، ولم يعد أحد علىٰ ثقة في أي اختيار علىٰ حسب ذلك الفكر المنكوس، وهكذا تضطرب الأمور اضطراباً شديداً، ولست

أدري ما التجديد في ذلك أو ما التقدم الذي يمكن الوصول إليه، لكن إذا كان المراد هو هدم الدين وإفساده، يصبح هذا الكلام مفهوماً معقولاً؛ إذ بالخروج على الإجماع يتحقق هدم الدين، ، وكذلك تغيير الأحكام؛ حيث ما كان ينظر إليه على أنه كفر، يصير إسلاماً؛ فلا شك أنه بمثل هذا يتمّ هدم هذا الدين.

ثم هو بعد ذلك ينشر في مشروعه التجديدي مجموعة كبيرة من المادة الفاسدة؛ فهو يذكر أن الطهطاوي، وطه حسين، وقاسم أمين، وعلي عبد الرازق، وتوفيق الحكيم، وعبد الرحمن الشرقاوي كانوا رواد جيل النهضة، ولم يكونوا مستغربين(١)، ويذكر أن «الحفاظ على الهوية» و «حماية القيم» هي مقولات زائفة، كما يذكر أن في الدفاع عن الدين والهوية انحيازاً إلى صفوف دعاة التجمد، وهو يقرر أن محمداً ﷺ أخفق في دعوته في مكة، ويكذب ويقول: «هذه حقيقة تاريخية معروفة»، ومحمد رسول الله ﷺ لم يخفق في مكة، بل إن أفاضل صحابته هم ممن آمن به بمكة؛ منهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم كثير، هؤلاء هم قادة الأمة من بعده؛ فكيف يقول ما قال؟ وهنا أتلو قول ربي: ﴿**غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا**﴾ [**المائدة**: ٦٤]، ويذكر أن القرآن نص أدبي وفني، وأن ترتيله ينتمي إلى فن الأداء الصوتي؛ ولذلك يتعجب من عداء العلماء للفنون والآداب خاصة فنون الموسيقى؛ فالقرآن عنده بمنزلة الموسيقى، وأكتفي بما نقلت هنا، وإنما نقلت ذلك لكي أوضح الصورة التي يطالب بها أدعياء التجديد، والحالة التي يريدون نقلنا إليها، بقي أن يعرف القارئ الأستاذ الجامعي صاحب ذلك الهوس: إنه د/ نصر حامد أبو زيد الذي حكمت عليه محاكم بلده بجميع مستوياتها الثلاث: (الابتدائية - الاستئناف -

(١) وهؤلاء كلهم مَطْعُون عليهم، وقد كانوا رواداً حقاً، وأساتذة حقاً، لكن كانوا رواد التغريب وأساتذته.

النقض) بالردة؛ لما احتوته كتبه التي كان يلقيها على الطلاب في الجامعة، وهل لنا أن نتساءل ما إذا كان الدكتور يأمل بأن تكون كتبه المحتوية على ذلك الكفر، هي حاضنة التطور والتقدم بعد وقت، خاصة وهو يذكر عن نفسه أن مجمل حياته الأكاديمية والتي بلغت أكثر من ربع قرن قد قضاها في «نقد الخطاب الديني؟»(١).

النموذج الثالث: مفكر تجديدي يدعونه مفكراً إسلامياً:

يعد هذا المشروع أكثر المشاريع التجديدية تحديداً وتوضيحاً، إضافة إلى أنه سلك طريقاً عملياً في ترسيخ هذا المشروع؛ وذلك عن طريق تأليف الكتب التي تطبق القواعد التي بُني عليها هذا المشروع، **وأهم هذه القواعد ما يلي:**

١ ـ إهدار أقوال جميع مفسري القرآن الكريم؛ بداية من ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حبر الأمة وتَرجُمان القرآن الذي دعا له الرسول ﷺ ربه أن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل، مروراً بالمفسرين العظام أمثال: ابن جرير الطبري، والقرطبي، وابن كثير، وانتهاءً بمفسري العصر الحديث، والعودة المباشرة إلى القرآن الكريم دون الاعتماد على شيء من أقوال المفسرين.

٢ ـ عدم قبول السنّة حتى لو كانت مروية في صحيح البخاري ومسلم، إلا إذا كانت موجودة في القرآن.

٣ ـ عدم الالتزام بالأحكام الفقهية التي وردت عن أئمة المذاهب الأربعة أو غيرهم.

هذا المشروع يقول عنه واضعه: «ولا نرى في الحقيقة سواه، إذا أردنا النهضة

---

(١) اعتمدنا على المادة المنشورة على الشبكة العالمية (إنترنت) وتاريخ المادة ١٥/ ٥/ ٢٠٠٣م بعنوان «تجديد الخطاب الديني» ضرورة معرفية، وليس استجابة لاستحقاقات ١١ سبتمبر، ورغم هذا العنوان الذي يوحي باستقلال الكاتب فهو يقرر في مقاله أن أمريكا ضغطت على العالم العربي والإسلامي لتعديل برامجه التعليمية، خاصة منها ما يرتبط بتعليم الإسلام.

بالإسلام»، وإن تعجب فعجب قوله ـ عما يدعيه من المشروع التجديدي ـ: أن ذلك مشروع للعودة بالأمة إلىٰ دينها وينابيع عزها ونهضتها؛ فإن مشروعاً قائماً علىٰ إهدار تراث الأمة العلمي جميعه : المفسرين، والمحدثين، والفقهاء هو في الحقيقة مشروع تخريبي؛ لأن ما قدمه المشروع ليس إلا هدماً لجميع ما قام به علماء المسلمين في القرون السابقة، وهذا المشروع يعد شهادة من ذلك المجدد علىٰ الأمة كلها بالضلال والمروق من الدين، ليس عوامها فحسب، بل المفسرين والمحدثين والفقهاء؛ أي: صفوة الأمة وخيارها، وإلا ما الذي يدعوه إلىٰ إهدار هذا التراث الضخم من العلم الشرعي الذي تناقلته الأمة جيلاً فجيلاً، والذي لا يوجد عند أمة من الأمم عشر معشاره، ولو كان عندها لتباهت به علىٰ الدنيا بأسرها؟

إن العور ليس حالة مرضية تصيب العين فقط، بل هو كذلك يصيب الفكر، وإن هذا الفكر الذي يهدر كل تلك العلوم الشرعية هو فكر أعور كعوار الدجال. إن العلماء الأفذاذ الفطاحل المشهود لهم بالعلم والأمانة، والصدق والدين والصيانة الذين ملؤوا الأرض علماً، لم يكونوا بعلمهم وعملهم لاعبين أو لاهين، ولا متأثرين بدعوات الغرب الصليبي، ولا منقادين لتعليمات أمريكا ـ كما هوالحال عند مجددي اليوم ـ حتىٰ يقال هذا الذي قيل. إن مشروعاً كهذا هو مؤامرة خسيسة ـ لا قيمة لها ـ باسم العودة إلىٰ المنابع، وأي عودة هذه التي يكون فيها هدم تراث الأمة كله؟ إنها عودة ولكن للفوضىٰ؛ إذ كم من السنين ستحتاجه أمة المسلمين ـ بعد هدم هذا البناء الشامخ ـ حتىٰ يتمكن هذا المجدد وإخوانه من إيجاد الأحكام الشرعية لعشرات الألوف من المسائل، وماذا يفعل المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم في هذه الفترة؟

إنه في ظل هذا الإهدار المُطالب به يصبح لكل إنسان مطلق الحرية في الفهم؛ لأنه ـ والحالة هذه ـ لا يوجد ضابط لضبط حركة الفقه والاستنباط،

فلا يُستطاع معرفة خطأ هذا الفهم أو صوابه، ومن ثم تعمّ الفوضىٰ الفكرية أو الفقهية.

ولا يستطيع هذا المجدد أن يحظر علىٰ الناس باب الولوج في الفهم والاستنباط، لحِين ما يجتهد لهم في عشرات الآلاف من المسائل؛ لأنه ليس له تلك الصلاحية، ومن ثم يصير هذا الأمر متاحاً لكل أحد، والناس: منهم البليد والغبي كما منهم الفطن والذكي، ومنهم المتعلم العالم، ومنهم الجاهل المتجاهل، وولوج الناس كلهم هذا الباب مدعاة - بعد الفوضىٰ - إلىٰ التفرق والاختلاف، ومن ثم التقاتل والاحتراب. وكفىٰ بمشروع فساداً أن يؤدي إلىٰ تلك النتائج. إن العودة الصحيحة الحقيقية هي العودة للكتاب والسنة؛ لفهم واقعنا والتعامل معه علىٰ الوجه الأمثل، والاستعانة علىٰ ذلك بفهم سلفنا الصالح: من الفقهاء، والمحدثين، والمفسرين، والنحويين، والبلاغيين، والمؤرخين، سلف هذه الأمة المباركة الذين مدحهم الله - تعالىٰ - في كتابه، وأثنىٰ عليهم بقوله: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [**التوبة**: ١٠٠]، كما مدحهم رسول الله ﷺ بقوله: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[١]؛ فهل المراد أن نترك علوم هذه القرون المفضلة، ونهدرها كأن لم تكن، ونتمسك بكلام هذا المجدد وأضرابه من أمثال: طه حسين، وقاسم أمين، وعبد الرحمن الشرقاوي، وحسين أحمد أمين، ونحوهم من المجددين(المحرفين)؟ إن إهدار كل أقوال المفسرين والفقهاء والمحدثين يتضمن الشهادة عليهم بأحد أمرين:

١ - إما عدم الأمانة في نقل العلم أو الفتوىٰ فيه.

٢ - وإما الغباء وعدم الفهم له.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات رقم ٢٤٥٨، ومسلم: فضائل الصحابة رقم ٤٦٠١.

إذ لا معنىٰ للإهدار الكلي إلا أن يكون الأمر كذلك؛ فليختر أيهما أحب إليه! وبقي لنا أن نقول: إن المجدد وهو يتحدث هنا فليس هو بمجدد، وإنما هو مقلد ـ شأن المجددين المعاصرين المحرفين ـ فهو مقلد لـ «مارتن لوثر» الألماني الذي قام بعملية الإصلاح الديني في «دين النصارىٰ»؛ حيث دعا إلىٰ رفع وصاية القساوسة عن «الكتاب المقدس»، وأن تتاح قراءته لجميع النصارىٰ بعيداً عن التقيد بشروحات أو أفهام القساوسة والرهبان، لكن الذي دفع «مارتن لوثر» إلىٰ ذلك ما ألصقه القساوسة والرهبان من تفسيراتهم وشروحهم الباطلة علىٰ «الكتاب المقدس»؛ فهل نظرة المجدد إلىٰ ابن عباس، وابن مسعود، وابن المسيب، ومالك، والطبري، وابن كثير، وغيرهم كثير أنهم ألصقوا بالدين ما ليس منه؛ حتىٰ يطالب بإهدار أقوالهم؟

وقد تطرق المجدد في شرح مشروعه إلىٰ أمور كثيرة كلها جهالات وضلالات، نقتطف جزءاً منها لبيان علم هذا المجدد وفقهه في الدين، وهل يصلح أن يقدم مشروعاً تجديدياً للأمة، أم أن مكانه غير ذلك؛ فمن تلك الأقوال قوله: «تاريخ البشرية المعروف يعود إلىٰ عشرة آلاف عام، أمضت سبعة آلاف عام منها في ديانة وثنية تختلط بالخرافة . . . ولم تتحرر البشرية من عبادة الوثنية وخرافاتها إلا في السنوات الأخيرة، بدفع من اليهودية، فالمسيحية، فالإسلام»، هذا كل علمه في الموضوع؛ فالبشرية لم تتحرر من الوثنية إلا مع ابتداء اليهودية، ونسأل المجدد: وماذا عن آدم عليه السلام، ونوح، وإبراهيم، ولوط، وإسحاق، ويعقوب، ويونس، وهود وصالح، وغيرهم صلوات الله وسلامه عليهم، وكلهم سابقون علىٰ بعثة موسىٰ ـ عليه السلام ـ لليهود، ثم إن البشرية بدأت حياتها بالتوحيد، فأبو البشر آدم ـ عليه السلام ـ وهو من أنبياء الله، وأم البشر هي زوجه، وآدم مبعوث بالتوحيد؛ فالتوحيد ملازم لبداية البشرية، والوثنية أمر طارئ عليها؛ فانظر كيف قلب المجدد الأمر! ويقول «وأسوأ ما أورثته الوثنية

الأديان البعد عن استخدام العقل وتصديق الخرافة، أو التقاليد التي أصبحت ديناً يبلور العادات القديمة، ومن هذه الرواسب التي تطرقت إلىٰ المسلمين خاصة فكرة «العبودية لله» التي كتب عنها ابن تيمية كتاباً؛ فالمجدد يرىٰ أن الوثنية أثرت في الدين، وأبعدته عن استخدام العقل، وجعلته يصدق الخرافة، والدين كما هو معلوم لكل أحد إنما يأتي رسالة من الله للناس، وليس الدين من وضع البشر حتىٰ يتأثر بغيره، والوثنية قد تؤثر في البشر وفي التزامهم بالدين، لكنها لا تؤثر في الدين نفسه، بل الدين هو الذي يؤثر فيها، لكن المجدد عكس القضية كما فعل في الفقرة السابقة، وكأن فكره كله منكوس قائم علىٰ قلب الأمور، والمجدد يرىٰ أن فكرة «العبودية لله» من رواسب الوثنية التي تسربت إلىٰ المسلمين، سبحان الله! العبودية لله من رواسب الوثنية، سبحانك ربي هذا بهتان عظيم! هل أحتاج أن أعلق؟ ويقول المجدد: «إن طول عِشرة البشرية للوثنية وجدة عهدها النسبي بالأديان السماوية جعل رواسب الوثنية تتغلغل في نفوس الجماهير لتسقطها بعد ذلك علىٰ الأديان السماوية، ومن أبرز هذه الرواسب السحر والجان».

ما زال المجدد يعد الوثنية هي الأصل في البشرية، وأن الدين أمر طارئ عليها، وكأنه لا يعلم أو لا يصدق أن أبا البشرية كلها نبي من أنبياء الله سبحانه وتعالىٰ، وأن دعوته قائمة علىٰ التوحيد.

والسحر والجن عند المجدد من رواسب الوثنية التي ألصقتها الجماهير ونسبتها للدين، ونسأل المجدد: هل عَلِم أن في القرآن سورة اسمها الجن؟ وهل قرأ قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا**﴾ [**الجن**: ١]، وغيرها من الآيات، كثير يتحدث عن الجن؟ وهل يرىٰ المجدد أن هذه الآية وغيرها مما جاء في الجن هي من الأشياء التي نسبتها الجماهير للقرآن؟ وأما الحسد فقد جاء فيه آيات كثيرة، منها قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ**﴾ [**الفلق**: ٥]؛ فهل هذه أيضاً مما نسبتها الجماهير إلىٰ القرآن؟

ويقول: «الخلافة الراشدة انتهت مع طعن عمر بن الخطاب، وأن عثمان تأثر بالرواسب الأمية[١]، وخالف سُنّة الشيخين، و لما حاول علي بن أبي طالب إعادة الأمر على ما كان عليه استحال ذلك، وكان يجب أن يقبل[٢] دون صاحبيه؛ لأنه أراد أن يقف في سبيل التطور».

فعند المجدد أن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ليسا من الخلفاء الراشدين؛ لأن الخلافة الراشدة انتهت ـ كما يقول ـ بطعن عمر رضي الله عنه، وهو بذلك يخالف إجماع المسلمين كلهم، إلا إن كان قدوته في ذلك بعض أهل البدع، وهو ينكر على عثمان ـ رضي الله عنه ـ أنه خالف سُنّة الشيخين أبي بكر وعمر، وفي الوقت نفسه يعد محاولة علي ـ رضي الله عنه ـ إعادة الأمر إلى ما كان عليه زمن الشيخين وقوفاً في سبيل التطور، وهذا لا شك أنه تناقض فهو يعد ترك سنة الشيخين مما يُنكر على فاعله، ويعد في الوقت نفسه الرجوع إلى سنة الشيخين وقوفاً في سبيل التطور، وكأن المراد هو تخطئة الجميع: من خالف سنة الشيخين بزعمه، ومن حاول الرجوع إليها.

وهو يؤيد الخوارج في قتل علي رضي الله عنه؛ إذ يقول: «وكان يجب أن يقتل»؛ فالخوارج في قتلهم لعلي ـ رضي الله عنه ـ قاموا بما يجب فعله عند المجدد.

يذكر المجدد عدة عوامل أدت ـ من وجهة نظره ـ إلى عدم استيعاب البلدان المفتوحة للإسلام تماماً، ثم يقول بعدها: «نرى أثر هذه العوامل في جميع جوانب المجتمع الإسلامي: في السياسة، وفي الفقه، وفي الحديث، وفي التفسير، بل في العادات الاجتماعية التي كان أبرزها حجب المرأة وإقصاءها عن المجتمع، كما كان الحال في (فارس القديمة) و (أثينا)، وإعمالاً لرأي (أرسطو) في دونية المرأة»، ونقول للمجدد: حجب المرأة عن ماذا ؟ هل حجبت عن أخذ حقها الذي

(١)هكذا بالأصل، ولعلها خطأ مطبعي، وأن صوابها: الأموية.
(٢)هكذا بالأصل، والسياق والمفهوم يبين أنها: يُقتل.

شرعه الله لها ؟ أم هل حجبت عن العلم، وكتب التراجم مملوءة بأسماء العالمات والفقيهات والمحدثات والمفسرات؛ أم أنها حجبت عن الرذائل والفسوق والمعاصي، والاختلاط بالرجال، واتخاذ الأخدان؟ إن كان الأخير فنعم! فقد حجبت المرأة عن الرذائل والاختلاط بالرجال، ونحو ذلك، وإن كان الأول والثاني فلم يحدث ذلك، والدليل قائم وموجود. ثم هل حجاب المرأة كان تقليداً لفارس القديمة، وأثينا؟ لقد رفعت من شأنهم؛ إذ جعلتهم دعاة للعفة والفضيلة، وهل حجاب المرأة دليل علىٰ دونية المرأة؟ وهل علو المرأة وارتفاع مكانتها هو في التبذل والتكشف والاختلاط بالرجال؟

ثم نقول له: وأين أنت من قول الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ** ﴾ [**الأحزاب**: ٥٣]؟ وأين أنت من قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ** ﴾[**الأحزاب**: ٥٩]؟ وهل يجوز للمجدد بعد ذلك أن يقول: «أما الحجاب فقد فرض علىٰ الإسلام، ولم يفرضه الإسلام»، ويقول: «إن الإسلام الذي يتعبد به المسلمون اليوم ليس هو إسلام القرآن والرسول، ولكنه إسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه خلال ألف وأربعمائة عام، وأن هذا الإسلام يختلف عن إسلام القرآن».

فالمجدد يرىٰ أن الأمة كلها هلكت، وضلت السبيل، وخرجت عن الدين الذي بعث الله به رسوله؛ فالإسلام الذي يتعبد به المسلمون ليس هو الإسلام الذي أوحاه الله في القرآن، وهذه دعوة لتضليل الأمة كلها، بل تكفيرها، وهو لا شك يدعوها للخروج من هذا الدين المزيف إلىٰ ما يفهمه هو من أنه الإسلام الحق، وهذا يعني أن المجدد لا يؤمن بالإسلام الذي يتعبد به مئات الملايين من المسلمين اليوم، بل يكفر به؛ لأنه «ليس هو إسلام القرآن والرسول» كما يقول، وهذه شهادة منه علىٰ نفسه بأنه كافر بالإسلام المعروف اليوم، والمدون في كتب

الفقهاء والمحدثين والمفسرين؛ فهو كمن يقول: أيها المسلمون! لكم دينكم ولي دين؛ فلست أنا وأنتم على دين واحد، وصدق! والشيء الغريب في دعواه أن الذي زيف الإسلام وأفسده ليس همْ العامة والغوغاء، وإنما هم صفوة الأمة الفقهاء والمحدثون والمفسرون، وهذا يعني أن علماء هذه الأمة هم أكثر شراً من علماء بني إسرائيل؛ لأنهم وضعوا - بزعم المجدد - ديناً يغاير الدين الذي أرسل الله به رسوله. وإذا كانت الأمة قد ظلت تعبد الله طيلة ألف وأربعمائة عام بدين غير الدين الذي أراده الله فمن ذا يا ترىٰ الذي يستطيع أن يصحح هذا الخطأ الضخم الذي استمر مئات الأعوام؟ لا شك أن هذا يحتاج إلىٰ رسول، ولا تكفي فيه جهود مجدد، ثم نقول له: أين أنت من قوله -: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [**الحجر**: ٩]؟ وأين أنت من قوله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق لا يضرهم من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك»[١].

وهذا المجدد يرىٰ أن القول: بأن الإسلام نسخ اليهودية والنصرانية إنما هي رؤية للبعض، ويرىٰ أن وجود اليهودية والنصرانية إلىٰ جانب الإسلام يمثل التكامل والتعاون، ومن الخير وجود اليهودية والنصرانية جنباً إلىٰ جنب مع الإسلام، ولا ينتهي المجدد من مشروعه التجديدي حتىٰ يصل به إلىٰ منتهاه: وهو الدعوة إلىٰ العلمانية؛ حيث يقول: «إن الإسلام قريب جداً من العلمانية؛ لأنه مثلها يدعو إلىٰ الفصل بين الدين والدولة»، ويذكر أن «الإسلام شيء والدولة شيء آخر»، و «أن دولة المدينة التي حكمها الرسول، والخلفاء الراشدون لا يمكن أن تعدّ نموذجاً يعمل المسلمون لاستعادته؛ لأن دولة المدينة لم تستكمل كل مقومات الدولة»، وذكر أنه اقترح في كتابه: «الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة» حذف مادة «دين الدولة الإسلام» من الدستور؛ فالدولة عنده «مجتمع مسلمين لا تكون إسلامية ولا علمانية، ولكن مدنية»، وهو كلام يكشف

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام رقم ٢٢٥، ومسلم، واللفظ له: كتاب الإمارة رقم ٣٥٤٤.

مدىٰ الجهل والتخبط والضلال والزيغ، بل ما هو أكثر من ذلك. بقي أن نذكر أن صاحب هذا المشروع التجديدي هو: (جمال البنا) الذي يقدم في بعض وسائل الإعلام علىٰ أنه كاتب أو مفكر إسلامي[١].

وبعد عرضنا لهذه النماذج للمشاريع التجديدية التي بدأت تمور في الساحة موراً، لست في حاجة أن أُبين أن محاولات التجديد كلها من خلال المشاريع المطروحة تصب في محاولة مسخ الإسلام وتغييره، والتمكين للعلمانية في ديار المسلمين، بغض النظر عمن يطرحها، وعن موقعه ومكانته وعلمه.

وإذا كانت هذه المشاريع المتقدمة مشاريع فردية تقدم بها أفراد فإن الأمر لم يتغير عندما انطلقت المشاريع التجديدية عن المؤتمرات التي تضم أفراداً عديدين من دول مختلفة، وكأن الجميع قد تواصوا علىٰ قاسم مشترك بينهم ألا وهو الخروج علىٰ الدين، ومحاولة تغييره وتطويعه، أو قلْ: إنها تنفيذ لتعليمات صادرة ممن له المصلحة الحقيقية في إفساد دين المسلمين، وهُمْ الصليبيون، وهذا يبين أن هؤلاء التجديديين ينفذون ـ عن علم أو عن جهل ـ مخططاً لتغريب الأمة، وإفقادها دينها وهويتها، ومن ثم إضاعتها وتحويلها إلىٰ قطيع من السوائم، يسوقها الناعق حيث يشاء، وهم بذلك يقدمون خدمه كبرىٰ للصليبية التي باتت تتطلع اليوم لإعادة احتلال البلاد الإسلامية والعربية واستعمارها، وكل الدلائل المتوفرة تدل علىٰ أن البلاد العربية والإسلامية مقدمة علىٰ حقبة استعمارية جديدة، تكون فيها أمريكا هي المستعمر الأكبر، يعاونها في ذلك بريطانيا وبعض الدول الأخرىٰ، إلا إذا انتبه المسلمون من غفلتهم، واجتهدوا في الرجوع إلىٰ دينهم وإعداد العدة للمواجهة التي أمر الله بها، فإن ذلك كفيل بإذن الله بإخفاق الخطط الصليبية كلها.

---

(١) انظر آراءه السابقة في جريدة (الرأي العام) الكويتية بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٣م، وشبكة النبأ المعلوماتية الأخبار بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٤٢٤هـ، وموقعه الخاص دعوة الإحياء الإسلامي؛ حيث اشتمل علىٰ الآراء السابقة كلها.

المشروع التجديدي الصادر عن مؤتمر الثقافة العربية

نظم المجلس الأعلى للثقافة المصري مؤتمر «الثقافة العربية» في القاهرة، وقد شارك فيه مثقفون عرب من مصر وغيرها من الدول العربية:

وقد ناقش المجتمعون في ذلك المؤتمر «الخطاب الديني»، وكان من حصيلة ذلك(١):

١ ـ أجمع مثقفون عرب مشاركون في المؤتمر على تحميل الخطاب الديني مسؤولية التخلف العربي في مجال العلم والتكنولوجيا خصوصاً.

٢ ـ أكد المثقفون ضرورة إعاد النظر في المسلّمات كلها، فلا يمكن لنا أن نجدد المعرفة إذا انطلقنا من المسلّمات؛ مما يتطلت إعادة النظر في الدين معرفياً.

٣ ـ رفض شعار «أسلمة العلم كانطلاقة لرفض الوصاية الدينية على العلوم، كأسس للانطلاق نحو المستقبل».

٤ ـ الدعوة إلى الدولة الوطنية التي تستمد شرعيتها من مواطنيها، ومن انفتاح حقيقي على العصر الذي نعيشه، والقائل بالمواطنة والدستور، وحق الإنسان في العيش الكريم.

٥ ـ ضرورة إعادة تربية النشء، وترسيخ مفاهيم قيمية جديدة، وتحميل المؤسسات التعليمية مسؤولية تغيير مفاهيم النشء، أسوة بما حصل في البلدان التي قامت بالإصلاح الديني في أوروبا والصين واليابان.

٦ ـ تبني مصطلح «العلمانية المؤمنة» لحل التعارض القائم بين الدين والتقدم؛ وذلك عن طريق الفصل بين الدين والدولة، وأن إيمان هذه العلمانية يتمثل في تقديمها تصوراً غير معادٍ للدين، وأن رجال الدين المتنورين يتحملون هذه المسؤولية.

---

(١) أنظر: جريدة الوطن الكويتية ٦/ ٧/ ٢٠٠٣م.

التعليق:

١ - بلغ عدد المجتمعين مائة وخمسين (١٥٠): منهم ستون (٦٠) من الدول العربية، وتسعون (٩٠) من مصر.

المجتمعون مجموعة من: الشعراء، وكتاب الروايات، والسياسيين، ووزراء سابقين، ومن يسمونهم المفكرين؛ فليس من بينهم أحد من أهل الاختصاص، وليس من بينهم مشايخ أو علماء من جامعة الأزهر، وليس من بينهم أعضاء من هيئة كبار العلماء من أي بلد من بلاد المسلمين، كما أن ليس من بينهم خبراء في العلوم والتكنولوجيا التي يتدارسون أسباب تخلفها وسبل النهوض بها، ويتبين من ذلك أن الخطاب الديني يتحدث عن مشاكله، وكيفية تجديده أناس من غير ذوي الاختصاص، والشيء الغريب أن القوم بزعمهم علميون، تقدميون، متفوقون، مفكرون، وما فعلوه يخالف تلك الألقاب؛ إذ كيف يشخص المرض ويصف الدواء من لا علاقة له بالأمر، ولو فعلها غيرهم لملؤوا الدنيا ضجيجاً وصخباً، ولأقاموها ولم يقعدوها.

٢ - لقد أهمهم شأن التخلف العربي في مجال التكنولوجيا، وتوصلوا أن السبب في ذلك هو الخطاب الديني؛ فالخطاب الديني هو الذي منعهم من فتح الكليات العلمية ومراكز البحوث، والخطاب الديني هو الذي جعلهم يحولون المصانع الحربية من إنتاج الأسلحة إلىٰ إنتاج السمن «النباتي» وإنتاج مواقد الغاز (البوتاجازات)؛ والخطاب الديني هو الذي جعلهم ينفقون المبالغ الطائلة علىٰ الإنتاج السينمائي والمسرحي، وعلىٰ لعب الكرة والمباريات، ولا يوجهون هذه الملايين إلىٰ الانفاق علىٰ مراكز البحث، والخطاب الديني هو الذي يحكم تصرفات الحكام، وقيادة البلاد من وزراء ومجالس للتشريع، ومن ثم أثر عليهم في نظرتهم المتشككة في جدوىٰ العلوم الحديثة.

يا ناس ألا تستحون! منذ متى كان للخطاب الديني في بلاد المسلمين أي مكانة رسمية، أو سلطة سياسية يسير بها الأمور، أو حتى يؤثر فيها. لقد سيطر خطابكم التجديدي (التخريبي) منذ ما يقارب قرنين من الزمان، وقاد البلاد حكام على نمطكم التجديدي، وتقلّبوا في ذلك بين الاشتراكية، والشيوعية، والقومية، والبعثية، والعلمانية؛ وما جنينا من ورائهم إلا هذا الواقع المهين، والتخلف الذي يشكو منه الجميع، ثم بعد كل ذلك تجمعون على تحميل الخطاب الديني مسؤولية التخلف. إن هذا الإجماع هو دليل إدانة لكم جميعاً أيها المثقفون؛ حيث «يكاد المريب أن يقول خذوني»، وفي الحديث: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة: إذا لم تستح فاصنع ماشئت!»[١]. وفي المثل المشهور: «رمتني بدائها وانسلت».

ثم هل هناك نص شرعي واحد: آية من كتاب الله، أوحديث من أحاديث الرسول ﷺ، أو قول عالم في قديم أو حديث الزمن، ممن يعول عليه في الفتيا، يمنع من تحصيل علوم الدنيا النافعة؟ ارجعوا إلى التاريخ! وستعلمون - إن كنتم لا تعلمون - أن الحضارة الإسلامية لها الفضل العظيم على الحضارة الغربية؛ حيث نقلتهم من المنطق الأرسطي العقيم إلى المنهج العلمي السليم. لقد كانت في القرون الخوالي - أيام تمسك المسلمين بدينهم - جامعات المسلمين منارات للعلم يفد الناس إليها من كل مكان، وكان يفد إليها طلاب العلم الدنيوي من الغرب؛ ليتعلموا فيها، ويدرسوا على أساتذتها، وكانوا لأجل ذلك يتعلمون لغة العرب؛ لأنها كانت لغة العلم في ذلك الزمان. لقد ظلت نظريات الحسن بن الهيثم - على سبيل المثال - في علم البصريات تدرس في جامعات أوروبا حتى أوائل القرن التاسع عشر[٢]، وقد قال علماء المسلمين بكروية الأرض قبل الغرب بعدة قرون، بل كان الغرب في ذلك الوقت يغط في سبات عميق؛ فقد قال بذلك ابن خرداذية

---

(١) أخرجه البخاري: أحاديث الأنبياء رقم ٣٢٢٥.

(٢) انظر واقعنا المعاصر الأستاذ / محمد قطب، ص٩٠.

في كتابه (المسالك والممالك)، وهو من رجالات القرن الثالث الهجري، وقال من بعده بذلك كثيرون، حتىٰ حكىٰ (ابن حزم) الإجماع علىٰ ذلك، وممن قال به أيضاً ابن تيمية، وابن كثير، وابن القيم، والإصطخري، والبيروني، والإدريسي، والحموي، وابن خلدون، والدميري، بل وأبلغ من ذلك قام العلماء المسلمون بحساب محيط الأرض، ووصلوا في ذلك إلىٰ نتائج غاية في الدقة، علىٰ كلٍ هذا تاريخ وهو مدون، وشهد به الغربيون، كما شهد به المسلمون، فلا تكذبوا؛ لأن الكذب لا يأتي بخير!

٣ ـ كان من المتوقع من هؤلاء المفكرين المثقفين أصحاب الاستنارة والمعرفة والريادة ـ وغير ذلك من الألقاب التي يحبون أن يوصفوا بها ـ وقد أهمهم أمر التخلف التكنولوجي أن تتوجه اقتراحاتهم، أو حتىٰ بعضاً منها إلىٰ الحديث مثلاً عن العناية بالتعليم التكنولوجي، وفتح الأقسام المتعددة منه في أغلب المدن الكبرىٰ، مع تشجيع الداخلين إليه، وإعطائهم الحوافز، والعناية بمراكز الأبحاث، وإيفاد النابهين إلىٰ البلاد المتقدمة، للحصول علىٰ المعرفة والخبرة اللازمة في مجال تخصصهم، أو نحو ذلك، وتشجيع الابتكار والاختراع، ورصد الجوائز له، وإقامة المراكز التخصصية التي تعنىٰ بالطلاب الموهوبين أو المبدعين إلىٰ غير ذلك من المقترحات التي قد تساعد في علاج التخلف التكنولوجي، لكن لم نجد في اقتراحاتهم شيئاً من ذلك، وإنما كلها تنصب علىٰ الوقوف في وجه الدين والدعوة إلىٰ تغييره، وتغليب العلمانية؛ مما يعني أن الحديث عن التخلف التكنولوجي اتخذ مطية لمهاجمة الدين؛ فها هم يطالبوننا بإعادة النظر في «المسلّمات»، لقد فقد هؤلاء توازنهم حتىٰ لم يعد عندهم شيء مسلّم به، يريدون إعادة النظر في «المسلّمات» وليس في «الاجتهادات»، ويجعلون ذلك طريقاً إلىٰ تجدد المعرفة لا تحصل بدونه، وهم يرتبون علىٰ ذلك ضرورة إعادة النظر في «الدين» معرفياً، وإعادة النظر في «الدين» نفسه، وليس

مثلاً في فهم الناس للدين؛ فالدين عندهم محل شك، ومنهج الشك هذا منهج فلسفي مأخوذ عن الغرب؛ فالمجددون ليسوا في حقيقتهم إلا مقلدين، يقتاتون من على موائد الفكر الغربي، من زبالات الأذهان، وعقيم الأفكار، ثم يبثون ذلك بيننا بلسان عربي، وكأنهم مجددون؛ فهذا يرفض أسلمة العلوم، ويعدّ ذلك وصاية للدين على العلم، وأنه لا يمكن الانطلاق نحو المستقبل إلا إذا لم يكن للدين تأثير أو علاقة بالعلم، وذاك يدعو إلى الدولة الوطنية المتفتحة على العصر، والتي تستمد شرعيتها من المواطن لا من الدين، وثالث يدعو إلى تغيير مفاهيم النشء، ويجعل ما حصل في بلاد أوروبا النصرانية، والصين الشيوعية، واليابان الوثنية، قدوة له وأسوة في ذلك، ورابع يدعو إلى العلمانية؛ أي إلى فصل الدين عن الدولة، ويقول: إنها علمانية مؤمنة إذ لم تعادِ الدين.

أقول: لو أن دولة من الدول أخذت بما ناديتم به هل ستلحق بركب الدول المتقدمة، ويُزال عنها التخلف التكنولوجي بمجرد هجران الدين والخروج عليه؟ أجيبوا أيها المجددون! وأقول لكم من غير الدخول في الأسماء: أليس ما تطالبون به الآن هو الموجود في أكثر بلدان المسلمين منذ عقود طويلة؟

إن الأمر ما هو إلا حملة جديدة في سبيل مزيد من التغريب، وإبعاد الأمة عن دينها.

قضية التقنية:

تخلف غالبية الدول العربية والإسلامية في مجال التقنية الحديثة إذا قورن بالدول المتقدمة أمر واضح لا يحتاج إلى تدليل، ولكن من أين جاءت هذه المشكلة في الحقيقة؟

إن الطفرة العظيمة في مجال التقنيات هي حديثة جداً بالنسبة لعمر الدول، فقبْل قرابة ثلاثة قرون من الآن كانت الفروق التقنية بين دول العالم ليست كبيرة، وكان من الممكن التغلب عليها بالجهد اليسير، واللحاق بها من قريب، ولم يكن المسلمون أو العرب في تلك الفترة يشعرون بتخلفهم في المجال الصناعي عن غيرهم من الناس، وكانت لهم صولات وجولات؛ فتارة يَغلِبون وتارة يُغلَبون، وإن كان هناك تفاوت بين الناس في ذلك، وكان هناك من يجدّ ويجتهد في تحصيل العلوم والابتكارات والاختراعات، ومن هو يراوح في مكانه، وكانت أمتنا في الحقبة الأخيرة ممن تراوح في مكانها، حتىٰ بدأ الاستعمار في احتلال بلاد العرب والمسلمين، وهنا أخذ التخلف عن ركب العلم الدنيوي يأخذ منحىٰ مغايراً؛ فبينما أخذت الدول الاستعمارية في بذل المزيد من الجهد؛ لإحراز التقدم يساعدها في ذلك الأموال والثروات الطائلة التي تنهبها من مستعمراتها، ويحفزها لذلك الرغبة في إحكام السيطرة علىٰ تلك المستعمرات، والتصدي للدول الاستعمارية الأخرىٰ التي تريد أن تخطف منها فريستها أو تشاركها فيها؛ بينما هي كذلك إذ ظل التجهيل والإبعاد للأمة عن التقدم في تحصيل العلم هدفاً مقصوداً لتلك الدول، وهكذا ظلت العلوم في تلك الدول تنمو بسرعة بينما بلاد المسلمين محرومة من ذلك، وظل الحال علىٰ هذا المنوال حتىٰ حدثت طفرة ضخمة جداً في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي؛ وذلك باختراع (الترانزستور)، والذي قلب كل الموازين، وأخذت الأبحاث المتعلقة بذلك تتوسع وتنمو بسرعة جداً، والعالم يتقدم بالسرعة نفسها، بينما ظلت بلادنا واقفة عند حدود فترة ما قبل الاستعمار، واتسع الخرق علىٰ الراتق! ولا شك أن الأمة تتحمل نصيبها في ذلك التخلف الذي حلّ بها، لكن ما الذي منعها من الأخذ بنصيبها في مجال العلم الدنيوي؟ هل منعها من ذلك نصوص شرعية؟ هل قام أحد من أهل العلم يطالب بالبقاء علىٰ الحال الذي نحن فيه وعدم تحصيل العلوم الدنيوية؟ لم يحدث

شيء من ذلك، ولكنه الغفلة والكسل وعدم الانتباه للتقدم السريع الذي يحدث في العالم من حولها، ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً (وهي أيضاً فترة بداية ظهور الترانزستور) بدأت الدول تتحرر من المستعمر، وأفاقت على التخلف الكبير الذي ألمّ بها، وحاولت اللحاق بركب العلم، ولكن ما الذي حال بينها وبين تحقيق ما تريد من ذلك؟ لقد سيطر العسكر على مقاليد الأمور، وكانوا منشغلين بالصراع الداخلي والحفاظ على السلطة، كما كان هناك ضغط من الدول الكبيرة على عدم اقتحام مجال الصناعات، وخاصة العسكرية الذي يعطي الأمة نوعاً من الضمان في قدرتها في المحافظة على وجودها، وقد رضخت القيادات لتلك الضغوط، والقبول بالبقاء خارج حلقة سباق التقدم اعتماداً على المعونات أو الضمانات الزائفة، كما كان بقاء هذه الدول خارج نطاق التقدم أمراً مطلوباً، حتى تكون سوقاً كبيرة للمنتجات الغربية، ولسنا نجد أي أثر لخطاب ديني من أي نوع كان يمنع من التعلم الدنيوي أو يقيده.

إن التخلف الذي تعاني منه الأمة راجع إلى القرار السياسي الذي ظل محافظاً على هذا الوضع، حتى تظل الأمة هكذا في تخلفها وتأخرها، وإذا لم يكن في ذلك أي قدر من التواطؤ فهناك على أقل تقدير اللامبالاة وعدم تقدير المسؤولية والغفلة الشديدة التي تصل إلى درجة البلاهة؛ فمع وجود القرار السياسي الداعم للتقدم والتطوير تقدمت أغلب أمم الأرض، مع التباين الشديد في خطابها الديني أو الأيديولوجي؛ فتقدمت روسيا، والصين، وهي دول شيوعية، وتقدم الغرب وأمريكا، وهي دول نصرانية، وتقدم الصهيونيون وهم يهود، وتقدمت الهند واليابان وهي دول وثنية، وتقدمت باكستان وهي دولة إسلامية في أخطر مجال تقني: وهو صناعة السلاح النووي، وكسرت بذلك احتكار هذا السلاح، وتخطت بكل قوة ونجاح ذلك السياج الذي فرضته أمريكا عليها؛ لتحول بينها وبينه، كما قطعت دول إسلامية شوطاً كبيراً في هذا المجال، وهذا مما يؤكد أن

التخلف التقني ليس وراءه أي خطاب من أي نوع كان، ولكن التقدم يحتاج إلىٰ شرط أساس؛ وهو وجود القرار السياسي؛ فإذا كانت هناك إرادة عند أصحاب القرار السياسي للتقدم وتجاوز التخلف، وكانت هذه المسألة هي التي تشغلهم وتقضّ مضاجعهم، ويدور حولها جل تخطيطهم فإن الشعوب سوف تتقدم وتحقق من ذلك كل ما تصل إليه قدرتها، وإذا استثنينا تقنية السلاح النووي فإن أغلب التقنيات معروضة في أسواقها، مثلها في ذلك مثل أي سلعة تنتظر من يدفع ثمنها ليأخذها، وفي بلاد المسلمين والعرب اليوم عشرات أو مئات الكليات العلمية من الطب، والهندسة، والعلوم والتقنية، والحاسب، وغير ذلك، وتدرس في هذه الكليات المواد العلمية التي تدرس في الكليات المناظرة في جامعات العالم المتقدم؛ فالكتاب الذي يدرس في بلد عربي أو إسلامي هو نفسه الكتاب الذي يدرس في الكلية المناظرة في أمريكا أو بريطانيا مثلاً، وتخرج هذه الكليات عشرات بل مئات الآلالف من طلابها؛ فمن الذي منع هذا الجم الغفير من المساهمة في التقدم؟ أي خطاب ديني في أي بلد من بلاد المسلمين منع هذه الألوف المؤلفة من أن تبتكر وتخترع وتبدع في إنتاج تقنيات متقدمة؟

إن قضية التقدم والتخلف التقني قضية سياسية ساهم فيها الاستعمار بقوة أيام احتلاله للبلاد، وهو يضغط الآن لمنع أي تقدم في اتجاه الصناعات العسكرية التي تحفظ علىٰ البلاد أمنها واستقلالها؛ وذلك لضمان تفوقه وتفرده واستعلائه، لقد اكتشفت أمريكا في الثمانينيات أن باكستان تطور قدراتها النووية، ورغم أنها كانت حليفاً قوياً لأمريكا، إلا أنها ضغطت عليها بكل ما لديها من قوة سياسية واقتصادية؛ لمنعها من المضي قدماً في برنامجها، حتىٰ وصل ذلك إلىٰ حد قطع المعونات الاقتصادية وإلغاء الصفقات العسكرية الموقع عليها بينهما، لكن القرار السياسي كان له إرادة وعنده عزيمة للوصول إلىٰ تلك التقنية وقد كان، ونقول مع كل أسف لأهل التجديد العصري: إن الذي يكرس التخلف عندنا ليس الخطاب

الديني، ولكنها تلك الدول التي ترونها فيما ترون آخذة بأسباب التقدم من العمل بالديمقراطية، والانفتاح على الآخر، وتعميق ثقافة الحوار، وتغليب قيم العصر إلى غير ذلك من مثل هذا الكلام؛ فليس في يدكم نص واحد من القرآن أو السنة يمنع المسلمين من صناعة الطائرة أو الصاروخ أو الحاسب أو الماكينة أو المولّد، وقلْ ما شئت من أسماء المعدات! كما ليس عندكم قول عالم واحد ممن يرجع إليه المسلمون في العلم والفتوى بمنع تلك الأشياء؛ فلماذا تحملون الخطاب الديني وزْر التخلف، بينما الخطاب الديني يقول: يجب على الأمة تعلم جميع الصناعات والعلوم الدنيوية التي يحتاج إليها المسلمون في إقامة حياتهم الدنيا؟ وأخيراً نقول: إن لدينا نحن العرب والمسلمين الآلاف (نعم الآلاف!) من العلماء في مختلف المجالات العلمية والتقنية وعلى درجة عالية جداً من التخصص والكفاءة يعملون في بلاد الغرب، ولو رجع هؤلاء إلى بلادهم لأحدثوا نقلة ضخمة جداً قد لا نستطيع تقديرها أو تصورها الآن؛ فما الذي يحُول بين رجوعهم؟ فهلا اقترحتم استعادة تلك الطيور المهاجرة إلى أوكارها! لأن فراخها التي في عشها أولى بها من غيرها، أم أن التقدم عند التجديديين لا يكون إلا بهدم الدين؟

ملاحظات على دعوات تجديد الخطاب الديني

هناك أمور كثيرة تتعلق بدعوة تجديد الخطاب الديني، نحاول أن نعرض بعضها، وبقليل من التأمل فيها تنكشف حقيقة هذه الدعوة؛ فمن ذلك:

١ ـ أن هذه الدعوة انطلقت بقوة مع الحرب التي تشنها أمريكا على بعض البلاد الإسلامية، مما يبين العلاقة بين دعوة «تجديد الخطاب الديني» وبين الحرب الأمريكية الصليبية على الإسلام والمسلمين.

٢ ـ دعواهم بأن تجديد الخطاب الديني يؤدي إلى علاج التطرف والإرهاب، والتطرف والإرهاب في نظر أمريكا: هو أي مقاومة للنفوذ النصراني أو اليهودي، والدليل على ذلك أن (منظمة حماس الفلسطينية) التي تدافع عن بلدهم فلسطين ضد المحتل الغازي (اليهود) عَدَّتها أمريكا والدول الغربية منظمة إرهابية، بينما لا يعدون اليهود ولا منظماتهم أو دولتهم إرهابية، رغم المذابح اليومية على مدار الساعة للفلسطينيين، لا فرق بين رجل وامرأة، ولا طفل ولا شاب، ولا أعزل ولا من يحمل السلاح، إضافة إلى هدم المنازل ومصادرة الأراضي ونحو ذلك؛ فإذا كان تجديد الخطاب الديني عند الغرب يؤدي إلى علاج التطرف والإرهاب؛ أي: يمنع أهل البلد من المطالبة بحقوقهم، ومن مقاومة المحتل لبلادهم، والقاتل لرجالهم ونسائهم وشيبهم وشبانهم، علمنا أن تجديد الخطاب الديني هو في حقيقته تغيير للدين الإسلامي؛ لأن الدين الإسلامي لا يمنع أتباعه من مقاومة المحتل، ولا يأمرهم بطاعته والركون إليه، بل يأمرهم بجهاد الكفار وقتالهم وإخراجهم من ديار المسلمين.

٣ ـ الدعوة إلى تغيير مناهج التعليم؛ بحيث لا يكون هناك رابط بين محتوى المنهج وبين الإسلام، عن طريق الآيات والأحاديث ونحوه من كلام أهل العلم، وخاصة في قضايا الجهاد، والولاء والبراء، وتكفير اليهود والنصارى، وتلزم

أمريكا بعض الدول التي تتلقى منها إعانات في مجال التعليم، بحذف آيات معينة من المنهج الدراسي، وقد استجاب لذلك كثير من البلدان متبعين لما يسمونه «تجفيف منابع التدين»؛ فلما كانت المدرسة مؤسسة تعليمية وتربوية، يتلقى فيها الطفل منذ نعومة أظفاره العلم، ويبدأ في تكوين ميراثه الثقافي فيها، حرصت تلك الدول على إخلاء المناهج من أول مرحلة في التعليم من الجرعة الدينية الصحيحة والكافية التي يحتاجها الطالب في تلك المرحلة العمرية؛ فينشأ الطالب جاهلاً بأيسر الأمور من أمر دينه.

٤ ـ انعقاد مؤتمرات في فرنسا وغيرها من بلاد الكفر؛ لتدارس تجديد الخطاب الديني في الإسلام، ومن المعلوم أن الكعبة التي يتوجه إليها المسلمون في اليوم خمس مرات لأداء الصلوات المفروضة، هي في مكة المكرمة، ليست في فرنسا، وليست في أمريكا؛ فهل يقبل عاقل يحترم عقله أن تعقد المؤتمرات في دول الكفر للبحث في أمور تخص الإسلام؟ وهل يمكن أن يكون ذلك في خدمة الإسلام وأهله؟ لقد بلغ من عبث هذه المؤتمرات أن كاتباً مثل فهمي هويدي (الذي يقف في ساحة التجديد منذ ربع قرن كما يقول عن نفسه) لم يستطع أن يقبل هذا العبث، وكتب في جريدة (الأهرام) يقول: إنه جاءته رسالة من الأستاذ (محمد فايق) الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرفقاً بها خمس ورقات عن«إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الديني»، وهذا الإعلان صادر عن لقاء نظمه مركز القاهرة لحقوق الإنسان، عقد بالعاصمة الفرنسية في الحادي عشر والثاني عشر من شهر أغسطس(١١ ـ١٢ / ٨/ ٢٠٠٣م) لبحث السبل العملية لتجديد الخطاب الديني، وأن اللقاء تم ترتيبه بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتعجب الكاتب من أن تكون فرنسا الكاثوليكية تحتضن لقاءً لتجديد الخطاب الإسلامي، وأن يكون الاتحاد الأوروبي هو الذي موَّل اللقاء، ثم يتساءل

ويقـول: مـا شـأن هؤلاء بـالموضـوع؟ ومنذ مـتىٰ كـانوا غـيـورين علىٰ الإسـلام وحـريصـين علىٰ تجديد خطابه؟ وهل يمكن أن يتم ذلـك اللقـاء لو لا أنه يقف علىٰ الأرضـيـة الأوروبيـة، ويسـتـجـيب لأولويات الأجندة الأوروبية والأمـريكيـة؟ ويقول: إنه لاحظ علىٰ الإعلان ثلاثة أمور:

أولاً: أنه يكرر الكلام المتـهـافت الذي رددته مـهـرجـانات أخرىٰ سـابقـة ذلك الكلام الذي يتذرع بتجديد الخطاب الديني؛ لكي يعبث في الدين نفسه.

ثانياً: أن الإعـلان نوَّه بأسماء شـخصيـات مشبوهـة علىٰ أنهم من المجددين، بينما تسجل كتاباتهم إنكاراً للشريعة واجتراءً عليها.

ثالثـاً: اشتمل الإعـلان علىٰ توصـية وصفت بـأنها مهـمة، دعت إلىٰ تـعريف الرأي العام بالعلمانية.

وقـال: «حين ألقيت نظـرة علىٰ أسـمـاء المشـاركين في اللقـاء وجـدتهم ٢٩ شخـصاً دعـوا من ثمانيـة أقطار عربيـة، وجدت أن ٨٥٪ منهم من غلاة الـعلمانيين والشيـوعيين السابقين (أحـدهـم: اعترض ذات مـرة علىٰ ذكر اسم الله في مستهل بيـان صـدر عن مؤتمر عـقـد في صنعـاء، والثـاني: ألقىٰ مـحـاضـرة قبل أشـهـر في جامعة (برلين الحرة) بألمانيا، شكك فـيها في أن الوحي مصدر القرآن الكريم»[1]، هذا هوالمعـلن، ومـا خـفـي كـان أعظم، ولعلـه يتـبين من ذلك لحـسـاب من يعـمل المجددون في أيامنا هذه.

٥ ـ أصـحـاب الصـوت العـالي والمنادون بكـل قـوة بضـرورة تجـديد الخطاب الديني أغلـبـهـم من الشـيـوعـيين والعلمـانيين، ومـن ليس له عـلاقـة بالإسـلام غـيـر علاقـة التضـاد، حتىٰ إن المرتـد (د/ نصر أبو زيد) الذي حكمت عليـه محـاكم بلده علىٰ تعدد مـستوياتها بالـردة: هو من المطالبين بقوة بتجـديد الخطاب الديني؛ فهل

(١) الأهرام ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

يمكن أن يكون التجديد المطلوب شيئاً غير التغيير والتبديل.

٦ ـ مشاركة أجهزة الاستخبارات الغربية، وإسهامات الكنائس في عملية تجديد الخطاب الديني والدعوة إليه؛ فهل يمكن أن يكون العمل الذي تدعمه الاستخبارات الغربية والكنائس لصالح الإسلام؟

٧ ـ ما الخطاب الديني الذي يراد تجديده؟

من المعلوم أن وسائل الإعلام، وأدوات الاتصال بالجماهير في كثير من بلاد المسلمين تعد حكراً على الدول بمؤسساتها المختلفة، وما يمكن أن يسمح به لغير المؤسسات الحكومية فهو تحت المراقبة والمتابعة، وما يخرج منها عن الحدود التي خطت لها، فإن المصير هوا لمصادرة، أو الإيقاف ونحو ذلك، ومعنى ذلك فإن وسائل التأثير كلها من إذاعة وتلفاز وجرائد ومجلات، أضف إلى ذلك السينما والمسرح، ومناهج التعليم، إلى خطبة الجمعة، كل ذلك تحت إدارة الإجهزة الرسمية ومتابعتها؛ فأي خطاب هذا الذي ضاق به هؤلاء ذرعاً حتى يجددوه؟ هل المطلوب تجديد خطاب فئة محدودة، معدودة العدد، جهودها فردية، لا يكاد يكون لها تأثير يذكر في المئات من الملايين؟ إن المطلوب إذن هو تجديد ذلك الخطاب الذي ينقل عبر وسائل الاعلام والاتصال؛ فإذا كان هذا الخطاب يديره ويسيطر عليه في كثير من بلاد المسلمين جمهرة من العلمانيين والشيوعيين، وهو خطاب متسامح بدرجة كبيرة جداً ـ بلغت حد التسيب والميوعة ـ مع العلمانيين والحداثيين، وأهل البدع، واليهود والنصارى؛ فإن معنى ذلك أن المراد هو تغيير الدين نفسه؛ بحيث ينتهون من هذه المسألة برمتها، ولا يكونون في حاجة إلى إعادة فتحها بين كل فترة وأخرى.

٨ ـ تصريحات القادة الصليبيين حول التجديد:

تصريحات الصليبيين في عملهم على تغيير الدين، أو تشويش عقيدة

المسلمين والالتزام بأحكامه لم تعد شيئاً يستخفي به هؤلاء؛ فقد برح الخفاء، وأسفر صباحهم عن وجه كالح كئيب، وهم يعلنون ويصيحون بما يريدون فعله بدين المسلمين، كل ما هناك أن وسائل الإعلام في بلاد المسلمين لا تريد أن تذكر ذلك، أو تذكره على وجه فيه تغليف للعبارة وتحوير لها؛ بحيث يستغلق فهم حقيقة المراد منها على كثير من المسلمين، وهذا دليل على أنهم يفهمون المطلوب، وهذا السكوت أو التمويه المقصود يعد اشتراكاً في الجريمة؛ لأن الرائد لا يكذب أهله، ولا يُعمِّي عليهم الأخبار، بل يدلّهم على ما يدبر لهم ويراد بهم، حتى لا يؤخذوا على غرة؛ فإذا أخفى عنهم المعلومات حتى يأخذهم عدوهم على غرة، كان مشاركاً للعدو ومعيناً له على قومه وأهله.

في خطاب للجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٣م قال الرئيس الأمريكي بوش: إن بلاده تعمل على إضعاف الأيديولوجيات في منطقة الشرق الأوسط التي تصدر الأرهاب(١) ومنطقة الشرق الأوسط هي منطقة العالم العربي، وما الأيديولوجيات في نظر الصليبيين التي تصدر الإرهاب حسب رؤيتهم؟ هل العلمانية أو الاشتراكية، أو الحداثة، أو الليبرالية؟ بالقطع هو لا يعني شيئاً من ذلك؛ فماذا يعني إذن غير الإسلام؟ فهو الذي يصدر الإرهاب في رأيهم، ومن ثم فإن بوش يعمل - كما صرح - على إضعاف الإسلام، وإذا علمنا أن أمريكا هي التي تقود الآن حملة تجديد الخطاب الديني بكل قوة، علمنا أن هدف هذه الحملة هو إضعاف الإسلام، وهذا الذي قاله (بوش)، يشاركه فيه العالم الصليبي كله، وغير الصليبي من الكفار والوثنيين؛ لأنه قال ذلك بمحضر من ممثلي دول العالم كلها، معلناً به غير مسر من غير اعتراض من أحد ولا نكير.

٩ - تدخل النصارى بالفتوى في تجديد الخطاب الديني:

---

(١) من مقال (د/ محمد يحي) نقلاً عن وكالة الأنباء الإسلامية.

لقد اختلطت الأمور، وانتكست المعايير، حتىٰ أصبح النصراني يقدم رؤيته في كيفية تجديد الخطاب الديني، واحسرتاه!

يقول قائلهم: «إن الخطاب الديني لا بُدَّ أن يكون منهجياً وموضوعياً، بعيداً عن التشنجات السياسية، أو الدينية؛ فالدين والسياسة ـ في رأيي ـ ليسا وجهين لعملة واحدة، ولا بُدّ من إعادة تجديد الخطاب الديني من قِبَل القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية؛ فالعالم في احتياج شديد لخطاب ديني يدعو للمحبة والسلام وقبول الآخر، والانفتاح علىٰ الحضارات المختلفة»[١].

فالقائل نصراني، وقد يكون منطقياً مع نفسه في الفصل بين الدين والسياسة، وإقرار العلمانية؛ لأن هذا هو ما انتهىٰ إليه أمر النصرانية في الغرب، لكن مطالبة المسلمين بذلك باسم التجديد يعني: أن التجديد غطاء لعملية ضخمة من التغيير والتبديل في ظل التقارب والانفتاح علىٰ الحضارات المختلفة بدون ضابط؛ لعلمنة المجتمع المسلم في كل شأنه.

١٠ ـ المشروع الأمريكي لتطوير الخطاب الديني:

نشرت بعض الصحف العربية في ذي القعدة ١٤٢٣هـ تقريراً يتحدث عن مشروع أمريكي يستهدف تطوير الخطاب الديني، والمشروع يعمل علىٰ: تقريب دور الدين الإسلامي في حياة العرب والمسلمين من دور الدين النصراني في حياة الغرب العلماني؛ أي: تحويل الإسلام عن وجهته في توجيهه للمسلمين وقيادتهم وفق تشريعاته إلىٰ أن يكون قريباً من الدين النصراني؛ أي: عزله عن الحياة وتكريس العلمانية في بلاد المسلمين، والغريب أن هناك من الكُتاب العرب[٢] من يذكر هذا ويعترض عليه، ليس لمخالفته القاطعة لقواعد الشريعة

---

(١) (نبيل نجيب سلامة) منسق العلاقات العامة بالهيئة القبطية الإنجيلية ـ القاهرة موقع بيان الأربعاء.
(٢) عدنان أبو عودة.

وأحكامها، ولكنه يعترض علىٰ ذلك المشروع للسرعة التي يريد بها تحقيق ذلك الدور، منبهاً إلىٰ أن الدين النصراني لم يصل إلىٰ ذلك إلا نتيجة لتطورات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، وأن المسلمين الآن غير مؤهلين لذلك، وهذا يتبين منه أيضاً أن مطلوب التجديد: هو علمنة المجتمع، وإنه يتلاقىٰ علىٰ ذلك إرادات وأفكار الغرب مع أناس من العرب.

ويقترح المشروع أيضاً تشكيل لجنة دينية عليا من المسلمين والمسيحيين واليهود: تهدف إلىٰ تبصير كل شعوب العالم بالتقاء وجهات النظر، والتقارب بين الديانات التوحيدية الثلاثة، ويقترح المشروع أيضاً أن تعقد هذه اللجنة أربعة اجتماعات سنوياً في القدس، ومكة، والمدينة، ومقر الفاتيكان(١).

فاليهودية والنصرانية - في المشروع الأمريكي - ديانتان توحيديتان، وهناك تقارب بينهما وبين الإسلام، ووجهات نظرهم واحدة، واليهود والنصارىٰ يدخلون مكة والمدينة، وماذا بعد؟ ألا يكفي هذا لمعرفة المراد من تجديد الخطاب الديني؟ ألا يستحي هؤلاء الذين يروجون لذلك من العرب ولهم أسماء إسلامية؟

والشيء الغريب أن كثيراً من الناس الآن لا يستحون من ذكر أن أمريكا لها خطة لتطوير الخطاب الديني، وأنها قدمت مشروعاً لذلك، ويذكرون تفاصيله، لم يعد الكثيرون يستحون من ذكر ذلك؛ إذ إننا نجد هذا الكلام في وسائل الإعلام المختلفة: المقروء، والمسموع، والمنظور، وهم يذكرون ذلك، وكأنهم يذكرون نشرة أحوال الطقس، لم تعد مثل هذه الأخبار تثير شيئاً، غير ذكرها للناس علىٰ الملأ، حتىٰ يتعود الناس، ومع كثرة تعود الناس لسماع ذلك ورؤيته، بغير إنكار أو مدافعة، يصبح ذلك - بمرور الوقت - أمراً معتاداً تألفه النفوس،

---

(١) نشر الحديث عن المشروع الأمريكي لتطوير الخطاب الديني علىٰ (موقع بيان الأربعاء) من إعداد عدنان أبو عودة.

ولا تعترض عليه، وتستسلم له وتنقاد.

١١ ـ وضعتْ لجنة تطوير الخطاب الديني بـ (الكونجرس الأمريكي) ضمن مشروع الشراكة من أجل الديمقراطية والتنمية خطة لتطوير الخطاب الديني، وتتدخل أمريكا وفق هذه الخطة تدخلاً مباشراً في توجيه سير خطبة الجمعة في مساجد المسلمين؛ حيث تركز في تعليماتها للدول العربية لتطوير الخطاب الديني، على الموضوعات التي يتم تداولها في خطبة الجمعة، أوالدروس الدينية بالمساجد، ووفق وجهة النظر الأمريكية؛ فإن على الخطباء الا لتزام في خطبهم بالتركيز على الشعائر التعبدية فقط، وعدم تناول قضايا السياسة، والقضايا العامة على أن يتم ربط التجاوب بذلك مع المعونات الأمريكية التي تقدمها للدول(١).

واحسرتاه! أمريكا النصرانية تتدخل في تحديد مواضيع الخطب والدروس في مساجد المسلمين، يا أتباع محمد رسول الله ﷺ! ويا أحفاد أبي بكر، وعمر، وسعد، وخالد! أرضيتم لأنفسكم بذلك؟ فواعجباً! والأعجب من ذلك وجود من يطاوعهم ويوافقهم، أمن أجل الدولارات أو أكياس القمح والأرز يبيع هؤلاء دين الأمة، وتاريخها وثقافتها، وحضارتها وحاضرها ومستقبلها؟

إن مما يلفت النظر في تلك الخطوات التي تتخذها الدول الصليبية: (أمريكا، وحلفاؤها من خلفها) أنهم ماضون في خططهم، وأنهم يرتبون أمورهم، ويصرحون بما يريدون فعله، ولا يسرون بذلك، دون أخذ رأي أحد ممن يطبقون عليهم تلك الخطط، وكأنهم يتعاملون مع هذه الدول على أنهم أولياء أمورهم، الذين تجب طاعتهم، أو يتعاملون معهم على أنهم أموات لا يسمعون ولا يبصرون ولا يتكلمون، وأما الدول المعنية بذلك وهي غالبية الدول العربية والإسلامية فهم صامتون صمت أهل القبور، يسيرون إلى

---

(١) انظر ذلك على موقع (منتدى المحامين العرب).

مصيرهم مطأطئي الرؤوس، ولو أيقنوا أن «العزة لله ولرسوله وللمؤمنين» لتغير الحال، ولكن . . .

١٢ ـ مواضيع التجديد تكشف حقيقة التجديد:

ويلّح المطالبون بالتجديد على عدة موضوعات، بعضها يتعلق بالبنية الفكرية للمسلمين في التعامل الخارجي مثل: الجهاد في سبيل الله، والولاء والبراء، والغزوات والفتوحات، وعالمية الإسلام، والأخوة الدينية الإيمانية، إضافة إلى موضوعات تتعلق بالبنية الداخلية للمجتمع المسلم، مثل: خروج المرأة وتبرجها، واختلاطها بالرجال، ومساواتها بالرجل في الميراث، وموضوعات الربا والتحاكم إلى القوانين الوضعية، وحكم الردة، وتولية المرأة الولاية العامة؛ فهذه الموضوعات وأشباهها هي التي يريد المجددون العبث بها، وتطويع أحكامها، حتى تكون تابعة للرؤية الغربية النصرانية لها.

ونستطيع من كل هذا أن نقول ونحن مطمئنون: إن حقيقة تجديد الخطاب الديني الذي تريده أمريكا والغرب: هو تأكيد العلمانية وترسيخها في بلاد المسلمين، وأن دعوة تجديد الخطاب الديني ما هي إلا طبعة معدلة (في العنوان دون المضمون) من دعوة «العلمانية» التي صارت مرفوضة الآن، إلا من بعض الفئات القليلة المتغربة التي اختارت أن تكون في شق وناحية، والإسلام في شق وناحية أخرى، ولعل الرفض العريض الذي انتشر في بلاد المسلمين للعلمانية بعد افتضاح أمرها، ومعرفة نتائجها كان وراء تغيير التخطيط، وابتداع الاسم الجديد (تجديد الخطاب الديني).

تأثير دعوة التجديد التحريفي على المسلمين:

للدعوة التحريفية التي تسود اليوم في أغلب الخطاب التجديدي آثار خطيرة منها:

١ ـ إفقاد الإسلام أهم خصائصه المتمثلة في كونه ديناً شاملاً جاء لقيادة الإنسانية في جانبها الروحي وجانبها المادي، وتحويله إلىٰ مجرد عقيدة في القلب دون أن يكون له تأثير في أن تدار حياة المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من تشريعاته.

٢ ـ تحريف معاني كثير من النصوص الشرعية، وخاصة التي تحدد علاقة المسلمين بالكفار المسالمين أو المحاربين؛ مما يترتب عليه تزييف أحكام الجهاد في الإسلام، والولاء والبراء؛ مما يجعل المسلمين عرضة لجميع أنواع الغزو الثقافي والأخلاقي.

٣ ـ تفتيت المجتمع الإسلامي داخلياً، وتعريض وحدته لأخطار جمة؛ بحيث يصير ضعيفاً إلىٰ أبعد حد ممكن؛ بحيث لا يتمكن من المواجهة عندما تحين ساعة المواجهة؛ وذلك أن طرح عملية تجديد الخطاب الديني بالمفهوم الأمريكي مع الترغيب بقبوله والترهيب من رفضه، المصاحبان لذلك الطرح؛ سوف يقسم المجتمع بإزائه إلىٰ فئات؛ فالعلماء والدعاة المخلصون وعوام الشعب أصحاب التدين الصحيح لن يتقبلوا ذلك، بينما الفئات المتغربة المهاجرة بعقلها وفكرها وثقافتها إلىٰ النموذج الغربي تقبل ذلك وتدعو إليه.

وينشأ من جراء ذلك الاختلاف خصومة شديدة، وفي الغالب فإن الحكومات تتدخل في ذلك لصالح الفئة الثانية؛ لإظهار مزيد من الموافقة والمتابعة للخطوات الأمريكية، وهذا كله سيؤدي إلىٰ تفكيك المجتمع وإضعافه لصالح أعدائه المتربصين به، والذي لن يطول انتظارهم له.

٤ ـ تأزم العلاقة بين العلماء والدعاة وبين حكومات بلادهم؛ بمن فيهم من يطلق عليهم العلماء والدعاة الرسميون؛ لأن حجم التخريب الذي يجري تنفيذه كبير جداً، ولا يستطيع عالم أو داعية بغض النظر عن موقفه من النظام أن يقبل أن

يمشي في ذلك الركب؛ مما يؤدي إلىٰ حدوث تمايز في الصفوف وقلاقل، وتكون الأمور في ذلك وصلت إلىٰ نقطة اللاعودة، وفي هذه الحالة فإن الحكومات ترىٰ أنه لا ضمان لها في البقاء في السلطة، إلا إذا حظيت بالتأييد الأمريكي؛ مما يشجعها علىٰ تقديم مزيد من التنازلات، وهذا بدوره سوف يزيد من حملة الاحتجاج التي يقودها العلماء والدعاة؛ مما يعمق الفجوة أكثر فأكثر، ويزداد اعتماد النظام علىٰ الصديق الأمريكي؛ مما يؤدي إلىٰ الرضوخ الكامل للمطالب الأمريكية، وهذا قد يفجّر المجتمع من الداخل.

٥ ـ تحويل البلاد الإسلامية إلىٰ مجرد دويلات غارقة في التبعية للغرب الصليبي، تمده بالمواد الخام، وبالعمال التي تُسخّر في الأعمال الدنيا، بينما يستمتع الغرب بمنجزات التقدم التقني من موقع القيادة والأفضلية.

الخاتمة

مستقبل دعوة التجديد

في ظل وضع القوة المتنامي للدول الغربية، وفي ظل الضعف المتعاظم للدول الإسلامية فإنه من المنظور أن تستجيب غالبية الدول لذلك، وأن تحاول تنفيذ كل المطالب الأمريكية في هذا الصدد، ولا مانع من استخدم القوة مع الشعوب في سبيل ذلك ما دام أن الثمن في ذلك هو الحفاظ على الكرسي.

وهذا الوضع قد يطول وقد يقصر اعتماداً على موقف المسلمين من التعامل مع سنة الله في الحياة، فإذا قام المسلمون بما أوجب الله عليهم من الدفع أوشك أن يزول ذلك قريباً بإذن الله، وأما إذا تقاعسوا، وجبنوا، ورضوا بالحياة الدنيا، واطمأنوا بها فلا ينالهم إلا جزاء تقاعسهم، وتخاذلهم.

والله - سبحانه وتعالى - يستبدل في هذه الأحوال القاعدين والمتولين، ويأتي بغيرهم ممن لا يسلكون طريقهم ﴿ **وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ** ﴾ [**محمد**: ٣٨].

ومن خلال وعد الله للمسلمين بالتمكين لدينه ونصرته، وإظهاره على الدين كله، ومن خلال وقائع التاريخ المشاهد فإن هذه الدعوة ستطويها الأيام، كما طوت غيرها من الدعوات الفاسدة؛ فكم قامت دعوات، ثم انهارت لما اشتملت عليه من الفساد الذاتي؟ فمنذ حوالي قرنين من الزمان - في التاريخ المعاصر - والدعوات الهادمة لم تتوقف، وكلما ظهرت دعوة أماتها الله بفضله؛ فقد ظهرت العلمانية، ثم خَبَتْ (على المستوى النظري حتى احتاج دعاة العلمانية اليوم أن يظهروا بالمظهر الديني)، وكذلك القومية ووحدة الأديان، والاشتراكية، والشيوعية، وغير ذلك، وكل ذلك لم يعد له ذلك البريق الذي ظهر أول مرة.

وإنما تطول المصيبة بهذه الدعوة الجديدة، إذا التزمت بها الدول، وحاولت فرضها بالقوة، ومنعت أهل العلم من بيان فسادها وعوارها، إما إذا تركت تلك الدعوة لتعرض نفسها في سوق الفكر والثقافة، بدون تدخل لحمايتها أو فرضها فإنها لا تقدر أن تستمسك، ومآلها الزوال السريع؛ وكم قامت من حركات تجديدية تزيفية مع بدايات القرن التاسع عشر، ثم آل أمرها إلىٰ اضمحلال؟ وذلك أن المعركة في حقيقتها ليست بين الكفار والمسلمين، وإنما هي معركة بين الإسلام والكفر، والإسلام لا يُهزم قَطّ في معركة فكرية أو عقدية، بل هو دائماً منصور مظفر، وأما المعارك العسكرية فإن العاقبة له، وإن تغلّب الكفار في أول الأمر، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** ﴾ [**آل عمران**: ١٤٠]، وقال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ** ﴾ [**الأنفال**: ٣٦]، وهذا أمر قد قدره الله وقضاه، فهو كائن لا محالة، لكن هذا لا يعني القعود وترك العمل ركوناً إلىٰ القدر؛ لأننا مكلفون بالعمل؛ فالمؤمن يؤمن بالقدر ويقوم بالعمل، ولا يعارض أحدهما بالآخر، والله ـ تعالىٰ ـ يحقق ما شاء من قدره بما أمر ونهىٰ من شرعه، وقد قدر الله ـ تعالىٰ ـ أنه لا تزال طائفة من الأمة ظاهرة علىٰ الحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها، حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك، وبهذا القدر يدفع الله قدر تسلط الكافرين؛ فليحرص كل مسلم علىٰ أن يكون جزءاً من قدر الله الذي يدفع به صولة الكافرين!

دور المسلمين في مواجهة التجديد التحريفي:

علىٰ كل مسلم واجب في ذلك مكافئ لوضعه أو مكانته التي جعله الله فيها؛ فصاحب السلطان له دور، والعالم والداعية له دور، وأصحاب الأموال لهم دور، وهذه الأدوار متنوعة بحسب تخصصات المذكورين وصلاحياتهم، ولكنها تتكامل فيما بينها لتؤدي المطلوب منها، وبقية الناس لهم دور أيضاً؛ فإن

هذا من الدفاع عن الدين، وهذا لا يُعفىٰ منه أحد، وقد حمي الآن الوطيس، والمعركة علىٰ أشدها بين جند الرحمن وعبيد الشيطان، والغلبة لجند الرحمن، والخذلان والهزيمة لعبيد الشيطان، وهذه بعض الأمور التي نكون من خلالها من المشاركين في الدفاع عن ديننا: فمن ذلك كشف خطط الأعداء وبيانها، والمساعدة في نشر ذلك بين الناس با ستخدام وسائل النشر المتاحة، وتعريفهم بخطورة المعركة وطبيعتها وميدانها، ومن ذلك بيان مخالفة تلك المشاريع التحريفية للشرع المنزل، وما يترتب علىٰ قبولها من إضاعة للدين والدنيا معاً، ومن ذلك جمع مادة تعريفية مناسبة عن أصحاب الخطاب التجديدي التحريفي والترجمة لهم وبيان أحوالهم، حتىٰ يحذرهم الناس، قال الحسن ـ رحمه الله ـ:

«أترغبون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه حتىٰ يحذره الناس!» ومن ذلك حض أصحاب القرار السياسي علىٰ الصمود والثبات، وعدم الاستجابة لمطالب التجديد المزعوم، وشدّ أزرهم، ومساندتهم والوقوف معهم في ذلك، ومن ذلك عودة الحكام السريعة إلىٰ شرع الله، والتمسك به، والدعوة إليه، ونشر المعروف والخير، وإزالة المنكر والشر، والحرص علىٰ التلاحم مع الشعوب؛ لأنهم عدة الحكام وزاد المعركة، والعناية بالتعليم الشرعي والتعليم التقني، وتيسير أسبابه والتشجيع عليه من أجل تحصيل القوة وامتلاكها، والعناية بتدريب الجيوش وتحديث أسلحتها.

ومن ذلك ترسيخ منهج التلقي الصحيح عند الناس؛ بحيث لا يقبل الكلام إلا من أهله المأمونين والمعروفين بغيرتهم علىٰ الدين، وللمسلم الحق في أن يسأل عن دليل كل قول، وعن مدىٰ صحته، وعَمّن استدل بهذا الدليل علىٰ تلك المسأله من أهل العلم المتقدمين، وفي أي مرجع أو مصدر يمكن الاطلاع علىٰ ذلك. إن هذا المنهج في التلقي يمثل دعامة قوية من دعامات إهدار أقوال أهل «التجديد التحريفي».

وقانا الله وإياكم والمسلمين كل سوء وشر، وجعلنا من المجددين الحقيقيين لا من المحرفين، آمين.

«كان الفراغ منه بعد منتصف ليل الجمعة الساعة الواحدة صباحاً ٢٥/ ١٠/ ١٤٢٤هـ».

قائمة المراجع

١ ـ الاتجاهات الوطنية د/ محمد محمد حسين .
٢ ـ الإسلام وأصول الحكم ، علي عبد الرازق .
٣ ـ التجديد في الفكر الإسلامي د/ عدنان أمامة .
٤ ـ تحطيم الصنم العلماني / محمد بن شاكر الشريف .
٥ ـ التعريفات ، للجرجاني .
٦ ـ تفسير ابن جرير الطبري .
٧ ـ تفسير ابن كثير .
٨ ـ دفاع عن الديمقراطية ، خالد محمد خالد .
٩ ـ سنن أبي داوود .
١٠ ـ الشريعة الإلهية د/ عمر الأشقر .
١١ ـ صحيح البخاري .
١٢ ـ صحيح مسلم .
١٣ ـ العصرانيون الأستاذ/ محمد حامد الناصر .
١٤ ـ عودة الحجاب د/ محمد إسماعيل .
١٥ ـ الفكر الإسلامي الحديث د/ محمد البهي .
١٦ ـ القطاع الخيري ودعاوىٰ الإرهاب د/ محمد السلومي .
١٧ ـ المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير د/ فؤاد بن عبد الكريم .
١٨ ـ مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية .
١٩ ـ مستدرك الحاكم .
٢٠ ـ واقعنا المعاصر الأستاذ / محمد قطب .
٢١ ـ وسائل إعلامية [الشبكة العالمية (الإنترنت) جريدة الأهرام ـ الوطن الكويتية] .

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحــة